الأمم المتحدة

E/2004/29–E/CN.17/2004/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 May 2004
Arabic
Original: English

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية عشرة

(نيويورك، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣
	مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة لكي يعتمده المجلس	٣
	تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة	٣
الثاني -	المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (أ) المياه؛ (ب) مرافق الصرف الصحي؛ (ج) المستوطنات البشرية	٤
	موجز الرئيس	٣٠
الثالث -	الاستعدادات المتخذة لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٠٢
الرابع -	مسائل أخرى	١٠٥
الخامس -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة	١٠٦
السادس -	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة	١٠٧
السابع -	المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	١٠٨
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	١٠٨

140704 140704 04-36807 (A)

باء – انتخاب أعضاء المكتب ١٠٨
جيم– إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ١٠٩
دال – الحضور ١٠٩
هاء – الوثائق ١٠٩

المرفقات

الأول – قائمة الوثائق ١١٠
الثاني – معرض الشراكات ١١٢
الثالث – المركز التعليمي للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة: قائمة الدورات الدراسية ١١٧

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة لكي يعتمده المجلس

١ - توصي لجنة التنمية المستدامة أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحيط علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية عشرة، ويوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة الوارد أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة[(١)].

٤ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (فرع السياسات):

(أ) المياه؛

(ب) مرافق الصرف الصحي؛

(ج) المستوطنات البشرية.

٥ - مسائل أخرى.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة عشرة.

---

(١) مقرر عقده في نيويورك، في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥: (أ) المياه؛ (ب) مرافق الصرف الصحي؛ (ج) المستوطنات البشرية

١ - نظرت اللجنة في البند ٣، في جلساتها الرابعة إلى الثالثة والعشرين، المعقودة من ١٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وللاطلاع على الوثائق المعروضة على اللجنة والواردة تحت هذا البند من جدول الأعمال، يرجى الاطلاع على المرفق الأول.

٢ - وفي جلستها الرابعة، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى عروض بشأن نتائج الفعاليات المعقودة فيما بين الدورات من جانب كل من: عبد الله بنملوك (المغرب) عن اجتماع الخبراء الدوليين بشأن إطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدام، المعقود في مراكش، المغرب في حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ وراشد عليموف (طاجيكستان) بشأن منتدى دوشنبي الدولي للمياه العذبة؛ ودواملا ساي، البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة بشأن حلقة العمل المعقودة عن إدارة الحكم لتنفيذ النتائج المتحصلة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، المعقود في اسطنبول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ وبيجورن سكوغنو، الأمين العام المساعد بوزارة خارجية النرويج بشأن مؤتمر دولي عن موضوع ''المياه لأفقر الفقراء'' عقد في ستافنغر، النرويج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وألبرتو غافلياركي، وكيل الوزارة للشؤون الإقليمية في إيطاليا بشأن المنتدى الدولي المعني بالشراكات من أجل التنمية المستدامة، المعقود في روما في آذار/مارس ٢٠٠٤؛ وشانغ يشان (الصين) بشأن منتدى قيادة التنمية المستدامة عن تنفيذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على مستوى البلديات، المعقود في هونغ كونغ، إقليم الإدارة الخاصة في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ وأركادو نيتغازوا، وزير البيئة في جمهورية تترانيا المتحدة بشأن الدورة الخاصة الثامنة لمجلس الإدارة/منتدى البيئة الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقود في جيجو، جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من الوفود الآتية: قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وأيرلندا (باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء الخمس عشرة والبلدان المنضمة العشرة) واستراليا والاتحاد الروسي وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية) وجنوب أفريقيا واليابان وجمهورية كوريا.

٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ببيان المراقبون عن المجلس العالمي لقطاع الأعمال للتنمية المستدامة والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين.

٥ - وفي الجلسة نفسها أُدلي ببيان بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من جانب مندوب قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي، الدول الأعضاء الخمس عشرة والبلدان المنضمة العشرة).

٦ - وفي جلستها الخامسة، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، بدأت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''حالة تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية/أهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ المتصلة بالمياه من المستويات العالمية وحتى المستويات المحلية''. واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب ألفارو أومانيا قائد الفريق المعني بالتنمية المستدامة بيئيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وروبرتو لينتون، الرئيس المشارك لفرقة عمل الغايات الإنمائية للألفية المعنية بالمياه ومرافق الصرف الصحي.

٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود جنوب أفريقيا وأيرلندا (باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء الـ ١٥ والبلدان المنضمة العشرة إضافة إلى كرواتيا) وجمهورية إيران الإسلامية وبوركينا فاسو والولايات المتحدة وكرواتيا والمكسيك وكولومبيا وكوبا وإندونيسيا واليابان وكينيا وإسرائيل ونيجيريا والاتحاد الروسي ولبنان والسويد ومصر والمملكة المتحدة والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى المراقبين عن النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والدوائر العلمية والتكنولوجية والمزارعين.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية عن موضوع ''الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخطط كفاءة المياه: التكامل بين إدارة المياه ودمجها ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والإجراءات المتخذة على الأرض والآثار المترتبة على الإمداد بالمياه ومرافق الصرف الصحي''، واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء الآتية أسماؤهم: كونول أوكونيل، نائب الأمين، إدارة البيئة والتراث بأستراليا وجيرسون كيلمان مدير - رئيس الوكالة الوطنية للمياه، البرازيل.

٩ - وفي الجلسة نفسها أُدلي ببيانات من جانب مندوبي سويسرا، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الـ ١٥ والبلدان العشرة المنضمة إضافة إلى كرواتيا)، السويد، اليابان، جنوب أفريقيا، كوبا، بوركينا فاسو، مصر، جمهورية كوريا والولايات المتحدة فضلا عن مراقبين عن النقابات العمالية والمزارعين والدوائر العلمية والتكنولوجية.

١٠ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية عن موضوع ''سياسات المياه والإصلاحات المطلوبة للإفادة من الموارد المائية وإدارتها بطريقة أكثر فعالية واستدامة''، كما استمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: مايك

مولر، المدير العام في إدارة شؤون المياه والغابات، جنوب أفريقيا، وراكيل ألفارو فيرناندوا، الرئيسة – المديرة بشركة خدمات مرافق الصرف الصحي في شيلي، ولي يانيان نائب الرئيس والمهندس والأستاذ الجامعي بالمعهد العام للموارد المائية وتخطيط وتصميم القوى الكهرمائية، وزارة الموارد المائية بالصين.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات وفود كندا، موريشيوس (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، تايلند، الصين، سويسرا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي ودوله المنضمة قبرص والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا والبلدين المرشحين بلغاريا ورومانيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، إضافة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) ثم الهند وفنلندا وتركيا والبرازيل وبوتان وأوغندا وكينيا وفنزويلا.

١٢ - وفي الجلسة نفسها كذلك أدلى ببيان المراقب عن اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا لطيور الماء (اتفاقية رامسار) وهي منظمة حكومية دولية معتمدة لدى اللجنة.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان المراقب عن النقابات العمالية (باسم المجموعات الرئيسية).

١٤ - كذلك ففي الجلسة السادسة، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية عن موضوع ''بناء القدرات للإدارة التعاونية للمياه وخدمات التزويد بالمياه'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: مايك مولر، المدير العام في إدارة شؤون المياه والغابات، جنوب أفريقيا، ودينيس د. موانزا، المدير الإداري بشراكة مرافق المياه في كوت ديفوار، وروزاريو بيالونا، الأمين التنفيذي في الائتلاف العالمي لمراكز موارد المياه وخدمات مرافق الصرف الصحي بالفلبين.

١٥ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من شيلي، ماليزيا، السنغال، الولايات المتحدة، النرويج، بلجيكا، كولومبيا، المكسيك، نيوزيلندا، فرنسا، أستراليا، طاجيكستان، بنن، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدين المرشحين بلغاريا ورومانيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين ألبانيا، والبوسنة والهرسك، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)، إضافة إلى أذربيجان والجمهورية التشيكية واليابان.

١٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن الجماعة الأوروبية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة لدى اللجنة.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان المراقب عن الشباب.

١٨ - وفي جلستها السادسة (الموازية) المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية مع ممثلي المجموعات التسع الرئيسية وقد تم تقسيم الوقت المخصص للعروض التي قدمتها المجموعات الرئيسية إلى ثلاث فئات: الأولى شملت المرأة والسلطات المحلية والنقابات العمالية.

١٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى رئيس اللجنة أيضا ببيان، وبعده أدلى ببيانات وفود كل من جنوب أفريقيا والسويد والاتحاد الروسي وأستراليا.

٢٠ - وفي نفس الجلسة أيضا، قام المراقبان عن المجموعتين الرئيسيتين التاليتين بالرد على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة: النقابات العمالية والمرأة.

٢١ - وفي الجلسة ذاتها (الموازية)، استمرت المناقشة التفاعلية بتقديم عروض من المجموعة الثانية من المجموعات الرئيسية: المنظمات غير الحكومية والمزارعون والسكان الأصليون.

٢٢ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أدلى ببيان مندوب كل من فرنسا وأستراليا.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أجاب ممثلو المجموعات الرئيسية التالية على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة: المرأة، المزارعون، النقابات العمالية، الشعوب الأصلية، والسلطات المحلية.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها (الموازية)، واصلت اللجنة المناقشة التفاعلية بتقديم عروض من المجموعة الثالثة من المجموعات الرئيسية: الدوائر العلمية والتكنولوجية ودوائر قطاع الأعمال والصناعة ثم الشباب والأطفال.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وفود كل من بوركينا فاسو، فنزويلا، الاتحاد الروسي، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة، مصر، السويد، اليابان، أستراليا، وفرنسا.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أجاب المراقبون عن الجماعات الرئيسية التالية على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة: الشعوب الأصلية، النقابات العمالية، المنظمات غير الحكومية، الدوائر العلمية والتكنولوجية، قطاع الأعمال والصناعة، والمزارعون.

٢٧ - وفي الجلسة ذاتها أيضا قام الرئيس بتلخيص المناقشة.

٢٨ - وفي جلستها السابعة، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أدارت اللجنة مناقشة حول موضوع ''استعراض للتقدم في التنفيذ من منظور إقليمي لمنطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب شرقي آسيا (إسكاب)'' واستمعت إلى عرض من نائب الأمين التنفيذي للجنة المذكورة.

٢٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا قدم ملاحظات استهلالية الخبراء: باتريشيا موسر، المصرف الآسيوي للتنمية، ايسيكيا رابيسي سافوا، الممثل الدائم لفيجي (باسم الدول أعضاء منطقة المحيط الهادئ الفرعية للإسكاب). أ. ي. ب. صديقي، الأمين السابق لشعبة الحكم المحلي بوزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات في بنغلاديش، والرئيس المشارك لمؤتمر التنفيذ الإقليمي (ريم)، وكينوشي داكيشي، الأستاذ الجامعي ورئيس الرابطة الدولية للعلوم الهيدرولوجية، اليابان.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ببيانات وفود كل من طاجيكستان، واليابان، وأستراليا، وفيجي، وناورو، وجزر سليمان، وتوفالو، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، والهند، وجمهورية كوريا.

٣١ - وأدلى ببيانات أيضا في نفس الجلسة المراقبون عن المزارعين والمرأة والنقابات العمالية (باسم المجموعات الرئيسية).

٣٢ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أجرت مناقشة حول موضوع اللجنة استعراض للتقدم في التنفيذ من منظور إقليمي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا واستمعت إلى بيان افتتاحي من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٣ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت مرغريت بيكيت، الوزيرة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عرضا بشأن ملخص الرئاسة لمنتدى التنفيذ الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٤ - وفي الجلسة ذاتها كذلك، أدلى ببيانات وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة، قبرص، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وهنغاريا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والبلدين المرشحين بلغاريا، ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، إضافة إلى تركيا)، والنرويج، وسويسرا، وكوبا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة، وقيرغيزستان، والجمهورية التشيكية، ونيجيريا.

٣٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان المراقب عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك أدلى ببيان كل من المراقب عن الشباب، والمرأة، والنقابات العمالية.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلت بملاحظات ختامية وزيرة الدولة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٣٨ - وقام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بتلخيص المناقشات في نفس الجلسة.

٣٩ - وفي جلستها السابعة (الموازية)، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''التوازن في استخدامات المياه: المياه من أجل البشر والبيئة والأغذية والاستخدامات الأخرى'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء: فرانك ريجسبيرمان، المدير العام، المعهد الدولي لإدارة المياه، سري لانكا، ومنذر حدادين، الوزير السابق للمياه والري بالأردن، والفرد دودا، كبير المستشارين بمرفق البيئة العالمي.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من هولندا، الجزائر، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة، ألمانيا، ليسوتو، السنغال، المملكة العربية السعودية، أستراليا، المملكة المتحدة، واليابان.

٤١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: قطاع الأعمال والصناعة، والنقابات العمالية، والمرأة، والدوائر العلمية والتكنولوجية.

٤٢ - وفي الجلسة السابعة (الموازية)، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''إدارة الطلب على المياه وحفظ المياه: إمكانية غير مستخدمة؟'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء: فرانك ريجيسبرمان، المدير العام، المعهد الدولي لإدارة المياه، سري لانكا، وابيشارت نوهولارمافي، رئيس رابطة الموارد المائية، تايلند، وديفيد دهوكس، مدير البحوث في مؤسسة أصدقاء الأرض (كندا).

٤٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس ببيان.

٤٤ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أدلى ببيانات وفود كل من جنوب أفريقيا، كندا، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه)، الولايات المتحدة، مصر، بوركينا فاسو، هولندا، اليونان، اليابان، البرازيل، فرنسا، كوستاريكا، ونيجيريا.

٤٥ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان أيضا المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وهو منظمة حكومية دولية معتمدة.

٤٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا تم الإدلاء ببيانات من جانب المراقبين عن الجماعات الرئيسية التالية: المرأة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والسلطات المحلية.

الاستعراض العام

٤٨ - في جلستها الثامنة، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات من وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، والجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، والبلدين المرشحين بلغاريا ورومانيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، فضلا عن تركيا)، الصين، جمهورية إيران الإسلامية، كندا، جمهورية تترانيا المتحدة، نيجيريا، الولايات المتحدة، سويسرا، الاتحاد الروسي، إكوادور، باكستان، نيوزيلندا (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، البرازيل، تركيا، جنوب أفريقيا، تونغا، كوبا، كينيا، كازاخستان، أيسلندا، ماليزيا، الجمهورية التشيكية، كولومبيا، المكسيك، جمهورية كوريا ، الهند، أوغندا، السويد، اليابان، ليسوتو وهولندا.

٤٩ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن الجماعة الأوروبية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلا عن المراقب عن اتفاقية بازل.

٥٠ - وفي الجلسة الثامنة (الموازية)، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''مواجهة التحدي المالي للمياه: حوافز تعزيز الإصلاحات ودعم الموارد'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: فييري شمبوي، المستشار، مؤسسة السويس، ورئيس فريق الاتصال لغرفة التجارة الدولية، فرنسا، رافي نارايانان، مدير المعونة المائية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجون واسيليسكي، مدير مكتب الائتمان الإنمائي، وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة.

٥١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود سويسرا، جنوب أفريقيا، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، النرويج، الدانمرك، دومينيكا، فرنسا، النمسا، المملكة السعودية، أستراليا، كوستاريكا وهولندا.

٥٢ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيان كذلك المراقب عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: المرأة، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والمزارعون.

٥٥ - وفي الجلسة نفسها، أجاب الخبراء عن الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

٥٦ - وفي الجلسة الثامنة كذلك، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''تمكين أصحاب المصلحة من كفالة المشاركة وخاصة النساء بوصفهن من عناصر التغيير'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: كريستين مولر، وزيرة الدولة، ألمانيا، ورافي نارايانان، مدير المعونة المائية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميري ديليزي ريبيدو، رابطة الحقوقيات في بنن، بنن، ولينيت فاسيل، الاختصاصية في التنمية المجتمعية والقضايا الجنسانية، وزارة المياه والإسكان، جامايكا.

٥٧ - وفي الجلسة نفسها أدلى الرئيس ببيان.

٥٨ - وفي الجلسة نفسها أُدلي ببيانات من جانب وفود تركيا، فترويلا، كندا، أيرلندا، اليابان، الولايات المتحدة، جمهورية تترانيا المتحدة، فرنسا، وسويسرا.

٥٩ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن الجماعات الرئيسية التالية: المرأة، وقطاع الأعمال، والصناعة، والنقابات العمالية، والشعوب الأصلية، والمزارعون.

٦٠ - وفي الجلسة نفسها لخص الرئيس المناقشة.

٦١ - وفي الجلسة التاسعة (الموازية)، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''حالة تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية/خطة جوهانسبرغ لتنفيذ الأهداف المتصلة بمرافق الصرف الصحي من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: هوري سنقار هوش، المدير التنفيذي، المجلس التعاوني للإمدادات المائية ومرافق الصرف الصحي، جامي برتران، المنسق، منظمة الصحة العالمية، المياه والمرافق الصحية والصحة، ألبرت رايت، الرئيس المشارك، فرقة عمل الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالمياه ومرافق الصرف الصحي. (انظر أيضا الفصل الرابع أدناه).

٦٢ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيانات وفود أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، والجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا، ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي انضمت أيضا إلى هذا البيان)، وكذلك كينيا، الهند، إندونيسيا، نيجيريا، اليابان، المكسيك، البرازيل، بوركينا فاسو، فترويلا، هولندا، كوت ديفوار وباكستان.

٦٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن الجماعات الرئيسية التالية: المرأة، النقابات العمالية، والشباب، والأطفال.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها أجاب الخبراء عن الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

٦٥ - وفي الجلسة التاسعة أيضا أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''استراتيجيات تحسين فرص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: هوري سنكار هوش، المدير التنفيذي، المجلس التعاوني للإمدادات المائية ومرافق الصرف الصحي، وفانيسا توبين، رئيس قسم البيئة ومرافق الصرف الصحي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وباتريك كاهانغيري، المدير في إدارة المياه بأوغندا، وبرناردو موري اورينا، مدير إدارة حماية البيئة البشرية، كوستاريكا.

٦٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك أدلى ببيانات وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، والجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا، ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، وأيسلندا، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية وقد انضمت إلى البيان)، إضافة إلى المملكة المتحدة، سويسرا، وجنوب أفريقيا، باكستان، بوركينا فاسو، فرنسا، النمسا، والولايات المتحدة.

٦٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن الجماعات الرئيسية التالية: المرأة والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية.

٦٨ - وفي نفس الجلسة قام الرئيس بتلخيص المناقشة.

٦٩ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''خلق طلب على مرافق الصرف الصحي وتعزيز النظافة الصحية من خلال استراتيجيات زيادة الوعي والتسويق مع مراعاة التفضيلات والعقبات الثقافية والاجتماعية'' وأدلى بملاحظات استهلالية كل من الخبراء: بندشوار باساك، منشئ مؤسسة سولاباخ

الدولية، نيودلهي، الهند وبيتر كولسكي، الاختصاصي الأقدم في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي بالبنك الدولي.

٧٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان وفود كل من الصين، النرويج، بوركينا فاسو، السنغال، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية) ثم الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، فرنسا، المملكة المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الهند، أوغندا، أستراليا، كوبا، كوت ديفوار، بنن، هولندا وليسوتو.

٧١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من المراقب عن الدوائر العلمية والتكنولوجية والنقابات العمالية.

٧٢ - وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''من المياه العذبة إلى مرافق الصرف الصحي المستدامة'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: بيتر كولسكي، الاختصاصي الأقدم في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي بالبنك الدولي، داتو ليبشوينغ رئيس الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية والرئيس المشارك لفرقة عمل الغايات الإنمائية للألفية المعنية بالعلم والتكنولوجيا، ماليزيا، وبول ريتر المدير التنفيذي للرابطة الدولية للمياه بالمملكة المتحدة وسيس فان دي جوشت، الموظف الأقدم/برنامج العمل العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٣ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى ببيانات وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، وكذلك المكسيك، السنغال، والبرازيل، بوركينا فاسو، فيجي والمملكة المتحدة.

٧٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهو منظمة حكومية دولية معتمدة لدى اللجنة.

٧٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقبون عن المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية وقطاع الأعمال والصناعة والمرأة.

٧٦ - وفي الجلسة العاشرة (الموازية) المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''العشوائيات والفقر الحضري: الأنماط المتغيرة للمستوطنات البشرية'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: مدير الشعبة العالمية في موئل الأمم المتحدة وديفيد ستروايت، الزميل الأقدم، برنامج المستوطنات البشرية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتيموثي ماهوني، المدير بمكتب الحد من الفقر، مكتب النمو الاقتصادي والزراعة والتجارة، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

٧٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وقد انضموا إلى البيان) ثم ألمانيا، هولندا، الهند، إندونيسيا، المملكة المتحدة، باكستان، السويد، فرنسا، نيجيريا، الولايات المتحدة، العربية السعودية، موريشيوس، جنوب أفريقيا وفنلندا.

٧٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن النقابات العمالية.

٧٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

٨٠ - وفي الجلسة العاشرة أيضا أجرت اللجنة كذلك مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''المرأة في تنمية المستوطنات البشرية: التحديات والفرص'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: شيلا باتيل، المدير، جمعية تعزيز مركز الموارد الإقليمي، الهند وغريس وانوني، مديرة الإسكان بوزارة الطرق والأشغال العامة، كينيا.

٨١ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من اليابان، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة

الحرة عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وقد انضموا إلى البيان) ثم جنوب أفريقيا، بوركينا فاسو، الفلبين، هولندا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وكندا.

٨٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية والمرأة والشباب والأطفال.

٨٣ - وفي الجلسة نفسها قام الرئيس بتلخيص المناقشة.

٨٤ - وفي جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''حالة تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية - أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتصل بالمستوطنات البشرية من المستوى العالمي وحتى المستويات المحلية''، واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة وإيليوتس كلار أستاذ تخطيط المدن بجامعة كولومبيا، الرئيس المشارك لفرقة عمل الغايات الإنمائية للألفية المعنية بساكني العشوائيات.

٨٥ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من بوركينا فاسو، الصين، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية) وكذلك كوبا، أوغندا، جمهورية كوريا، كينيا، الولايات المتحدة، المكسيك، جنوب أفريقيا، اليابان، باكستان، المملكة المتحدة، العربية السعودية، إندونيسيا، هولندا، الاتحاد الروسي، السويد، جمهورية إيران الإسلامية، نيجيريا وفنزويلا.

٨٦ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية.

٨٧ - وفي الجلسة الحادية عشرة، نفسها أجرت اللجنة كذلك مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''متطلبات إسكان الفقراء'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: غيلين خونجي، مدير إدارة التخطيط العمراني والإسكان بوزارة الحكم المحلي والإسكان، زامبيا، وجين ويرو، مدير باموجا للاستئمان بكينيا وميلون كوثاري، المقرر الخاص بشأن السكن الملائم، لجنة حقوق الإنسان.

٨٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من السنغال، بيرو، فنزويلا، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا والبلدان المرشحة: بلغاريا، تركيا ورومانيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود وأيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية) والنرويج.

٨٩ - وفي الجلسة الحادية عشرة (الموازية) أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''تمويل مرافق الصرف الصحي - النُهُج المتبعة إزاء تعبئة الموارد المحلية والموارد المستندة إلى السوق''، واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: رافي نارايانان، مدير المعونة المائية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية وببير كروس، قائد الفريق لبرنامج المياه والمرافق الصحية وباسي وشيبا المفوض المساعد، الخدمات الاجتماعية بوزارة المالية في حكومة أوغندا.

٩٠ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من كينيا، بوركينا فاسو، موريشيوس، جزر البهاما، أيرلندا، مصر، جنوب أفريقيا، فرنسا، كوت ديفوار، جمهورية كوريا، زامبيا، أستراليا، بوتسوانا، البرازيل، باكستان، هولندا وسويسرا.

٩١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: النقابات العمالية والمرأة.

٩٢ - وفي الجلسة الحادية عشرة أجرت اللجنة كذلك مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''التواصل مع الفقراء من خلال منظمي المشاريع الصغيرة - توليد فرص العمل من خلال مرافق الصرف الصحي الأساسية'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء، بيير كروس، قائد الفريق لبرنامج المياه ومرافق الصرف الصحي ودينيس د. موانزا المدير الإداري، شراكة مرفق المياه، كوت ديفوار، وديانا اسكريفالديجو، المدير، مؤسسة الأرض إلى الأبد، بلغاريا.

٩٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وفود كل من فيجي، كوت ديفوار، بوركينا فاسو، فرنسا، فنلندا، ألمانيا وليسوتو.

٩٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن النقابات العمالية.

٩٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

٩٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك، قام الرئيس بتلخيص المناقشة.

٩٧ - وفي الجلسة الثانية عشرة، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''تمويل تنمية المستوطنات البشرية'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: المدير التنفيذي لتحالف المدن منسق برنامج إدارة الحضر، موئل الأمم المتحدة.

٩٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وفود كل من: سوازيلند، السويد، جمهورية إيران الإسلامية، إندونيسيا، كينيا، الجمهورية التشيكية، الهند، كندا، نيجيريا، بنن، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود) وباكستان.

٩٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان المراقب عن الكرسي الرسولي.

١٠٠- وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيان المراقب عن البنك الدولي.

١٠١- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان المراقب عن المنظمات غير الحكومية.

١٠٢- وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة كذلك مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''إدارة المدن، دور السلطات المحلية ومساهمة جماعات المجتمع المدني'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: عاموس ماسوندو، رئيس المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية والعمدة التنفيذي لجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وأربوثام جوكين، رئيس الاتحاد الوطني لساكني العشوائيات، الهند وجويل بولنيك منسق مركز المعلومات المرجعية الحضري للمنظمات المجتمعية في كيب تاون.

١٠٣- وفي الجلسة نفسها كذلك أدلى ببيانات وفود كل من جمهورية إيران الإسلامية، المغرب، كينيا، الولايات المتحدة، العربية السعودية، الصين، نيوزيلندا، السويد، فنلندا، كوبا، المملكة المتحدة، بوركينا فاسو، كولومبيا، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين: ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود) بلجيكا، كندا والفلبين.

١٠٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن الجماعة الأوروبية وهي منظمة حكومية دولية.

١٠٥- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان المراقب عن النقابات العمالية.

١٠٦- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان المراقبان عن الشعوب الأصلية والمرأة.

١٠٧- وفي جلستها الثانية عشرة (الموازية) أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''الصحة ومرافق الصرف الصحي وإدارة المياه على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء ياسوموتو مغارا الأستاذ بجامعة هوكايدو باليابان وتي ف. لونغ الخبير الاستشاري، مكتب شرقي آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي لليونيسيف وإدغار كوريغا المدير، معهد البحوث وتنمية الموارد المائية ومرافق الصرف الصحي (سينارا)، كولومبيا.

١٠٨ -وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وفود كل من كندا، الهند، السنغال، سويسرا، اليابان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جامايكا، فرنسا، السويد، ليسوتو، فنزويلا وكوت ديفوار.

١٠٩ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو كل من المجموعات الرئيسية التالية: النقابات العمالية، الشباب والأطفال، قطاع الأعمال والصناعة، والمنظمات غير الحكومية والمرأة.

١١٠ -وفي الجلسة نفسها، أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

١١١ -وفي الجلسة نفسها أجرت اللجنة كذلك مناقشة تفاعلية بشأن موضوع: ''التكنولوجيات - إمكانيات تعزيز وتسويق مرافق الصرف الصحي الإيكولوجي والعقبات الرئيسية التي يصادفها'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من جانب الخبراء: إدغار كيروغا، المدير، سينارا، كولومبيا وكريستين فرنر، قائد فريق المشروع، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، ألمانيا، وميهوا، موظف المشروع بمكتب برنامج المياه ومرافق الصرف الصحي الريفية، مقاطعة غوانغسي، الصين.

١١٢ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من أوغندا، السويد، جنوب أفريقيا، سويسرا، فرنسا، بوركينا فاسو، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كينيا، واليابان.

١١٣ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمرأة.

١١٤ -وفي الجلسة نفسها، أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

١١٥ -وفي الجلسة نفسها أيضا، لخص الرئيس المناقشة.

١١٦ - وفي الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية عن موضوع ''استعراض التقدم المحرز في التنفيذ من منظور إقليمي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستمعت إلى بيان استهلالي من نائب الرئيس، بولس بول زوم لومو (نيجيريا).

١١٧ -وفي الجلسة نفسها، قدم عرضا رئيس اجتماع التنفيذ الأفريقي الإقليمي، فرانسيس بابو وزير الإسكان والتنمية الحضرية لأوغندا.

١١٨ -وفي الجلسة نفسها كذلك استمعت اللجنة إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء: شيهو يحيى، كبير اقتصاديي الصناعة، بالمصرف الأفريقي للتنمية، وتوماس فوفنغ كابا رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة، منتدى المجتمع المدني الأفريقي للتنمية المستدامة ووكيل الأمين العام، والمستشار الخاص المعني بأفريقيا.

١١٩ -وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ببيانات وفود كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا) ثم جمهورية تترانيا المتحدة ونيجيريا، جنوب أفريقيا، بوركينا فاسو، السنغال، الولايات المتحدة، كينيا، الجزائر، سيراليون، السويد، وغانا.

١٢٠ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

١٢١ -وفي الجلسة نفسها أيضا أُدلي ببيانات بشأن موضوع ''الاستعراض الشامل من منظور قطري لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ'' من جانب وفود أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه: قبرص، الجمهورية التشيكية، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا) وقطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) أستراليا، النرويج، تركيا، ماليزيا، العربية السعودية، الهند، مصر، جنوب أفريقيا، إندونيسيا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فنزويلا، إثيوبيا، وفيجي.

١٢٢ -وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من المراقب عن الدوائر العلمية والتكنولوجية والشباب.

١٢٣ -وفي جلستها ١٣ (الموازية) المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''تخطيط المدينة المستدامة: الشراكات واستراتيجيات تنمية المدن'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء: بييترو غارو، الأستاذ والرئيس المشارك لفرقة عمل الغايات الإنمائية للألفية المعنية بساكني العشوائيات وكريشناساوامي راجيفان، كبير

الموظفين التنفيذيين، صندوق تاميل نادو للتنمية الحضرية، بالهند، وأدبيجو د. أونبكون، الأستاذ والأمين العام، مركز الدراسات والتنمية للمستوطنات الأفريقية، نيجيريا.

١٢٤ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان وفود كل من البرازيل، كندا، الولايات المتحدة، فنزويلا، الصين، اليونان، جمهورية تنزانيا المتحدة، والمملكة المتحدة.

١٢٥ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان كل من المراقب عن كل من المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الدوائر العلمية والتكنولوجية والنقابات العمالية.

١٢٦ -وفي الجلسة نفسها أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

١٢٧ -كذلك ففي الجلسة الثالثة عشرة أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''التعمير والانتعاش في أعقاب الصراعات والكوارث الطبيعية'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء: تيودور أنتيك، المساعد السابق لوزير العدل الإدارة والحكومات المحلية، كرواتيا، ونبيل حمدي، مدير مركز التنمية والتخطيط في حالات الطوارئ، جامعة أكسفورد بروكس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٢٨ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات وفود كل من جمهورية إيران الإسلامية، كينيا، سويسرا، الهند، فنزويلا، اليابان، والولايات المتحدة، ثم كرواتيا، وكندا.

١٢٩ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان المراقب عن كل من المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: المرأة والنقابات العمالية.

١٣٠ -وفي الجلسة نفسها أيضا أجاب الخبراء على الأسئلة المثارة والتعليقات المبداة.

١٣١- وفي الجلسة نفسها أيضا، قام الرئيس بتلخيص المناقشة.

١٣٢- وفي الجلسة ١٤، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''استعراض التقدم المحرز في التنفيذ من منظور إقليمي بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' واستمعت إلى بيان استهلالي من برونو ستاغنو أوغارته (كوستاريكا)، نائب الرئيس.

١٣٣- وفي الجلسة نفسها، قدم عرضا رئيس شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى الخبراء التالية أسماؤهم بملاحظات استهلالية: إرمينيا ماريكاتو، الأمين التنفيذي لوزارة المدن، بالبرازيل؛ أومبرتو فينيا، المدير العام لإدارة

المياه، وزارة الأشغال العامة، شيلي؛ ميغويل سولانيس، عضو اللجنة الفنية التابعة للشراكة العالمية للمياه؛ ميرتا روسيس، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

١٣٥- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك والولايات المتحدة والأرجنتين.

١٣٦- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والنقابات العمالية.

١٣٧- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

١٣٨- وفي الجلسة نفسها، قدّم ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موجزا للمناقشة.

١٣٩- وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة أيضا حوارا تفاعليا بشأن موضوع ''استعراض التقدم المحرز في التنفيذ من منظور إقليمي بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)'' واستمعت إلى بيان استهلالي من تورو شيميسو (اليابان)، نائب الرئيس.

١٤٠- وفي الجلسة نفسها، قدّم محمد الإيرياني، وزير المياه والبيئة في اليمن عرضا عن نتائج الاجتماع الإقليمي لغربي آسيا.

١٤١- وفي الجلسة نفسها، أدلى الخبراء التالية أسماؤهم بملاحظات استهلالية: عدلي حسين، محافظ القليوبية، مصر؛ وخالد فخرو، مستشار رئيس وزراء البحرين، وفاطمة الملاح، رئيس شعبة البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية.

١٤٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين وفدا الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة.

١٤٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضا المراقب عن النقابات العمالية.

١٤٤- وفي الجلسة ١٥، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''العلاقة فيما بين المواضيع الثلاثة: المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية''.

١٤٥- وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة كذلك لملاحظات استهلالية من الخبراء التالية أسماؤهم بشأن ''دور السلطات المحلية'': مارك هيلدبراند، المدير التنفيذي، تحالف المدن؛ وكارين تايبالي، الرئيس السابق، للمجلس الدولي لمبادرات البيئة المحلية، فنلندا.

١٤٦- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا وفود قطر، وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة،

بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، التي يحتمل ترشيحها ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود؛ وبلديْ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضوي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين)، بوركينا فاسو، اليابان، السنغال، فرنسا، جنوب أفريقيا، باكستان، جمهورية إيران الإسلامية، فنلندا، السويد، أستراليا، جمهورية كوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، الأردن.

١٤٧- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: النقابات العمالية؛ قطاع الأعمال والصناعة؛ الدوائر العلمية والتكنولوجية.

١٤٨- وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى الخبراء بملاحظات ختامية.

١٤٩- وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''كيفية تزويد الفقراء بالاستحقاقات والإمكانات'' واستمعت إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء التالية أسماؤهم: غيلون كوثاري (الهند)، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بتوفير المسكن الملائم؛ وإضافة إلى منسق برنامج مرافق الصرف الصحي والصحة، بمنظمة الصحة العالمية.

١٥٠- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا وفود النرويج وباكستان والولايات المتحدة وقطر (بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧)، وفنلندا وكولومبيا وسويسرا.

١٥١- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: الشباب والأطفال، النقابات العمالية؛ الشعوب الأصلية؛ المزارعون.

١٥٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى الخبراء بملاحظات ختامية.

١٥٣- وفي الجلسة نفسها، قدم الرئيس موجزا للمناقشة.

١٥٤- وفي جلستها السادسة عشرة، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل، واصلت اللجنة الحوار التفاعلي بشأن موضوع ''العلاقة بين المواضيع الثلاثة: المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية''.

١٥٥- وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى ملاحظات استهلالية من الخبراء التالية أسماؤهم عن موضوع ''القضاء على الفقر، مرغريت كاتلي - كارلسون، الرئيس، الشراكة العالمية للمياه، كندا؛ السير ريتشارد جوللي، الأستاذ، معهد الدراسات الإنمائية، جامعة ساسيكس، المملكة المتحدة؛ بييترو غاروا، الأستاذ، الرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بالغايات الإنمائية للألفية عن ساكني العشوائيات.

١٥٦- وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى ببيانات وفود سويسرا، كينيا، أوغندا، كازاخستان، أستراليا، النرويج، أيرلندا، (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والتي يحتمل ترشيحها ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، وبلديْ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة عضوي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، ليختنشتاين)، كندا، فيجي، السنغال، جنوب أفريقيا، جمهورية إيران الإسلامية، الولايات المتحدة.

١٥٧- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وهو منظمة حكومية دولية.

١٥٨- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: النقابات العمالية، الدوائر العلمية والتكنولوجية، قطاع الأعمال والصناعة، والشعوب الأصلية.

١٥٩- وفي الجلسة نفسها أدلى المراقب عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببيان.

١٦٠- وفي الجلسة نفسها، أدلى الخبراء بملاحظات ختامية.

١٦١- وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة أيضا مناقشة تفاعلية بشأن موضوع ''القضايا الشاملة الأخرى'' واستمعت إلى بيانات أدلت بها وفود أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، وبلديْ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، عضوي المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين)، فرنسا، جنوب أفريقيا، النيجر، تونس.

١٦٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبون عن المجموعات الرئيسية التالية: الدوائر العلمية والتكنولوجية؛ الشباب والأطفال؛ والمزارعون.

١٦٣- وفي الجلسة ١٧، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل، عرض الرئيس الجزء الأول من موجزه (انظر الفقرة ١٩٥ أدناه).

١٦٤- وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو الهند وأيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة)، قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، الولايات المتحدة، المكسيك، مصر، جمهورية إيران الإسلامية، سويسرا، الاتحاد الروسي، أستراليا، اليابان، الأرجنتين.

الجزء الرفيع المستوى

١٦٥- وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، افتتح الرئيس (النرويج) الجزء الرفيع المستوى وأدلى ببيان افتتاحي.

١٦٦- وفي الجلسة نفسها، ألقى الأمين العام كلمة أمام اللجنة.

١٦٧- وفي الجلسات ١٨ إلى ٢٣، المعقودة في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل أدلى الوزراء ببيانات خلال الجزء الرفيع المستوى.

١٦٨- وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، أدلى ببيان افتتاحي جيفري ساكس، من جامعة كولومبيا، مدير مشروع الألفية والمستشار الخاص للأمين العام بشأن الغايات الإنمائية للألفية عن موضوع ''تحقيق الأهداف والغايات والالتزام بالجداول الزمنية: العناصر الرئيسية بالنسبة للتنمية المستدامة''.

١٦٩- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من يوسف حسين كمال، وزير المالية (قطر) (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ ومارتن كولن، ت. د.، وزير البيئة والتراث والحكومات المحلية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ بولا دوبريانسكي، وكيل الوزارة للشؤون العالمية (الولايات المتحدة)؛ يوريكو كويك، وزيرة البيئة (اليابان)؛ ليو جيانغ، الوزير ونائب الرئيس للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (الصين)؛ محمد اليازغي، وزير الماء والبيئة (المغرب)؛ يورغن تريتن، الوزير الاتحادي للبيئة (ألمانيا)؛ كواك كيولهو، وزير البيئة (جمهورية كوريا)؛ سيف فريدلايفز دوتير، وزيرة البيئة (أيسلندا)؛ شاه جاهان سراج، وزير البيئة والأحراج (بنغلاديش)؛ بتر ماريس، نائب رئيس الوزراء (الجمهورية التشيكية)؛ ماريان هوبس، وزير البيئة والوزير المشارك للشؤون الخارجية والتجارة (نيوزيلندا)؛ نيوتن كولوندو، وزير البيئة، والموارد الطبيعية والحياة البرية (كينيا)؛ فرناندو توديلا، نائب وزير البيئة (المكسيك)؛ محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان (مصر)؛ ديفيد كمب، وزير البيئة والتراث (أستراليا)؛ آنيليسا أوسوريو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية (فنزويلا)؛ مرغريت بيكيت، وزير الدولة لشؤون إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ برادبتو غوش، أمين وزارة البيئة والأحراج (الهند)؛ كريسبيان أولفر، المدير العام للشؤون البيئية والسياحة (جنوب أفريقيا)؛ ألبرتو دياز لوبو، نائب رئيس الجمهورية (هندوراس)؛ نصر الله كاظمي كامياب، السفير (جمهورية إيران الإسلامية)؛ لك - ماري كونستانت غناكاديا، وزير البيئة (بنن)؛ دينيس أغاور، السفير المسؤول عن البيئة (فرنسا)؛ بيتر فان غيل، وزير الدولة للتخطيط العمراني والإسكان والبيئة

(بولندا)؛ الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود، رئيس وكالة الأرصاد الجوية وحماية البيئة (المملكة العربية السعودية)؛ وفيفيكا بون (السويد).

١٧٠- وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانين أيضا إيان جونسون، نائب الرئيس ومدير شبكة التنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا (البنك الدولي)؛ وجون مونيو، المدير العام المساعد، إدارة التنمية المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة).

١٧١- وفي الجلسة ١٩ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، أدلى ببيانين افتتاحيين مارك مولوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومايكل كمديسوس، المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي.

١٧٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية عن موضوع ''تهيئة بيئة مواتية على جميع الصُعد - السياسات العامة، والإدارة، والمالية'' مارغوت ولستروم، مفوضة البيئة (الجماعة الأوروبية)؛ فرانسيس بابو، وزير الدولة لشؤون المياه، والإسكان، والنقل، والاتصالات (رواندا) (باسم المجموعة الأفريقية)؛ وهيلدة فرافيورد جونسون، وزيرة التنمية الدولية (النرويج)؛ وسيلفيا ت. ماسيمو، وزيرة الحكومات المحلية والإسكان (زامبيا)؛ وديفيد أندرسون، وزير البيئة (كندا)؛ وزافيير دونكوس، وزير التعاون والتنمية وشؤون الفرنكفونية (فرنسا)؛ وكارلوس مانيويل رودريغز، وزير البيئة والطاقة (كوستاريكا)؛ وديفيد كيمب، وزير البيئة والتراث (أستراليا)؛ ويان - إريك انستام، وزير البيئة (فنلندا)؛ وعبدالواحد كاريموف، رئيس اللجنة الحكومية المعنية بالبيئة والحراجة ورئيس لجنة التنمية المستدامة لآسيا الوسطى (طاجيكستان)؛ وميكلوس بيرسانيي، وزير البيئة والمياه (هنغاريا)؛ وموك ماريث، وزير البيئة (كمبوديا)؛ وبيلا مانده، وزير البيئة (نيجيريا)؛ ويوجين بيرغر، وزير الدولة لشؤون البيئة (لكسمبرغ)؛ وإيغور سترمشتك، نائب الوزير، المكتب الحكومي للسياسات الهيكلية والتنمية الإقليمية (سلوفينيا)؛ وكريسبيان أولفر، مدير عام، الشؤون البيئية والسياحة (جنوب أفريقيا)؛ وميريام هاران، مدير وزارة البيئة (إسرائيل)؛ وسوفيت خونكتي، وزير الموارد الطبيعية والبيئة (تايلند)؛ وبرهانو تامرات، وزير الدولة للشؤون الاتحادية (إثيوبيا)؛ وجون تيرنر، مساعد الوزير، مكتب شؤون المحيطات والشؤون البيئية والعلمية الدولية، وزارة خارجية الولايات المتحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وأمبروس جورج، وزير الزراعة والبيئة (دومينيكا)؛ وفيللو راليان، وزير البيئة (إستونيا)؛ وناند كومار بودا، وزير الزراعة والأغذية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية (موريشيوس)؛ وبرودبتو غوش، وزير البيئة (الهند)؛ ورؤوف دباس، مستشار وزير البيئة (الأردن)؛ ونافين شاندربال، المستشار الرئاسي للتنمية المستدامة (غيانا)؛ وألوينكيو كيتيخون، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

١٧٣- وفي الجلسة ٢٠، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل أدلى ببيانين افتتاحيين مارينا سيلفا، وزيرة البيئة (البرازيل)؛ ومرغريت بيكيت، وزيرة الدولة لشؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) بشأن موضوع ''الاستجابة للتحديات''.

١٧٤- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات افتتاحية أيضا كل من: مارك مولوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وكارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وآن تابايوكا، المديرة التنفيذية، لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ وكلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧٥- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من مارتن كولن، ت. د.، وزيرة البيئة والتراث والحكومة المحلية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ وجون تيرنر، مساعد الوزير، مكتب شؤون المحيطات والشؤون البيئية والعلمية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وكاهندا هوتافير، وزير المياه والأراضي والبيئة (أوغندا)؛ وكارستن ستاور، وزير الدولة، وزارة الخارجية (الدانمرك)؛ وحافظ الدين أحمد، وزير الموارد المالية (بنغلاديش)؛ وسيلفيا ت. ماسيبو، وزيرة الحكومات المحلية والإسكان (زامبيا)؛ وسيرج ليبلتيير، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)؛ وشوازورين باتار، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (منغوليا)؛ ومارتا كاروا، عضو البرلمان، وزيرة إدارة وتنمية الموارد المائية (غينيا)؛ وميرغيليو فونتس تيريرا، وزير التوسع الحضاري والبيئة (أنغولا)؛ وآدمو ناماتا، وزير المياه والبيئة ومكافحة التصحر (النيجر)؛ وباتريشيا م. هاجا باكيغا، وزير الدولة المسؤول عن الأراضي والبيئة (رواندا)؛ وفيفيكا بون، السفيرة، وزارة البيئة (السويد)؛ وميكلوس برسانيي، وزير البيئة والمياه (هنغاريا).

١٧٦- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات كل من المدير العام المساعد، للتنمية المستدامة والبيئات الصحية (منظمة الصحة العالمية)؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وكيوتاكا أكاساكا، نائب الأمين العام، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وجون مونيو، الأمين العام المساعد، لمنظمة الأغذية والزراعة.

١٧٧- وفي الجلسة نفسها، افتتح الرئيس المناقشة بشأن موضوع ''إطلاق طاقات منظمي المشاريع والشراكات'' واستمعت إلى بيانين استهلاليين أدلى بهما كل من بولا دوبريانسكي، وكيلة الوزارة للشؤون العالمية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وبيورن ستنغسون، رئيس المجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة.

١٧٨- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من مارتن كولن، ت. د.، وزير البيئة والتراث والحكومات المحلية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ وإليوت مورلي، وزير البيئة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ وأولاف كيورفين، نائب وزير التنمية الدولية (النرويج). وديفيد اندرسن، وزير البيئة (كندا)؛ ودنيس غاوير، السفير المسؤول عن البيئة (فرنسا)؛ وكرادو كليني، المدير العام، وزارة البيئة والإقليم (إيطاليا)، وموراري راج شارما، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (نيبال)؛ وآشيم استاينر، المدير العام، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

١٧٩- وأدلى ببيان أيضا الأخصائي الأقدم، منظمة العمل الدولية. كما أدلى ببيان وستيف لينن، من غرفة التجارة الدولية.

١٨٠- وفي الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات استهلالية المجموعات الرئيسية الآتية بشأن موضوع ''دور المجموعات الرئيسية ومساهماتها'' وذلك على النحو التالي: الشباب؛ قطاع الأعمال والصناعة؛ الدوائر العلمية والتكنولوجية؛ الشعوب الأصلية؛ المزارعون؛ المنظمات غير الحكومية؛ النقابات العمالية؛ السلطات المحلية؛ المرأة.

١٨١- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من: فرانسيس ماهون هيز، السفير، إدارة الشؤون الخارجية (آيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة)؛ فيفكا بون، السفيرة، وزارة البيئة (السويد)؛ جوناثان مارغوليس، الممثل الخاص لشؤون التنمية المستدامة، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة)؛ مارينا سيلفا، وزيرة البيئة (البرازيل)؛ ونابوتي موينونيكاراوا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية (كيريباتي)؛ وكليفورد ماريكا، وزير العمل، والتنمية التكنولوجية والبيئة (سورينام)؛ وألفريد م. دوبه، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (بوتسوانا).

١٨٢- وفي نفس الجلسة أيضا، أدلى ببيانين افتتاحيين عن موضوع ''المياه'' الحاج مختار شغاري، وزير الموارد المائية ورئيس المجلس الوزاري الأفريقي لشؤون المياه (نيجيريا)؛ وديفيد كيمب، وزير البيئة والتراث (أستراليا).

١٨٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من ناصر عبد العزيز آل ناصر، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (قطر) (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وفرانسيس ماهون هيز، السفير، وزارة الشؤون الخارجية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة)؛ وماريان هوبس، وزيرة البيئة، الوزير المشارك للشؤون الخارجية والتجارة (نيوزيلندا)؛ وديفيد اندرسون، وزير البيئة (كندا)؛ ومارينا سيلفا، وزيرة البيئة (البرازيل)؛ وجوزيف برول، الوزير الاتحادي للزراعة والأحراج والبيئة وإدارة المياه (النمسا)؛

وموتو هياشي، نائب الوزير الأقدم لشؤون الأراضي والهياكل الأساسية والنقل (اليابان)؛ وأيرينا أوسوكينا، نائب وزير الموارد الطبيعية (الاتحاد الروسي)؛ وشانن سورزانو، نائب الوزير المساعد للشؤون الدولية، وزارة الإسكان والنمو الحضري (الولايات المتحدة)؛ وهنري جيومبو، وزير الاقتصاد والحراجة والبيئة (الكونغو)؛ وديلوريس أرسينوفا، وزيرة البيئة والمياه (بلغاريا)؛ وويتن ت. فيليبو، الوزير المساعد لرئيس الجمهورية (جزر مارشال)؛ واليزابيث طومبسون، وزيرة الإسكان والأراضي والبيئة (بربادوس)؛ وعثمان ببيه، وزير البيئة والاحراج (تركيا)؛ وجيف تافيرنيير، وزير البيئة، والزراعة والتعاون الإنمائي للمنطقة الفلمنكية (بلجيكا).

١٨٤- وفي الجلسة ٢٢، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى البروفيسور يان برونك ببيان افتتاحي عن موضوع ”تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مع تركيز خاص على مرافق الصرف الصحي“.

١٨٥- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية كل من مارتن كولين، ت. د، وزير البيئة والتراث والحكومات المحلية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إيستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا؛ والبلدان التي يحتمل ترشيحها من بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود)؛ ومونياني مولينكي، وزير الموارد الطبيعية (ليسوتو)؛ وسيرج لبلتييه، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)؛ وحافظ الدين أحمد، وزير الموارد المائية (بنغلاديش)؛ وإدوارد لواسا، وزير التنمية والثروة الحيوانية (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ وهوزيه إدواردو مارتنز، وزير الدولة لشؤون البيئة (البرتغال)؛ وماركوس بيتيل، وزير الصحة (كمنولث جزر البهاما)؛ ونبيل مكارم، وزير البيئة (إندونيسيا)؛ وإيميل دومبا، وزير البيئة، ومصائد الأسماك والأحراج (غابون)؛ وأوليفيو دي أوليفييرا ديترا، وزير المدن (البرازيل)؛ ورايلا أودينغا، وزير الطرق، والأشغال العامة والإسكان (كينيا)؛ وبيتر فان غيل، وزير الدولة للتخطيط العمراني والإسكان والبيئة (هولندا)؛ وامبرتو هونشوميلا، وزير الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية (شيلي)؛ وفاردان آيفازيان، وزيرة الحماية الطبيعية (أرمينيا)؛ وآنيليسا أوسوريو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية (فنزويلا)؛ وخوزيه باراغان، نائب الوزير (بوليفيا)؛ وصاحبة السعادة مدام أنجيلي غوننسوا، وزيرة البيئة (كوت ديفوار)؛ وبنيلوبي بيكلز، وزير المرافق العامة (ترينيداد وتوباغو)؛ وفيفيكا بون، السفيرة (السويد)؛ وفرانسسكو مابجايا، نائب وزير الشؤون البيئية (موزامبيق)؛ ويوسف حجة، نائب رئيس إدارة البيئة (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وميرسلاف نكسفيتش، مدير مديرية الحماية البيئية

(صربيا والجبل الأسود)؛ ومحمد راضي عبد الرحمن، السفير والممثل المناوب لدى الأمم المتحدة (ماليزيا)؛ وجمال صغير، مدير إدارة المياه والطاقة (البنك الدولي)؛ فرانك ديواني (الكرسي الرسولي).

١٨٦- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى يان برونك بملاحظات اختتامية.

١٨٧- وفي الجلسة ٢٢ أيضا، أدلى كل من المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، ثم رئيس معهد الحرية والديمقراطية في بيرو، ببيانين افتتاحيين بشأن موضوع ''تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، مع تركيز خاص على المستوطنات البشرية''.

١٨٨- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات وزارية أيضا أوليفيو دي أوليفيرا دورا، وزير المدن (البرازيل)؛ ويوسف حسين كمال، وزير الماليـــة، قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ ومارتن كولين ت. د.، وزير البيئة والتراث والحكومات المحلية (أيرلندا) (باسم الاتحاد الأوروبي، والدول المنضمة، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا؛ والبلدان التي يحتمل ترشيحها من بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود)؛ وبرادبتو غوش، أمين وزارة البيئة والأحراج (الهند)؛ وسيرج لبلتييه، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)؛ وكيسيم كسانغ، وزير البيئة والعلوم (غانا)؛ وإرنا سولبرغ، وزيرة السلطات المحلية والتنمية الإقليمية (النرويج)؛ و شانون سورزانو، نائب الوزير المساعد للشؤون الدولية، وزارة الإسكان والتنمية الحضرية (الولايات المتحدة)؛ ونبيل مكارم، وزير البيئة (إندونيسيا)؛ ومحمد أليازغي، وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة (المغرب)؛ وطاهر إقبال، وزير الدولة لشؤون البيئة (باكستان)؛ ورايلا أودينغا، وزير الطرق والأشغال العامة والإسكان (كينيا)؛ وصاحبة السعادة موبولاجي وسومو، وزير أول الإسكان والتنمية الحضرية (نيجيريا)؛ وبيتر فانغيل، وزير الدولة لشؤون التخطيط العمراني والإسكان والبيئة (هولندا)؛ وسيّدو سيسول، وزير النمو الحضري وإدارة الأراضي (السنغال)؛ ونومبوميليلو نوكسومالو، المدير العام لإدارة الإسكان (جنوب أفريقيا)؛ وسيلفيا ماسيبو، وزيرة الحكومات المحلية والإسكان (زامبيا).

١٨٩- وفي الجلسة ٢٣ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة أيضا إلى بيانات تتعلق بالأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أدلى بها ممثل موريشيوس، وكذلك وفود قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، جزر

البهاما (باسم المجموعة الكاريبية)، بربادوس، غيانا، دومينيكا، الرأس الأخضر، توفالو، جزر مارشال، بالاو، فيجي، بابوا غينيا الجديدة.

١٩٠ -وفي الجلسة نفسها أدلى ببيان الأمين العام للاجتماع الدولي.

١٩١ -وفي الجلسة ٢٣ نفسها أيضا، أدلى ببيانات وزارية عن موضوع ''المياه''، فبيان فلاديسيفو، وزير البيئة (إكوادور)، وفردان إيفازيان، وزيرة الحماية الطبيعية (أرمينيا)؛ وفرناندو توديلا آباد، نائب وزير البيئة (المكسيك)؛ ودين بيرت، وزير الأراضي والبيئة (جامايكا)؛ وسيرج ليبلتييه، وزير البيئة والتنمية المستدامة (فرنسا)؛ وأنجيلي غننسوا، وزيرة البيئة (كوت ديفوار)؛ وآنيليسا أوسوريو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية (فنزويلا)؛ وفرانسيسكو مابجيا، نائب وزير الشؤون البيئية (موزامبيق)؛ وفسنيا جيليتش — موك، وزيرة الدولة لشؤون البيئة (كرواتيا)؛ وأدمانتيوس ث. فاسيلاكس، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (اليونان)؛ وياشار علييف، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (أذربيجان)؛ وميرالامايا، نائب المفوض لشؤون الأجيال المقبلة، الكنيست (برلمان إسرائيل)؛ وكلارا نوفوتنا، نائب الممل الدائم لدى الأمم المتحدة (سلوفاكيا)؛ وبولات بكنيازوف، أمين المجلس (كازاخستان)؛ ومحمد أيمن جرار، المدير، مديرية التنظيم، سلطة المياه الفلسطينية (فلسطين).

١٩٢- وفي الجلسة نفسها، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، عرض الرئيس الجزء الثاني من موجزه (انظر الفقرة ١٩٥ أدناه).

١٩٣- وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت الوفود التالية بتعليقات على (الجزء الثاني من موجز الرئيس): أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والبلدان المنضمة قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، رومانيا، تركيا؛ والبلدان التي يحتمل ترشيحها من بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، صربيا والجبل الأسود، قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، جزر مارشال، المملكة العربية السعودية، سويسرا، مصر، جمهورية إيران الإسلامية، البرازيل، السنغال، جنوب أفريقيا، إندونيسيا، اليابان، والولايات المتحدة.

١٩٤- وفي الجلسة نفسها أدلت المجموعات الرئيسية ببيان جماعي. وقد تُلي هذا البيان على التوالي من جانب الشباب؛ قطاع الأعمال والصناعة؛ الدوائر العلمية والتكنولوجية؛ الشعوب الأصلية؛ المزارعون؛ المنظمات غير الحكومية؛ النقابات العمالية؛ السلطات المحلية؛ المرأة.

موجز الرئيس

١٩٥- فيما يلي نص موجز الرئيس:

الجزء الأول

استعراض المسائل المواضيعية

البيانات الافتتاحية

١ - افتتح استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ بعدد من البيانات الاستهلالية، التي ركزت على المجموعة المواضيعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية.

٢ - وقد أكد برغ برنده، وزير البيئة في النرويج ورئيس اللجنة أن هذه الدورة كانت هي الدورة الأولى للجنة في إطار برنامج عملها الجديد بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بقدر ما إنها كانت الدورة الأولى ''غير التفاوضية''. وأما الغرض من الدورة، حسبما اتفقت عليه الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة فيتمثل في إلقاء نظرة فاحصة وصادقة على سلامة أدائنا، واستكشاف أوجه النجاح والفشل وتحليل أسباب ذلك؛ والوقوف على أفضل الممارسات، فضلا عن العقبات والقيود؛ ومناقشة المواضع التي يجب أن نعزز فيها جهودنا وسبل تحقيق هذا التعزيز. ثم ربط بين إنجاز الأهداف المواضيعية وبين غير ذلك من الغابات الحاسمة في مجال القضاء على الفقر ومجالات التعليم، ووفيات الأطفال، والصحة والاستدامة البيئية . وأشار إلى أن التحديات ضخمة ولكن يمكن التغلب عليها وهو ما يتوجب علينا أن نفعله. وذكر أنه متأكد من أن الدورة سوف تفيد من تقليد اللجنة المتمثل في اتباع النهج المتكاملة، ومعالجة القضايا الشاملة، وإشراك المجموعات الرئيسية في حوارات تفاعلية.

٣ - وبوصفه المتكلم ضيف الشرف أشار أمير أورانج لمملكة هولندا إلى أن المياه هي العامل ذو الأهمية الحاسمة في تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية وأنها ترتبط بمسائل المستوطنات البشرية، والصحة، والأغذية والتغذية، والصرف الصحي، وحقوق الإنسان، والعمليات الصناعية، والطاقة، والبيئة. وعلى ذلك فالإدارة المتكاملة للموارد المائية هي مفتاح النجاح لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ويمكن أيضا أن يفيد كنموذج للقطاعات الأخرى التي يتعين معالجتها في برنامج العمل المقبل للجنة. وتم التطرق إلى أربعة تحديات رئيسية: زيادة تبادل المعارف المتعددة التخصصات فيما بين مجموعة كبيرة من الأخصائيين، وتطوير التشريعات، وبناء القدرات للمشتركين في التنفيذ، وتعبئة مصادر جديدة للاستثمار

في قطاع المياه. وسيجري قياس نجاح هذه الدورة في العام القادم، وهو الوقت الذي ينبغي الاتفاق فيه على صيغة أولية لبيئة عالمية أفضل تتسم بقدر أكبر من الإنصاف ويسود فيها احترام المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية. ويجب أن نضع نصب أعيننا: أنه بغير مياه لا مستقبل.

٤ - وعرض وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقارير الأمين العام عن المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية ولخص نتائجها بإيجاز. وذكر أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في بلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا، في هذه المجالات، فقد اختلفت هذه الإنجازات فيما بين المناطق وما زالت هناك تحديات كبرى. وقد أدى غياب الإرادة السياسية سواء على الصعيد الدولي أو الوطني إلى إعاقة التقدم وبخاصة في مجالات تعبئة الموارد، وإصلاح التعريفات والإعانات، وإنفاذ قوانين ولوائح تلوث المياه. وأشار أيضا إلى نقص خطير في الاستثمار في الهياكل الأساسية بالريف، ولا سيما في قطاع الصرف الصحي، ودعا إلى تخصيص المزيد من الموارد المالية لتغطية تكاليف تحقيق أهدف عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٥، مشددا على أهمية أن يكفل للفقراء تحمل تكاليف المياه ومرافق الصرف الصحي والمأوى في حدود قدراتهم. وقال إن التقديرات تبين أنه حتى مع استعمال أقل الحدود للتكلفة، فإن خفض عدد السكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب النقية والصرف الصحي إلى النصف سيتطلب نحو ٣٣ بليون دولار سنويا، أي ما يقرب من ضعف معدل الاستثمار الراهن. أما تدبير الأموال اللازمة لمعالجة مياه الفضلات البلدية فسيتطلب زيادة الإنفاق الحالي لثلاثة أضعاف أي إلى نحو ٥٠ بليون دولار في السنة.

٥ - وتناول المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسائل التنفيذ، والتقسيم إلى مناطق، والشراكات وأبرز أهمية الرصد والتقييم. ورحب بما قررته اللجنة في دورتها الحادية عشرة من بدء برنامج العمل المتعدد السنوات بالمجموعة المواضيعية المتمثلة في المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وترد معالجة لهذه المسائل في إطار الغاية ٧ من الغايات الإنمائية للألفية، ولكنها ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بغايات أخرى من قبيل القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الأطفال، ومكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض. وأكد أيضا أهمية الشراكات وسلط الضوء على معرض الشراكات الذي عقدته اللجنة كنموذج حي لقصص النجاح ولتبادل المعلومات. وذكر أن مبادرة ''جيجو'' وغيرها من نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي

الوزاري العالمي لبرنامج البيئة، التي عقدت مؤخرا يمكن أن تساهم في مناقشات اللجنة، عند نظرها في النواحي البيئية للمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وأشار إلى أن الأعمال التحضيرية لاستعراض العشر سنوات للاجتماع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل عنصرا هاما آخر لجدول أعمال اللجنة الذي أقره برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦ - وذكرت المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة أن الاهتمام الأساسي للغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ هو تخليص الغالبية العظمى من سكان العالم من ربقة الفقر. وأبرزت الصلات بين الغايات المتعلقة بالمياه وغيرها من الغايات الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ١١ من الغاية ٧ من الغايات الإنمائية للألفية، فيما يتعلق بتحسين حياة ساكني العشوائيات. وشددت على الحاجة إلى الالتزام من جانب مقرري السياسات، ولا سيما إعطاء الأولوية للمياه ومرافق الصرف الصحي ورفع مستوى العشوائيات في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر على الصعيد القطري. وأبرزت أيضا أهمية الاعتراف بالمياه بوصفه حقا من الحقوق، وشرطا من أهم الشروط الأساسية للبقاء. وأخيرا، أشارت إلى الفجوة المالية الواسعة للغاية والقائمة في معالجة مسائل المياه ومرافق الصرف الصحي وتحسين أحوال الأحياء العشوائية مما يقتضي شراكة وثيقة بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتكميل الموارد المحلية. وأعربت عن تمنياتها بأن تصبح اللجنة منطلقا للعمل المحلي.

٧ - ثم أعرب المدير المشارك للبرنامج الإنمائي عن تقديره للتركيز الشديد على التنفيذ. وأوضح أن وجود مؤسسات تعمل بشكل جيد وتشريعات مناسبة هو شرط مسبق لتحسين قدرة الفقراء على الوصول إلى المياه النقية ومرافق الصرف الصحي الأساسية. وثمة تكنولوجيات ملائمة متاحة لتحقيق الغايات المتفق عليها دوليا في مجال المياه والصرف الصحي ولكن ما ينقص هو الالتزام السياسي والموارد المالية لتنفيذ هذه التكنولوجيات. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة مشاركة أصحاب المصلحة، وبناء القدرات، وتنظيم المعارف والنهوض بالإدارة، وتبادل المعلومات، فضلا عن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. ودعا إلى تكامل التنفيذ والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالإنجازات المستهدفة للغايات الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

تقارير عن الأنشطة المضطلع بها فيما بين الدورات

٨ - في أعقاب البيانات الاستهلالية، أفاد عدد من الوفود عن نتائج ٧ أنشطة جرى الاضطلاع بها فيما بين الدورات في نطاق الأعمال التحضيرية للدورة الثانية عشرة للجنة.

٩ - وأفاد ممثل المغرب عن نتيجة اجتماع الخبراء الدولي بشأن إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والذي عُقد في مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أكد اجتماع الخبراء ضرورة إدماج الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة في استراتيجيات وبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وأطلق الاجتماع 'عملية مراكش'، التي تسلم بأهمية التعاون الدولي نحو تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. وترد نتائج الاجتماع في الوثيقة E/CN.17/2004/11.

١٠ - وأفاد سفير طاجيكستان عن نتيجة المنتدى الدولي للمياه العذبة، المعقود في دوشنبي، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي ضوء الهدف المتمثل في تحقيق الإنجازات المستهدفة بالنسبة للمياه على النحو الوارد في إعلان الألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ والحد من الفقر، ركز المشتركون في المنتدى على الإدارة المستدامة لموارد المياه، بما في ذلك تعزيز شراكات المياه، واستحداث آليات اقتصادية لاستخدام المياه واختيار تكنولوجيات مُثلى لحفظ المياه. وقد نوقشت أيضا إدارة المياه بالنسبة للمجاري المائية العابرة للحدود. وترد نتيجة المنتدى في الوثيقة A/58/362، التي اتخذت كأساس لقرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٨ المتعلق بالعقد الدولي للعمل المعنون: ''الماء من أجل الحياة، ٢٠٠٥-٢٠١٥''.

١١ - وأفاد ممثل تركيا عن حلقة العمل المعنية بأساليب الحكم اللازمة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، المعقودة في اسطنبول في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد عالجت توصيات حلقة العمل الحاجة إلى زيادة الوعي من جانب الفئات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، لتوفير حوافز لحماية البيئة، ولزيادة الشفافية في صنع القرار، ولإشراك المجتمع المدني في عملية التنفيذ على جميع الصعد، ولإنشاء شراكات تضم الحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في جوهانسبرغ وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ويرد تقرير الاجتماع في الوثيقة E/CN.17/2004/13.

١٢ - وأفاد نائب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية للنرويج عن المؤتمر الدولي المعنون ''توفير المياه لأفقر الفقراء''، المعقود في ستافنجر، النرويج يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. وكانت الرسائل الرئيسية التي خلص إليها المؤتمر هي: أن الغايات الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي قابلة للتحقيق؛ وأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية من تحقيق تلك الغايات ولكنها ليست المسؤول الوحيد؛ وأن للبشر الحق في إمدادات المياه المأمونة لتلبية احتياجاتهم الأساسية بسعر يمكن تحمله؛ خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو أولوية متفق عليها دوليا، ولكن النصف الآخر له نفس القدر من الأهمية، وكانت توصيات المؤتمر هي: تحسين إدارة المياه؛ وزيادة التمويل اللازم للهياكل الأساسية للمياه، لضمان وضع مشاريع تمويل تستهد أفقر الفقراء؛ ودعم التمكين وبناء القدرات.

١٣ - وأفاد وكيل الوزارة للشؤون الإقليمية لإيطاليا عن نتيجة المنتدى الدولي للشراكات المعنية بالتنمية المستدامة، المعقود في روما في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد ركز المنتدى على النتائج التي تحققت والدروس المستخلصة للمستقبل بشأن القضايا الرئيسية في مجال التنمية المستدامة، التي تتراوح من حماية الموارد المائية وحفظها إلى المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد سلم المنتدى بأن النهج التقليدية لتمويل التنمية المستدامة تختلط حاليا بنهج جديدة ، وشُجع الشركاء على تعبئة الموارد من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها من المساعدات الإنمائية والمصادر الخاصة. كما سلم المنتدى بأن القطاع العام ينبغي له تسهيل وتعزيز القدرات المحلية، تحقيقا لهذه الغاية، يجب عليه وضع الأطر القانونية الملائمة، وزيادة الشفافية والقدرة على تحمل التكاليف وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

١٤ - وأفاد نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة عن منتدى الأمم المتحدة لقيادات آسيا والمحيط الهادئ: التنمية المستدامة للمدن، المعقود في هونغ كونغ (إقليم الإدارة الخاصة)، الصين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقد ناقش المنتدى مسائل شتى منها النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والهياكل الأساسية، والإسكان الحضري، واستخدام الأراضي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وتحسين القدرة على التنقل، والسياحة المستدامة. وأصدر المنتدى إعلان هونغ كونغ بشأن التنمية المستدامة للمدن، مؤكدا على ضرورة أن تقوم كل مدينة بوضع استراتيجياتها وسياساتها وتدابيرها الخاصة بها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والحماية

الإيكولوجية والبيئية. وأبرز المنتدى أيضا أهمية التثقيف الجماهيري والصحة العامة بالنسبة للتنمية المستدامة.

١٥ - وأفاد رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وزير الدولة المسؤول عن البيئة في جمهورية تترانيا المتحدة، عن الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج البيئة والمنتدى الوزاري العالمي للبيئة المعقودين في جيجو، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ''مبادرة جيجو'' المتعلقة بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية من منظوري البيئة، والقضاء على الفقر. وقد أكدت مبادرة ''جيجو'' أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية ينبغي أن تتضمن نهجا يستند إلى النظم الإيكولوجية لتحقيق أهداف الغايات الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأكد المنتدى أيضا أن مشاكل المياه ومرافق الصرف الصحي لا يمكن معالجتها بشكل منفصل وأن خدمات الصرف الصحي المستدامة من الناحية البيئية تتطلب تكنولوجيات إيكولوجية، ونظما مناسبة لمعالجة المياه العادمة. وقد اعتبرت هذه المسائل أيضا ذات صلة بمسألة المستوطنات البشرية. كما اعتمد الاجتماع عددا من المقررات، ولا سيما بشأن إدارة النفايات، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والإدارة البيئية الدولية.

١٦ - وبعد الإدلاء بجميع هذه البيانات الاستهلالية، أجرت اللجنة مناقشة تفاعلية شملت الإدلاء بالبيانات العامة والاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج زيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

الاستعراض العام

الاستعراض العام للتقدم المحرز

١٧ - أيد المتكلمون كثيرا من الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام وذلك في بياناتهم التي أدلوا بها بشأن الاستعراض العام لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج زيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأعرب كثير من الوفود عن التقدير لما تجلى في تقرير الأمين العام من إدماج للأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل يتسم بقدر كبير من التوازن. وبالرغم من أنه قد أحرز بعض التقدم في بعض المجالات في بعض المناطق في الفترة القصيرة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فالتحديات التي تواجهها البلدان النامية بصفة خاصة ما زالت ضخمة. كما أن الجهود التي بذلت حتى الآن ما زالت أقل كثيرا مما

يلزم لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية والغايات والأهداف المتفق عليها في خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

١٨ - وأعرب الكثير من الوفود عن الارتياح لمعالجة مسائل المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية في هذه الدورة الأولى للجنة في برنامج عملها الجديد بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لأن هذه المواضيع الثلاثة ذات أهمية حاسمة في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية والغايات الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وبصفة خاصة لمكافحة الفقر.

١٩ - وذكر المشاركون أن استمرار الفقر ما زال يعوق الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن يعالج الفقر بوصفه قضية شاملة بطريقة متكاملة، تتضمن مسائل المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وأعرب بعض الوفود والمجموعات الرئيسية عن القلق إزاء ما حدث في بعض المناطق من زيادة مستويات الفقر في السنوات الأخيرة. وذكروا أن غياب الأمن الغذائي ونقص التغذية ولا سيما في تلك المناطق يمثلان مشكلة مزمنة. كما أن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كان مثيرا لقلق بالغ.

٢٠ - وأشارت غالبية البلدان — المتقدمة النمو والنامية — إلى عدم توافر الموارد المالية، أو نقل التكنولوجيا أو القدرات التكنولوجية بوصفها التحديات والقيود الرئيسية التي تحول بين البلدان النامية وبين تحقيق غايات وأهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ والغايات الإنمائية للألفية. ورأت البلدان النامية أن العجز في الموارد المالية ناجم إلى حد كبير عن عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته في مجال وسائل التنفيذ، بما في ذلك التزامات مونتيري، وبالنسبة لأقل البلدان نموا، على وجه الخصوص، يلزم زيادة نفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وجعلها أكثر فعالية. وأشار بعض الوفود إلى أهمية جمع رأس المال في الأسواق المحلية. وأشارت إحدى المجموعات الرئيسية إلى وجود تقنيات متقدمة بدرجة كافية في مجال العلم والتكنولوجيا لمكافحة الفقر. وشدد بعض الوفود على أهمية أوجه التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتحقيق الغايات طويلة الأجل للتنمية المستدامة.

٢١ - وأعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بإمكانية وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق. وكذلك إزاء خفض التعريفات والإعانات الزراعية. وأبرزت أهمية تحرير التجارة وفضلا عن الحقيقة المتمثلة في أن زيادة التجارة العالمية وكذلك عن مبادرة التجارة العادلة تؤدي حاليا إلى خلق فرص جديدة.

٢٢ - ودعت البلدان النامية المجتمع الدولي إلى دعم جهودها الرامية إلى تحسين الهياكل الأساسية اللازمة لتوفير المياه ومرافق الصرف الصحي والمأوى لمواطنيها، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وذكرت أن الدعم التقني والمالي لازم أيضا لمعالجة الآثار السيئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية ولبناء قدرات في مجال إدارة النفايات بشكل مستدام. كما أن تزايد تدهور الأراضي قد أدى أيضا إلى نشوء هذه المشاكل. وأكدت قلة من المشاركين على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعلومات عن أفضل (وأسوأ) الممارسات في هذه المجالات.

٢٣ - وأبرزت وفود عديدة ومعها مجموعات رئيسية أهمية تطبيق اللامركزية على عمليات صنع القرار، وتحويل الانتباه من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي. ولهذا الغرض ثمة ضرورة لتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك ما يتم من خلال التثقيف وإتاحة الفرص التدريبية.

٢٤ - وذكرت عدة وفود أن استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة تتخذ كإطار أساسي للسياسات العامة فيما يتعلق بتنفيذ الإنجازات المستهدفة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأشارت الوفود إلى الالتزام الوارد في خطة تنفيذ جوهانسبرغ الذي يقضي بأن تبدأ البلدان بعملية تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ ودعت البلدان المتقدمة النمو إلى القيام بدور رائد في الوفاء بهذا الالتزام.

٢٥ - وأكد عدد من البلدان أهمية تقليل المخاطر التجارية والسياسية، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيئة بيئة مواتية وحكم رشيد لكي يتسنى جذب المزيد من التمويل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأكدت وفود كثيرة أخرى أن أساليب الحكم على جميع الصُعُد بما في ذلك الصعيد الدولي، ينبغي أن تولى الاعتبار الواجب. واقتُرح استخدام الآليات المالية المبتكرة بوصفها آليات لتقاسم المخاطرة. وأيدت بعض الوفود اتباع نهج قائم على السوق كآلية مناسبة لتخصيص الموارد وجذب الاستثمار الخاص. وذكرت قلة من الوفود وإحدى المجموعات الرئيسية أن هناك اهتماما متزايدا من جانب الشركات الكبرى باعتماد سياسات عامة تعكس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

٢٦ - ووفقا لما نادى به ممثلو عدة بلدان ومجموعات رئيسية جرى التأكيد على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في جميع أوجه عملية الاستعراض التي تضطلع بها اللجنة، وأبرز عدد من المتكلمين فداحة العبء الذي تتحمله المرأة في جمع المياه

والحطب ودورها بكل ما له من الأهمية الحاسمة في الصحة العامة للأسرة، وصحتها، والدور الخاص الذي تضطلع به في كفالة التنمية المستدامة. وأُبرز أيضا الدور الرئيسي لأصحاب المصلحة بما في ذلك كل المجموعات الرئيسية.

٢٧ - حث عدد من البلدان أيضا على مواصلة العمل بشأن صياغة إطار ١٠ سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو الذي تدعو إليه خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وشُدد على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لهما أهمية كبيرة بالنسبة لمواضيع الدورة الراهنة للجنة فضلا عن مواضيع الدورة القادمة. ونوه كثير من الوفود بأهمية القيام بشكل ملائم بمعالجة القضايا الشاملة من قبيل القضاء على الفقر، ووسائل التنفيذ، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

٢٨ - وثمة قضية شاملة أخرى حُددت بوصفها تتطلب اهتماما كبيرا على أصعدة شتى ألا وهي أفريقيا، المتخلفة عن غيرها في تنفيذ الغايات الثلاث قيد الاستعراض. وقد دعت وفود كثيرة إلى دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي إطار التنمية المستدامة لأفريقيا. وأُشير أيضا إلى المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٩ - وأبرز الكثيرون حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها أحد الشواغل الخاصة، في وقت تضطلع فيه اللجنة بالأعمال التحضيرية لاجتماع موريشيوس الاستعراضي في شهري آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وبالنسبة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تمثل السياحة لها مصدرا رئيسيا للدخل، حُددت التنمية المستدامة للسياحة بوصفها إحدى الأولويات.

٣٠ - وجرى التنويه بالتقدم المحرز بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما في ذلك اتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم. وأكد بعض الوفود أهمية اتفاقات من قبيل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع الأحيائي. وأُعرب عن القلق أيضا إزاء عدم سريان بروتوكول كيوتو حتى الآن.

٣١ - وشددت عدة وفود ومجموعات رئيسية على الصلات بين المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والصحة، وأُبرزت أهمية عقد الأمم المتحدة الدولي للعمل، ''المياه من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥. ونوهت عدة وفود بأهمية نُظُم الرصد العالمي الفعالة لتحقيق الغايات المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالبيئة.

٣٢ - وفي إطار الترحيب ببرنامج العمل الجديد المتعدد السنوات للجنة وتركيزه على التنفيذ، أعرب المتكلمون بصفة عامة عن التزامهم التام بالعملية المبتكرة الجاري

تنفيذها. وشددت وفود كثيرة أيضا على أهمية الدور الحفاز الذي تؤديه اللجنة في رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج زيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأكدت البلدان النامية بصفة خاصة الدور الرئيسي للجنة التنمية المستدامة في رصد تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وأبرزت الخطة بوصفها إطارا حكوميا دوليا فريدا للنهوض بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الالتزامات الدولية. كما أعربت عن اعتقادها الراسخ بأنه يجب عدم إدخال عناصر جديدة في المناقشة تتجاوز ما اتفق عليه في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأكدت البلدان النامية على الحاجة إلى المحافظة على توازن الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة — الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية – في الأعمال التي تقوم بها اللجنة في الحاضر والمستقبل. وشددت عدة وفود أيضا على أهمية إشراك منظومة الأمم المتحدة بأكملها في جهود اللجنة، ودعت إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات لمساعدة البلدان على بلوغ الغايات الإنمائية للألفية ووضع خطة تنفيذ جوهانسبرغ موضع التنفيذ.

٣٣ - وذكر المشاركون أن الرئيس سيقدم موجزا عن نتيجة هذه الدورة الاستعراضية مع التركيز على العقبات والقيود والتحديات، فضلا عن أفضل الممارسات، وذلك وفقا لمقررات اللجنة في دورتها الحادية عشرة. فهذه ليست سنة تفسير السياسات العامة. ولدى قيام البلدان النامية بإبراز تركيز الدورة الراهنة على المياه ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، ذكرت أن المواضيع الثلاثة ينبغي أن تعد جميعا على نفس القدر من الأهمية. وأعرب عدد من الوفود عن تطلعه لمشاهدة الناتج النهائي لدورة السياسات العامة التي ستعقد في العام القادم – الدورة ١٣ لجنة التنمية المستدامة – التي ستبدأ بمجموعة من الإجراءات المدروسة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المعنية، والتي من المتوقع أيضا أن توفر مدخلا هاما للنشاط الرئيسي للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ وهو استعراض تنفيذ إعلان الألفية وغيره من الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٣٤ - ساد اتفاق واسع النطاق على أهمية العمل الجماعي والتعاوني فيما بين وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والميداني على أساس ولاياتها وميزاتها النسبية. ومن المتوقع أن يساعد هذا التعاون على تفادي

الازدواج فيما بين الوكالات، فيما يكفل أوجه التعاضد والتكامل ويعزز بناء القدرات في البلدان النامية. ويحتاج الأمر إلى أن يجري وضع تفاصيل طرائق إشراك الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة بشكل دقيق.

٣٥ - وتنبع أهمية الأعمال المشتركة فيما بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة من الولايات الحكومية الدولية التي تتجلى في خطة تنفيذ جوهانسبرغ وبشكل عام في الغايات الإنمائية للألفية وتتبعها بشكل وثيق. وقد حددت خطة تنفيذ جوهانسبرغ بوضوح المجالات التي يلزم فيها التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. ولاحظت الوفود أيضا أهمية تنسيق هذه الأعمال مع المؤسسات المالية الدولية. وسيكون من المهم مستقبلا تقديم تقارير عن الأنشطة المشتركة فيما بين الوكالات في المجالات قيد الاستعراض. ويلزم إبراز الدور ذي الأهمية الحاسمة الذي تؤديه لجنة التنمية المستدامة في رصد تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ، وذلك إضافة إلى دور الوكالات الأخرى والمكلفة أيضا بولايات صادرة من الهيئات الإدارية المعنية. وأكدت عدة وفود أن أعمال هيئات التنسيق بشأن التنمية المستدامة التي تجري تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ينبغي أن يحقق تناسقها مع برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة للجنة. وأشير إلى الأمثلة المحددة في مجالي مرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية فضلا عن القضايا الشاملة.

٣٦ - ويقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق حاليا بإنشاء آليات تنسيقية، على النحو الذي أوضحته الأمانة، بيد أنه لم يفرغ بعد من وضع برامج عمل محددة. وستساعد الآراء التي تعرب عنها اللجنة في دورتها الثانية عشرة على توجيه صياغة برامج العمل المذكورة أعلاه.

تقديم التقارير على الصعيد الوطني

٣٧ - أكدت بعض الوفود على أهمية التقارير (والمؤشرات) الوطنية في رصد التنفيذ مع تسليمها بطابعها الطوعي. واتفق البعض مع الرأي الذي أعرب عنه، في تقارير الأمين العام ومؤداه أن زيادة الاستجابة من شأنها أن تكون مفيدة لكي يتسنى معرفة ''أين نقف وإلى أين نحن متجهون'' وذكروا أن الافتقار إلى المعلومات المترابطة يشكل عقبة كأداء أمام تنفيذ التنمية المستدامة وثمة حاجة إلى وضع إطار الإبلاغ الوطني بشكل يتسم بالدقة لزيادة قيمة التقارير الوطنية بوصفها مساهمة ضمن تقارير الأمين العام.

٣٨ - وساد تأييد عام لمواصلة العمل نحو تنسيق الطلبات المتعلقة بتقديم التقارير على الصعيد الوطني في منظومة الأمم المتحدة، واستعمال التقارير الوطنية على نحو أكثر فعالية مع تخفيف العبء عن كاهل البلدان الأعضاء في الوقت نفسه. وذكر بعض الوفود أن التعاون فيما بين الوكالات يمكن زيادة تعزيزه للمساهمة في تحقيق هذه الغاية. وأشير باهتمام إلى ممارسة البرنامج الإنمائي الرائدة المتمثلة في إعداد تقرير قطري واحد متكامل.

المؤشرات

٣٩ - أكدت وفود كثيرة عدم توفر البيانات والإحصاءات الأساسية الوصفية والكمية على حد سواء واعتبرت أن ذلك هو أهم التحديات الأساسية بالنسبة إلى وضع المؤشرات. وذكرت وفود أخرى أن وضع واستخدام المؤشرات المتصلة بالتنمية المستدامة يجب أن يتوافق مع الظروف والأولويات الوطنية.

٤٠ - وتم التشديد على الحاجة إلى مزيد من التدريب والتوجيه المتصل بالمنهجيات لوضع وتنفيذ مؤشرات على الصعيد القطري، وذكر، في هذا السياق، أنه ينبغي التشجيع على زيادة التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وطُرح اقتراح بإعداد قائمة بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني في مجال وضع وتنفيذ المؤشرات وذلك لتعزيز تبادل الخبرات. واقترح وفد آخر وضع جداول زمنية لرصد التقدم المحرز في التنفيذ.

٤١ - وشُدد على أهمية وجود نظام معلومات مترابط ومتناسق من أجل عملية صنع القرار على صعيد جميع الوزارات الحكومية. وتعد المعلومات والإحصاءات والمؤشرات أدوات هامة لصنع القرار ولكنها لم تستخدم حتى الآن إلا بشكل محدود.

٤٢ - ويلزم بذل مزيد من الجهود على الصعيد القطري لجمع البيانات المفصلة حسب نوع الجنس بغرض وضع مؤشرات جنسانية. وقد حظي هذا الأمر بتأييد شديد من المجموعات الرئيسية.

٤٣ - وأشير إلى ضرورة التشجيع على استخدام مؤشرات التنمية المستدامة لرصد تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على الصُعد الوطنية. وذُكر أن غياب الرؤية الواضحة بشأن التنمية المستدامة على الصعيد الوطني يشكل جزءا من التحدي الذي يواجه التقدم الممكن إحرازه في هذا الصدد.

الشراكات

٤٤ - ساد تأييد عام للرأي القائل بأن الشراكات في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، مع التشديد على أهمية تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد. وأشارت بعض الوفود إلى تجربتها الإيجابية في مجال الشراكات. وأكد عدد منها أن الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مكمِّلة للدور الحيوي والمسؤولية الحاسمة المنوطين بالحكومات فيما يتعلق بالتنفيذ، بدلا من أن تحل محلهما.

٤٥ - وذكرت البلدان النامية، أن البيانات الواردة في تقرير الأمين العام عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة (E/CN.17/2004/16)، تشير إلى أن التمويل الموجه نحو الشراكات يأتي بصفة رئيسية من الحكومات، وأكدت ضرورة حشد موارد جديدة لتمويل الشراكات. وأعرب البعض عن قلقه من أن مبادرات الشراكة لم توفر حتى الآن الموارد الإضافية اللازمة لمواجهة التحدي القائم فيما يتعلق بالتنفيذ. ورئي أن من الضروري أن تزداد مشاركة القطاع الخاص في الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. كما أشير إلى أنه من المفيد أن يجري تقييم مستوى انخراط الوكالات التابعة للأمم المتحدة في هذه الشراكات، بما في ذلك تقييم مستوى التمويل. وذكر أن الجهات المانحة هي التي كانت تدفع عجلة الشراكات حتى الآن، ومن ثم كان التشديد على ضرورة زيادة الشراكات التي ''يشكل الطلب دافعا لها''. ورأى البعض أن الشراكات القائمة لا تفي بالطلب في هذا المجال، وأنه يلزم تحسين التوزيع الجغرافي والمواضيعي لهذه الشراكات. كما يلزم بذل الجهود من أجل سد الثغرات القائمة في المجالات ''الناقصة التمثيل''، من قبيل التكنولوجيا البيولوجية والتصحر.

٤٦ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء بطء انطلاق العمل في الشراكات، بينما ذهب البعض إلى أن مثل هذه الأحكام سابقة لأوانها. وأشير إلى وجود شراكات ناجحة جنبا إلى جنب مع أخرى غير ناجحة، وإلى ضرورة التعلم من حالات النجاح والفشل من أجل زيادة الوعي بعناصر الشراكات الناجحة. وأفاد أحد البلدان بأن من الدروس التي استخلصها من خبرته في مجال الشراكات ما يلي: يتطلب بناء الشراكات وقتا وصبرا من أجل تحديد الأهداف الأساسية وبناء الثقة، ذلك أن الشراكات الحقيقة تستلزم تحديدا مشتركا للمشاكل، ومشاركة في وضع الحلول؛ كما يشكل التواصل الشامل والواضح في هذا الصدد أمرا لا غنى عنه؛ في

حين أن المرونة مطلب حيوي في هذا الصدد. وأشير أيضا إلى بعض العناصر اللازمة لنجاح الشراكات.

٤٧ - وأشير إلى أن إضافة استعراض نوعي للأثر الملموس الناجم عن شراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على أهداف معينة من أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ يمكن أن يفيد في إعداد التقارير المقبلة. ورئي أن معرض الشراكات كانت له قيمة كبيرة نظرا لأنه عزز الوعي في هذا المجال، وأتاح أمثلة ملموسة على التنفيذ وعلى الدروس المستفادة. وذُكر أنه يلزم توفير معلومات عن الشراكات المسجلة لدى اللجنة تتسم بالمصداقية والشفافية وتقوم على التشارك، وأُعرب في هذا الصدد عن الترحيب بقاعدة البيانات المتعلقة بشراكات لجنة التنمية المستدامة، المتاحة على شبكة الإنترنت. وكان من رأي البعض أنه يلزم توفير أدوات لتقديم مزيد من المساعدة في مجال رصد الشراكات وتشجيعها على الصعيد القطري.

مناقشة تفاعلية مع المجموعات الرئيسية

٤٨ - كرَّست اللجنة فترة صباحية لإجراء مناقشة تفاعلية فيما بين المجموعات الرئيسية والحكومات بشأن موضوع مساهمات المجموعات الرئيسية في المجالات المواضيعية المتعلقة بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، بما في ذلك المسائل الشاملة لأكثر من مجال[٢]. ودعيت المجموعات الرئيسية التسع إلى عرض الجوانب الأساسية الواردة في ورقات المناقشة التي أعدتها، وتقديم تقرير عما اضطلعت به من أنشطة موجهة نحو تحقيق نتائج في مجال التنفيذ. كما قامت تلك المجموعات بعرض عدد من الدراسات الإفرادية والممارسات النموذجية من أجل بيان التقدم المحرز والدروس المستفادة.

٤٩ - وقد دارت المناقشة حول المسائل التالية: تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ والخصخصة؛ ومزايا ومساوئ مبادرات الشراكة المتعلقة بإدارة الموارد المائية في إطار الإدارة العامة والمشاركة والشؤون المالية؛ وأخلاقيات المياه والقيم الثقافية؛ والأخذ باللامركزية في عمليات صنع القرار، بما في ذلك القيادة المحلية؛ وبناء القدرات العلمية والمؤسسية والمتعلقة بالموارد البشرية، وتبادل المعارف، والتثقيف. وشددت معظم المجموعات الرئيسية بصفة عامة على قيمة الأخذ بنهج متكامل يقوم على أساس حقوق الإنسان إزاء المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية،

(٢) يرد سرد للعوائق والقيود والدروس المستفادة والتحديات المستمرة التي حددتها المجموعات الرئيسية بالنسبة للمجالات المواضيعية في فروع هذا التقرير المتصلة بكل منها من الموجز المطروح.

وأكدت أن إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في عمليات صنع القرار القائمة على التشارك والمتسمة بالشفافية أمر أساسي، تحقيقا للأهداف والغايات ذات الصلة. كما أكدت تلك المجموعات أهمية الأطر القانونية والتنمية الاجتماعية. وسلطت إحدى المجموعات الرئيسية الضوء على قيمة الاستعانة بنهج يراعي النظم الإيكولوجية من أجل تحسين إدارة الموارد المائية.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٠ - شملت الأمثلة الإيجابية التي قُدمت عن تمكين المرأة شبكة نسائية للمياه في منطقة جنوب آسيا، نجحت في زيادة تمثيل المرأة بنسبة ٥٠ في المائة على جميع مستويات صنع القرارات المتصلة بتخطيط وإدارة الموارد المائية، واستخدام أحد البلدان الأفريقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للربط بين القضاء على التمييز وتوسيع الضمانات الدستورية المتعلقة بتوفير سُبُل متكافئة للحصول على الأراضي وغير ذلك من الموارد الطبيعية. واتفق ممثلو المجموعات الرئيسية والوفود على أن لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية صياغة سياسات الموارد المائية ومرافق الصرف الصحي وتنفيذها على جميع الأصعدة، أهمية بالغة لإحراز النجاح في عملية التنفيذ. وأُشير إلى ضرورة تحسين استخدام البيانات المفصلة حسب نوع الجنس من أجل تقييم دقيق للتقدم المحرز. وتم الحث على إدراج آراء المرأة في أعمال المجلس الاستشاري المعني بالمياه والمرافق الصحية التابع للأمين العام.

الشراكات

٥١ - سُلط الضوء على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المناقشات التي دارت حول تقاسم مسؤولية التنفيذ من خلال الشراكات. وأكد العديدون أن الأخذ بمبادئ المسؤولية الاجتماعية العامة الواضحة والتقيُّد بمعايير العمل الأساسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية من شأنهما أن يعززا الشراكات القائمة بين مجموعة الصناعة وغيرها من المجموعات الموجودة في المجتمع الرئيسية. وأشار آخرون إلى ضرورة وضع تعريف أدق للشراكات وتحديد معايير واضحة لها ورصدها، خاصة وأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أقر الشراكات بوصفها أداة مكملة للتعاون على تحقيق التنمية المستدامة.

وسائل التنفيذ

٥٢ - أُعرب عن التأييد لمسألة زيادة الاستعانة بالأدوات الاقتصادية في كفاءة توزيع المياه وتحسين سُبُل الحصول عليها، وسيقت أمثلة إيجابية على عمليات المراجعة

والمحاسبة المتعلقة بالمياه في منطقة أوروبا. وأُشير إلى العديد من الدراسات الإفرادية التي أُجريت في منطقة أفريقيا بوصفها من الأمثلة الإيجابية على الخصخصة المتوازنة من الوجهة الاجتماعية. ورأى عدد من المجموعات الرئيسية أن المياه لا ينبغي أن تُعامل على أنها مجرد سلعة اقتصادية. وشددت تلك المجموعات على البُعد الاجتماعي، مركِّزة بصفة خاصة على المياه بوصفها حقا من الحقوق الأساسية، ومؤكدة على أن توفير سُبُل مضمونة أمام الفقراء والمحرومين للحصول على المياه بتكلفة معقولة سيستلزم موارد مالية وبشرية كافية، إضافة إلى أُطر قانونية وتنظيمية، كما سيستلزم ملكية الحكومة للموارد المائية. وأُشير إلى أن الدولة في بعض البلدان مسؤولة عن كفالة سُبُل الحصول على المياه. وذكر أن نقل السلطة إلى الصعيد المحلي قد ينطوي على مزايا عدة. وأشار أحد الوفود إلى أن التشريعات الوطنية لبلده تنص على تزويد توفير سكانه الأصليين بسبل دائمة للحصول على المياه وعلى الاستحقاقات الخاصة بالأراضي. وسلطت بعض المجموعات الرئيسية الضوء على غياب القيادة الدولية الواضحة التي يمكن الاسترشاد بها في المناقشات المتعلقة بقواعد خصخصة إدارة الموارد المائية، باعتبار ذلك من التحديات القائمة في هذا المجال.

٥٣ - وأشارت بعض المجموعات الرئيسية تحديدا إلى ضرورة توفير موارد مالية جديدة للمجتمعات المحلية، وإعادة تخصيص الموارد الموجودة لديها من أجل تنفيذ مشاريع وعمليات التنمية المستدامة.

الإدارة ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة

٥٤ - اتفقت معظم المجموعات الرئيسية وبعض الوفود على أن الأخذ باللامركزية في عمليات صنع القرارات المتصلة بإدارة الموارد المالية، جنبا إلى جنب مع إشراك الجهات صاحبة المصلحة في الأمر بشكل شامل واتباع الأسلوب الديمقراطي فيما يتعلق بالمشاركة على جميع الأصعدة، شرط أساسي لنجاح سياسات الموارد المائية. وأيَّد العديد من الوفود هذا الرأي عن طريق وصف خبراتهم الإيجابية المتصلة بمختلف نماذج المشاركة المجتمعية وإشراك جماعات الشباب الملتزمة برصد نوعية المياه والسياسات الوطنية المتعلقة بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة مع المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وأثنت بعض المجموعات الرئيسية على الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالسدود بشأن النُهج القائمة على التشارك، بوصف هذه النهج نموذجا ناجحا على تمكين المجتمع المحلي في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل المياه على الصعيد الدولي والصعيد الوطني وصعيد الأحواض المائية.

بناء القدرات

٥٥ - شدد بعض المشاركين على ضرورة اتباع نهج شامل لعدة تخصصات فيما يتعلق بإيجاد حلول للمشاكل المعقدة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. واتفق الكثير من الوفود والمجموعات الرئيسية على قيمة دعم المشاركة من جانب الشباب في حملات التوعية، وبناء القدرات، وفي الوفود الحكومية. وساد تأييد قوي للرأي القائل بضرورة زيادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات والتثقيف والتوعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي. وسلَّط بعض المشاركين الضوء على شُحة الموارد المخصصة لإجراء البحوث والتطوير في البلدان النامية، بما في ذلك تلك المخصصة للبحوث الصناعية. وأشار آخرون إلى تقلُّص القدرات المتعلقة برصد الموارد المائية على الصعيدين الوطني والدولي في الوقت الذي يلزم فيه توفير المزيد من البيانات الموثوق بها. وفيما يتعلق بتبادل المعارف ونقل التكنولوجيا، وبالنظر إلى تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيما بين البلدان، اعترف الكثير من المتكلمين بأنه سيلزم، من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنفيذ، التمييز بشكل واضح بين الاحتياجات والحلول الممكنة في هذا الصدد وتصنيفها بوضوح.

المياه

استعراض التقدم المحرز

٥٦ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز بشأن تنفيذ البنود المتعلقة بتنمية موارد المياه العذبة وإدارتها من جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأعربت الوفود عموما عن تأييدها للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن إدارة المياه العذبة.

إمدادات مياه الشرب

٥٧ - ساد اتفاق عام على أهمية توفير سُبُل الحصول على المياه المأمونة بالنسبة للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وأشارت الوفود إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالتوسُّع في سُبُل الحصول على مياه الشرب النقية، فإن هذا التقدم يتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان وفيما بين المناطق الريفية والحضرية داخل كل بلد. وذُكر أن التقدم إذا استمر بنفس المعدل الحالي، فسوف تعجز بلدان كثيرة عن الوفاء بالأهداف المحددة في هذا الصدد. وأُشير

إلى أن أفقر البلدان تنخفض فيها معدلات الحصول على المياه إلى أدنى مستوياتها، وأن الكثير من البلدان التي لا تسير حثيثا نحو الوفاء بالأهداف المذكورة، ستحتاج إلى مزيد من الدعم الخارجي. وأُشير إلى أن هذه الغاية لا يمكن الوفاء بها إلا إذا ضوعفت الجهود المبذولة. واتفقت الوفود على تعذُر الحد من الفقر دون تحسين الخدمات المقدمة للفقراء في مجال المياه. وشدد على أنه ينبغي للبلدان أن تكفل إدماج برامجها المتعلقة بالمياه في ورقاتها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر وغيرها من استراتيجيات التنمية الوطنية.

٥٨ - وأُشير إلى أن الهياكل الأساسية للمياه ومرافق الصرف الصحي آخذة في الانهيار والتداعي في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب تأجيل بعض العمليات وأنشطة الصيانة. وأشارت بعض الوفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن توفير المستوى اللائق من المياه ومرافق الصرف الصحي يعيقه نقص الموظفين المدربين والبيانات والمعلومات الأساسية وعدم كفاية الأموال المتاحة للارتقاء بالهياكل الأساسية المتدهورة أو إصلاحها.

الأخذ باللامركزية في تقديم الخدمات

٥٩ - أكدت بلدان عديدة أهمية الأخذ باللامركزية في تقديم الخدمات المتعلقة بإمدادات المياه، وتحسين عمل نظم الإمداد بالمياه وصيانتها، باعتبار ذلك من شروط الحفاظ على استثمارات قطاع المياه في الأجل الطويل. وأكدت بعض الوفود مبدأ اتخاذ القرارات عند أدنى المستويات الملائمة وإشراك المجتمعات المحلية والبلديات كوسيلة للتوعية وإيجاد شعور بالملكية في أوساط المنتفعين. واتفقت وفود كثيرة على أن نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي يمكن أن ينهض بإدارة قطاع المياه، بيد أن عددا منها شدد على ضرورة التصدي بصورة مناسبة لمحدودية القدرة المؤسسية لدى الحكومات المحلية ومحدودية السيطرة على الموارد المالية. ومن الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها من تجارب البلدان ذات الهياكل الاتحادية أن تحديد ولايات واضحة ووجود مسؤولين عن تنسيق عمليات اتخاذ القرار أمر لا غنى عنه بالنسبة لنجاح عمليات إصلاح السياسات والمؤسسات.

الشراكات ومشاركة القطاع الخاص

٦٠ - شددت بعض الوفود، وبخاصة من البلدان المتقدمة، على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لحشد التمويل الاستثماري والخبرة الفنية والإدارية. ودعت وفود أخرى، لا سيما من البلدان النامية، إلى توخي الحيطة

فيما يتصل بتلك الشراكات. وأعرب البعض عن قلقه من أن يجري التشجيع على تكوين الشراكات من أجل التغطية على نقص الالتزام السياسي من جانب الحكومات. وفي حين اعترف الكثير من الوفود بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي أخذ يتجلى بوضوح في قطاع المياه كوسيلة لإيجاد تمويل إضافي، فقد أُشير إلى أنه في الشراكات التي خضعت للاستقصاء المشار إليه في تقرير الأمين العام (E/CN.17/2004/16)، لم يسهم الشركاء من القطاع الخاص حتى الآن إلا بنصيب ضئيل من إجمالي التمويل. ورأت وفود ومجموعات رئيسية أخرى أن التمويل ليس المجال الذي من شأن القطاع الخاص أن يسهم فيه مساهمة كبيرة، وإنما تتمثل مساهمة ذلك القطاع في توفير المهارات الإدارية والدعم الفني وفي نقل التكنولوجيا. ودعت وفود كثيرة إلى مواصلة دراسة حالات نجاح الشراكات وفشلها، ونشر المعلومات عن هذه الحالات، وإلى توخي الشفافية في أعمال المحاسبة المتعلقة بإجمالي الموارد التي يتم حشدها واستخدامات تلك الأموال.

٦١ - وأكدت بعض الوفود أن توفير بيئة تمكينية فيما يتعلق بأطر السياسات والأطر التنظيمية يندرج ضمن التحديات الرئيسية التي تُواجه تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص. وأشير إلى أن تشجيع استثمارات القطاع الخاص لا يعني خصخصة المياه. وساد اتفاق واسع النطاق، بما في ذلك في أوساط قطاع الأعمال، على أن الأمر يرجع إلى المجتمعات المحلية في تحديد الدرجة والكيفية التي تريد بهما تلك المجتمعات إشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة. وأشير إلى أنه بالنظر إلى التعقيد والصعوبة اللذين تتسم بهما عملية التفاوض على ترتيبات فعالة بين القطاعين العام والخاص، فقد تحتاج السلطات المحلية إلى المساعدة في بناء القدرات في هذا المجال، ضمن مجالات أخرى. ورأت بعض الوفود أن الحكم على الشراكات بالفشل أمر سابق لأوانه.

الإدارة المتكاملة لموارد المياه

٦٢ - في معرض استعراض التقدم المحرز في إعداد خطط إدارة موارد المياه وتحقيق الكفاءة في استخدامها بحلول عام ٢٠٠٥، حسبما دعت إليه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، جددت الوفود بصفة عامة التزامها بالإدارة المتكاملة لموارد المياه بوصفها من النهج الشاملة والمبادئ التوجيهية المناسبة لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بقطاع المياه وتحقيق التوازن بين استخدامات المياه الخاضعة للمنافسة، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية. ومن الآراء التي حظيت بالتأييد على نطاق واسع أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه ينبغي النظر إليها باعتبارها عملية تؤدي إلى التنمية المستدامة والإدارة

المستدامة لموارد المياه، وتشارك فيها الأطراف صاحبة المصلحة مشاركة فعلية. وأشارت بلدان عديدة إلى عدم وجود نهج وحيد متفق عليه بصفة عامة في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وأن البلدان المختلفة تمر بمراحل مختلفة من هذه العملية. وبالنظر إلى التقدم المحرز حتى الآن فيما يتصل بوضع الاستراتيجيات والأطر القانونية لإدارة المياه، فمن المنتظر أن يفي عدد كبير من البلدان بالهدف المحدد له عام ٢٠٠٥. بيد أن عددا من البلدان النامية أشار إلى ضرورة مواصلة المساعدة الفنية من أجل تحقيق الهدف المذكور. وذكرت بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى مؤشرات أدق للوقوف على الاتجاهات السائدة في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتقدم المحرز في هذا المجال بينما أكد البعض أن عمل اللجنة في هذا المجال لا ينبغي أن يتجاوز نطاق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٦٣ - ورأت بعض الوفود أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه تندرج ضمن الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر، ومن ثم ينبغي إدراجها ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأشير إلى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الفصل الخاص بالصحة من ورقة استراتيجية الحد من الفقر، بالنظر إلى الترابط القائم بين المياه والصحة. ورأت بعض الوفود أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لعدم الوفاء بالأهداف المتصلة بالمياه توفر المبرر المنطقي اللازم لإعطاء أولوية عليا للمياه ضمن برامج التنمية الوطنية. وأشار آخرون إلى المقايضات الصعبة التي يتعين على الحكومات التعامل معها، وبخاصة في أفريقيا، إذ تكافح الحكومات للوفاء بالتكاليف الباهظة لعلاج ورعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الخدمات الأساسية الأخرى.

٦٤ - وسلطت الوفود المنتمية إلى بلدان معرضة للكوارث الضوء على التفاعلات القائمة بين تغير أنماط المناخ وإمدادات المياه والغابات والزراعة، وإلى القصور في فهم تلك التفاعلات بوصفه أحد المعوقات التي تواجه الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المياه في الأجل الطويل. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة تحسين سبل الحصول على ما يوجد من بحوث وبيانات في هذا الميدان، بينما دعت وفود أخرى إلى زيادة الاستعانة بالأدوات العلمية والتثقيفية في بناء القدرات وتعميم مراعاة المفاهيم الكلية من قبيل الإدارة المتكاملة لموارد المياه. كما أشير إلى الحاجة لاتباع نهج شامل إزاء الكوارث الطبيعية، والتصدي للمسائل المتعلقة بالتأهب والإدارة والانتعاش.

٦٥ - وشددت بعض الوفود على أن تعزيز إدارة أحواض الأنهار الدولية على جميع الأصعدة، استنادا إلى الصكوك الدولية والتدابير والبرامج العملية القائمة، وسيلة هامة للوفاء بالغايات الإنمائية للألفية. وأشارت وفود أخرى إلى ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بالقانون الدولي الخاص بكفاءة إدارة المجاري المائية الدولية من أجل تعزيز السلام والتنمية. ورئي أن الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالتعامل مع المياه الدولية أفضل من فكرة إدارة أحواض الأنهار الدولية على جميع الأصعدة.

المياه بوصفها سلعة اجتماعية و/أو اقتصادية

٦٦ - أكدت وفود ومجموعات رئيسية عديدة ضرورة الأخذ لصالح الفقراء بسياسات استرداد التكلفة وتوجيه الإعانات لقطاع المياه حتى تشمل الخدمات للفقراء والمحرومين من الخدمة. وساندت بعض البلدان الرأي الداعي إلى أن يتحمل المستعملون من خلال إيرادات الضرائب العامة و/أو تعريفات المستعملين تكاليف خدمات الإمدادات المائية والهياكل الأساسية للمياه وخدمات التخلص من المياه العادمة. وكان من رأي وفود أخرى أن المياه حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعارضت هذه الوفود التعامل مع المياه بوصفها سلعة اقتصادية، ومن ثم فرض رسوم على استعمالها. وأُشير أيضا إلى أنه على الرغم من مجانية المياه المتوفرة في الطبيعة، فإن تزويد المستعملين بالمياه النقية يستلزم استثمارات لا بد من سداد تكلفتها. وميزت بعض الوفود بين استخدام المياه للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية واستخداماتها الاقتصادية، وأبدت تأييدها لوضع خطة متوازنة اجتماعيا لتحديد الأسعار تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمياه على السواء.

الموازنة بين الاستخدامات المتنافسة

٦٧ - أُشير إلى أن التنافس الرئيسي على المياه، بعد الوفاء بالاحتياجات الأساسية، هو بين الاستخدام الزراعي والمتطلبات البيئية. وأُشير إلى أن توافر منظومات إيكولوجية صحية شرط أساسي لتوافر المياه النقية، وإلى أنه لا بد في عملية التخطيط من تقدير قيمة النظم الإيكولوجية. وذُكر أنه بالنظر إلى أن الزراعة والغابات والبيئة توفر جميعها خدمات هامة وتساهم في الحد من الفقر، كل منها بطريقته، فإنه يلزم توزيع الموارد بينها بشكل متوازن ورشيد. وتكلم كثير من المشاركين عن تجاربهم في اتباع مختلف الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالسياسات، والتدابير الخاصة بإدارة الطلب، والحلول التكنولوجية، في تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة.

وحدات إدارة الموارد المائية

٦٨ - احتدمت المناقشة بشأن مسألة الوحدة الأساسية لإدارة المياه، ولم يُتفق على ما إذا كان من الأفضل اتباع ''نهج قائم على أساس أحواض الأنهار'' أم ''نهج قائم على أساس النظم الإيكولوجية''. ويدعو الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى أن تكون الإدارة المتكاملة لموارد المياه على مستوى أحواض التجميع أو على المستوى الأدنى من مستوى الأحواض. وتضطلع بلدان كثيرة بإصلاحات في مجال إدارة المياه باستخدام هذا النهج وقد أثبتت هذه البلدان جدواه، وأنشأت لجانا ومنظمات معنية بأحواض الأنهار. ورأت وفود أخرى أن اتباع النهج القائم على أساس النظم الإيكولوجية إزاء الإدارة المتكاملة لموارد المياه قد أدى إلى تحسين إدارة هذه الموارد. وأشارت بعض البلدان إلى أن لديها اليوم تشريعات بيئية متقدمة نسبيا نتيجة للخبرة الطويلة التي اكتسبتها في مجال التصنيع والزراعة الكثيفة، فضلا عن العواقب الوخيمة التي كثيرا ما أثرت على كمية المياه ونوعيتها وعلى الصحة والبيئة. ويدعو كلا النهجين إلى المشاركة النشطة من جانب الجهات صاحبة المصلحة، وهما يفيدان في تحاشي الكوارث المتصلة بالمياه، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف.

السياسات والقوانين والمؤسسات

٦٩ - أكدت وفود ومجموعات رئيسية كثيرة ضرورة وضع سياسات وإجراء إصلاحات تتصل بالمياه للاستفادة من موارد المياه وإدارتها بع توخي مزيد من الفعالية والاستدامة ومما يساهم في تحقيق التنمية على نحو تُراعى فيه مصالح الفقراء. وأشار عدد من الوفود إلى الإصلاحات المبتكرة التي اضطلعت بها بلدانها لكفالة توفير المياه وتوزيعها بصورة عادلة ومستدامة، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية (الفصل بين المهام المتعلقة بالسياسات والنواحي التنظيمية وبين المهام المتعلقة بتنمية الموارد وإدارتها)، والتشريعات الرامية إلى حماية موارد المياه، وسياسات إدارة المياه التي تُراعى فيها مصالح الفقراء. وأُشير أيضا إلى تمكين الفقراء ومشاركة الجمهور على نطاق واسع بوصفهما من الأمور الأساسية لتحقيق النجاح.

تمويل احتياجات قطاع المياه

٧٠ - أشار كثير من الوفود إلى نقص الموارد المالية بوصفها من العقبات الرئيسية التي تحول دون الوفاء بالأهداف والغايات المتفق عليها دوليا. وذُكر أن أغلبية الفقراء يعيشون في مناطق ريفية، وأن اجتذاب التمويل، ولا سيما من القطاع الخاص، إلى المناطق الريفية قد ثبت أنه أمر عسير. وذكرت وفود كثيرة أنه ينبغي دعم خدمات

المياه المقدمة إلى الفقراء عن طريق تقديم إعانات موجهة تتسم بالشفافية، بما في ذلك الإعانات الشاملة، وأن البلدان النامية ستظل بحاجة إلى استمرار المساعدات الخارجية. واتفقت وفود كثيرة على وجوب استخدام المنح المقدمة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية ودعم البرامج الموجهة إلى تمويل خدمات توفير مياه الشرب النقية لأفقر الفقراء، بينما يكون من الأنسب استخدام القروض وأدوات استرداد التكلفة لتمويل الاستخدامات الاقتصادية للمياه.

٧١ - ودعت بعض الوفود إلى تنفيذ الالتزامات التي صدرت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، التي يمكن أن تساهم بشكل ملموس في تخطي المعوقات المالية. وأشارت بعض الوفود إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في قطاع المياه يمكن أن تكون أجدى إذا وجهت نحو دعم ميزانية البرامج والأخذ بنهج قطاعي كلي، بدلا من توجيهها نحو مشاريع بعينها. وأُشير إلى أنه في وسع البلدان أن تستخدم الأدوات الاقتصادية، من قبيل الحوافز الضريبية، لتشجيع الاستثمار من جانب الشركات المحلية، بدلا من الاعتماد على الشركات الأجنبية وحدها. وتم التشديد على ضرورة تحسين التنسيق فيما بين الجهات المانحة، وبخاصة على الصعيد القطري. وسيقت بعض الأمثلة الإيجابية التي تبين أن ذلك الأمر يمكن أن يحد من تكاليف المعاملات ويعزز الاستدامة.

٧٢ - وسلط عدد من الوفود الضوء على ضرورة استكشاف سُبُل شتى لحشد الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك ضمانات القروض الجزئية، والصناديق الدائرة وبرامج الائتمان المتناهي الصغر. وميَّز البعض بين ثلاثة نُهج: جمع رؤوس الأموال الخاصة لصالح المرافق العامة، والتماس المشاركة من جانب القطاع الخاص في العمليات والصيانة، ونقل الملكية من القطاع العام. وذكر أنه يلزم أولا استطلاع حدود التمويل الخاص لقطاع المياه بغرض التمكُّن من قياس الحجم المطلوب من المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أفضل. كما أشير إلى أن الاحتياجات الإدارية المعقدة لبعض وكالات الإقراض الدولية، فضلا عن ضعف القدرة الفنية على الوفاء بهذه الاحتياجات في بعض البلدان المستفيدة، قد دفعت بهذه البلدان إلى أن تحجم عن استخدام تلك المصادر.

بناء القدرات

٧٣ - ساد اتفاق عام على أن بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية، وبخاصة قدرات موظفي سلطات المياه المحلية، أمر حيوي لكفالة الاستدامة لنظم الإمداد بالمياه، وبالتالي للوفاء بالأهداف والغايات الدولية. وأشارت إحدى المجموعات الرئيسية إلى أن القدرة العلمية والتكنولوجية على معالجة مشاكل المياه العذبة ما زالت قاصرة بشكل مؤسف بسبب الانخفاض الشديد في حجم تمويل أنشطة البحث والإرشاد. ورأت معظم الوفود أن بناء القدرات ينطوي على تحدٍ مستمر بسبب الطابع الدينامي لقطاع المياه. ودعت مجموعة رئيسية أخرى إلى تحسين بيئة العمل في قطاع المياه. وسلط عدد من الوفود الضوء على الترابط بين سياسات الزراعة والأغذية وبين إدارة الموارد المائية، وإلى التضافر بين تلك السياسات وسياسات التجارة، وأشارت تلك الوفود إلى أن سياسات التجارة غير المواتية تحد من الاستثمارات الموجهة إلى تحسين إدارة الموارد المائية. وذُكر أن التصدي لتلك المسائل والأخذ بالخيارات السليمة أمر يحتاج إلى تحليل دقيق لا تتوافر لدى كثير من البلدان القدرة على إجرائه. وأشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى أدوات علمية وتثقيفية من أجل بناء القدرات.

نقل التكنولوجيا

٧٤ - أكدت وفود كثيرة أهمية الأخذ بتكنولوجيات مناسبة منخفضة التكلفة للوفاء بالغايات الإنمائية للألفية، وضرورة نقل الحلول التكنولوجية المبتكرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وأبدى كثير من المشاركين تأييدا لفكرة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الأغراض الزراعية (الري)، بما في ذلك استخدامها في حدائق المنازل، وكذلك في الاستخدامات المترلية (شطف المراحيض)، وذلك بوصفها من الحلول التكنولوجية التي تكفل استخدام المياه بصورة أكفأ. وأُشير إلى تجميع مياه الأمطار بوصفه أحد الخيارات المتاحة أمام البلدان التي تشح فيها المياه، وكذلك إلى خيار تحلية المياه المالحة، المتاح على الأقل أمام البلدان التي يمكنها تحمُّل تكاليفه. وأُشير إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يؤدي دورا هاما في حشد المجتمعات المحلية للمشاركة في هياكل إدارة المياه وفي تنفيذ حلول تقنية مبتكرة ومنخفضة التكلفة.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٧٥ - ساد اعتراف عام بأن المرأة تتحمل الجزء الأعظم من عبء كفالة إمدادات المياه للاحتياجات المترلية، وتؤدي دورا هاما في إدارة الموارد المائية. وذكر أن دورها كمسؤولة عن ''الإدارة الفعلية للمياه'' وكعناصر للتغيير، يشمل طائفة واسعة من المهام اليومية التي يستفيد منها المجتمع المحلي برمته، من قبيل التثقيف بقواعد النظافة الصحية وتوفير المياه ورصد الهياكل الأساسية للمياه وصيانتها، والمحافظة على المياه. ودعت إحدى المجموعات الرئيسية إلى تغيير طريقة التفكير التقليدية من أجل الاعتراف بالنساء كمواطنات نشطات لهن كامل الحقوق، بما فيها حقوق حيازة الأراضي والتمتع بفرص متكافئة للحصول على الائتمان اللازم للأعمال التجارية.

المعوقات والعوائق

٧٦ - أعرب كثير من البلدان المتقدمة عن الرأي القائل بأن غياب الإصلاحات والإدارة الرشيدة، بالإضافة إلى قصور التمويل وانعدام الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، تعد من العناصر البالغة الأهمية التي تعرقل التقدم. بيد أن عددا من البلدان النامية ذكرت أنها قد أبدت إرادة سياسية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة تتعلق بالسياسات والإصلاحات المؤسسية، ولكن قصور وسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا، قد حد من قدرتها على إحراز التقدم. وأكدت هذه البلدان أن كلا من المعونة الإنمائية الرسمية واستثمارات القطاع الخاص الموجهة نحو قطاع المياه قد أخذت تتناقص، وأن سياسات حشد الموارد المحلية ما زالت ضعيفة.

٧٧ - ومن المعوقات الأخرى التي تعرقل التنمية في قطاع المياه تشتُّت الهياكل المؤسسية، وضعف القدرات الفنية، والقصور في أُطر السياسات العامة. وأشار الكثيرون أيضا إلى انخفاض مستويات المشاركة من جانب المجتمع المحلي ومستويات تمكينه من إدارة الموارد المائية وتصريف شؤونها، على الرغم من أن الكثير من البلدان أخذت تشهد مزيدا من العمليات القائمة على التشارك.

٧٨ - وأشارت بلدان كثيرة إلى نقص البيانات الموثوقة والميسور إتاحتها فيما يتعلق بالموارد المائية بوصفه من العوائق الرئيسية التي تعوق جهود الإصلاح الهادفة وتحول دون تقييم الاحتياجات والمطالب والإمدادات. وتم التشديد على ضرورة تحسين التعاون الدولي، بما في ذلك ما يتم من خلال منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز نظم المعلومات وتنمية أدوات بناء القدرات، مع التشديد على أهمية النهوض بقواعد

البيانات ووضع مؤشرات للأداء من أجل قياس التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف والغايات.

٧٩ - سلَّم المشاركون بأن إدارة الطلب على المياه تمثل أحد الحلول التي تعد بسد الفجوة المتنامية بين إمدادات المياه والطلب عليها، عن طريق الأخذ بتكنولوجيات راسخة ومتاحة بسهولة. وأشير أيضا إلى أن إدارة الطلب من أجل تغيير سلوك الأسر المعيشية والمنشآت فيما يتعلق باستخدام المياه عملية طويلة الأجل، كما أن الحكومات كثيرا ما تؤثر الحلول القصيرة الأجل من أجل زيادة إمدادات المياه. وذُكر أنه يجري إهدار قدر كبير من المياه بسبب سوء أسلوب العمل في الهياكل الأساسية للمياه وسوء صيانتها، مما يؤدي إلى خسارة في الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف مستوى إنفاذ التدابير الخاصة بإدارة الطلب وقصور الوعي العام يزيدان من عرقلة الجهود المبذولة في مجال إدارة المياه.

الدروس المستفادة

٨٠ - حدد المشاركون عددا من الدروس المستفادة المتصلة بتوسيع سُبُل الحصول على مياه الشرب النقية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، على النحو التالي:

(أ) من الأهمية بمكان أن يجري الوفاء بالغايات الإنمائية للألفية في مجال المياه ومرافق الصرف الصحي، وذلك لإحراز تقدم نحو الحد من الفقر وبلوغ عدد آخر من الغايات الإنمائية للألفية، ومنها الأهداف المتصلة بوفيات الرضع والمساواة بين الجنسين والتعليم. ومن ثم، تأتي ضرورة إدماج قطاع المياه ضمن عملية ورقات الاستراتيجية وخطط التنمية الوطنية المستدامة؛

(ب) إن تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لمن لا تصلهم الخدمات مسؤولية مشتركة، فالتحدي القائم أكبر من أن يتصدى له طرف واحد من الأطراف، بيد أن الحكومات عليها مسؤولية أساسية في إيجاد إطار يكفل سُبلا معقولة التكلفة للحصول على المياه. وسيلزم للحكومات أن تبدي إرادة سياسية والتزاما سياسيا إذا أُريد مواجهة هذه التحديات؛

(ج) إن اتباع نهج مرن، مع اتخاذ إجراءات متزامنة ومتكاملة على جميع الجبهات (التقنية والمؤسسية والمالية)، ومع ''التعلم عن طريق الممارسة''، لن يكون من شأنه فقط تهيئة الظروف التي تساعد على التقدم، وإنما سيساعد البلدان على تحديد أولوياتها والتماس الدعم لوسائل التنفيذ؛

(د) إن الشراكات لا تعفي الحكومات من مسؤولياتها، ولا ينبغي السعي إلى تشكيلها لأغراض التمويل فقط، ولكن أيضا من أجل تبادل المعارف التقنية ونقل التكنولوجيا وتوفير المهارات الإدارية؛

(هـ) ينبغي أن تتخذ المسؤولية الاجتماعية للشركات أساسا لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة. وقد ساعدت الأُطر التنظيمية القوية على اجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص وكفالة تماشي ممارساته مع أهداف السياسات الاجتماعية؛

(و) رئي أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، التي تشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة مشاركة قوية، مفهوم نافع لاستحداث أنماط أكثر استدامة في استهلاك وإنتاج المياه، مع تشجيع تلك الأنماط.

التحديات المستمرة

٨١ - اتفقت الوفود بصفة عامة على أن المستقبل سيشهد احتياجات وتحديات هائلة، وبخاصة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. وحدد المشاركون عددا من التحديات المستمرة، المتصلة بالتوسُّع في سُبُل الحصول على مياه الشرب النقية والإدارة المستدامة لموارد المياه، على النحو التالي:

(أ) يلزم مضاعفة الجهود على جميع الجبهات من أجل بلوغ الأهداف والغايات الدولية، مع التركيز على تقديم الخدمات، الأمر الذي يؤدي فيه تطوير الهياكل الأساسية دورا لا غنى عنه، مَثَله في هذا مثل الإدارة الفعالة لقطاع المياه؛

(ب) من الأهمية بمكان أن يجري تحسين الأُطر التنظيمية ووضع آليات إنفاذ فعالة من أجل حماية موارد المياه من التلوث والحد إلى أدنى درجة من الأخطار التي تهدد صحة الإنسان والنُظم الإيكولوجية، وكذلك التغلب على ندرة المياه؛

(ج) من الضروري للغاية أن تتوافر الإدارة المحلية الفعالة وأن يجري تمكين الصُعُد المحلية بشكل فعَّال من أجل توسيع نطاق إمكانية الحصول على مياه الشرب النقية، مع المشاركة النشطة من جانب الفئات الرئيسية والنساء، وبخاصة أفقر الناس وأضعفهم. كما يلزم الاستفادة بشكل أنجع من المعارف المحلية والتقليدية. وفي أحيان كثيرة يمكن للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، أن توفر حلولا منخفضة التكلفة تكون أكثر استدامة في الأجل الطويل؛

(د) يلزم تعزيز دور المرأة في صنع السياسات المتصلة بالمياه وتخطيطها واتخاذ القرارات المتعلقة بها؛

(هـ) لم يجر بعد الاستفادة بصورة كاملة من العلم والتكنولوجيا. إذ ينبغي على وجه الخصوص تعزيز الصلات بين الدوائر العلمية والمزارعين من أجل تحسين إدارة المياه. ويلزم تخطي الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالبحوث التكنولوجية والعلمية مع التشجيع على نقل المعارف؛

(و) يمكن المساعدة في التغلُّب على المعوقات المالية باتباع نُهج مبتكرة في حشد الموارد، من قبيل ترتيبات مبادلة الديون وفرض ضرائب على التلوث وضمانات القروض وغير ذلك من سُبُل التأثير المالي، وتعزيز القدرة على المستوى دون السيادي على الوصول إلى أسواق رأس المال المحلية، وكذلك تقديم الدعم العام للميزانيات بدلا من توجيه الدعم إلى مشاريع بعينها؛

(ز) يلزم توطيد التعاون الدولي فيما يتعلق بالمياه، بما في ذلك تكثيف جهود التنسيق من جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية فيما يتصل بتقديم الدعم على الصعيد القطري من أجل مواجهة التحديات السالفة الذكر.

مرافق الصرف الصحي

استعراض التقدم المحرز

٨٢ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الجانب الخاص بمرافق الصرف الصحي من جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأعربت الوفود عن تأييدها بصفة عامة للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن مرافق الصرف الصحي، كما أعربت عن تقديرها لقيام هيئة حكومية دولية مثل لجنة التنمية المستدامة بإدراج مسألة مرافق الصرف الصحي للمرة الأولى بوصفها بندا محددا على جدول أعمالها.

٨٣ - ودعت وفود كثيرة إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا إزاء المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه والخطط الرامية إلى تحقيق الكفاءة على الصعيدين الوطني والمحلي. وأشارت معظم الوفود إلى أن مسألة توافر إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي بالغ الأهمية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وأشارت وفود عديدة إلى أن لدى بلدانها سياسة وطنية

خاصة بمرافق الصرف الصحي، كما شُدد على أن توفير خدمات الصرف الصحي يؤدي إلى فوائد صحية ملموسة، إذ يُفضي إلى انخفاض معدل الإصابة بالأمراض وتحسين المؤشرات الصحية. ورأت وفود كثيرة أن ثمة ترابطا بين إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي والصحة، وأن هذه الأمور لا بد من معالجتها بصورة شاملة. كما رئي أنه ينبغي التعامل مع مسألتي المياه ومرافق الصرف الصحي على نحو متكامل بالاقتران مع مسألة المستوطنات البشرية، خاصة وأن توافر خدمات الصرف الصحي التي يسهل الحصول عليها ويمكن تحمُّل تكاليفها أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة.

٨٤ - ورأى الكثير من المتكلمين أنه لن يتسنى الوفاء بالهدف المتمثل في خفض نسبة المحرومين من الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، ما لم يجر حشد موارد إضافية كبيرة. كما أُشير إلى أنه حتى إذا تم الوفاء بهذا الهدف فسيبقى مع ذلك نحو ١,٧ بليون شخص محرومين من إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية. وعلى الرغم من ذلك، أشارت وفود كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة تدفع نحو الوفاء بالأهداف المتعلقة بالصرف الصحي، وإلى أنه يمكن بلوغ تلك الأهداف إذا تعلمت البلدان من حالات النجاح والفشل التي مر بها كل منها من أجل إرساء سياسات وممارسات سليمة.

٨٥ - وأشارت عدة وفود إلى ما تم من إحراز قدر كبير من التقدم في بعض أنحاء آسيا وأفريقيا فيما يتعلق بتزويد المجتمعات المحلية الريفية وشبه الحضرية بالقدر الكافي من خدمات الصرف الصحي، وأن بعض البلدان في سبيلها إلى الوفاء بالغايات الإنمائية للألفية المتعلقة بالصرف الصحي. بيد أنه يلزم بذل الكثير من الجهود في العديد من البلدان، إذ أفادت وفود كثيرة بأن قطاعات كبيرة من سكانها ما زالت لا تتلقى القدر المناسب من خدمات الصرف الصحي.

٨٦ - وأشارت وفود عديدة إلى أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تفرضها عملية التحضُّر على مرافق الصرف الصحي فمن المهم أيضا التصدي لهذه المسألة في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وذُكر أنه يلزم اتباع استراتيجيات ونُهج مختلفة للتعامل مع هذين العاملين الديمغرافيين. وأشارت إحدى المجموعات الرئيسية إلى أن نسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى هذا القطاع يجري استثمارها

في هياكل باهظة التكلفة مما لا يدع مجالا لزيادة إمكانية حصول المجتمعات الفقيرة على هذه الخدمات.

القيود والعوائق

الالتزام السياسي

٨٧ - أشارت بعض الوفود إلى أن عدم إدراج مرافق الصرف الصحي في كثير من الأحيان ضمن أولويات التنمية الوطنية يشكِّل أحد القيود الرئيسية التي تعوق التنفيذ. وأشار عدد من الوفود إلى أن الصرف الصحي لا يحظى بالأولوية ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تأخذ بها بلدانها، وأن البرامج والاستجابات تفتقر إلى التنسيق والتركيز. وشددت بلدان كثيرة على الدور المركزي للحكومات في تنفيذ برامج الصرف الصحي، وأُشير إلى أن الصرف الصحي يفتقر في معظم البلدان إلى مؤسسة تختص بشؤونه. وتم التشديد على ضرورة وضع سياسات واضحة وتحقيق التنسيق والاتساق فيما بين الأوساط الحكومية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ومن الصعوبات الأخرى التي أُشير إليها نقل مسألة النظافة الشخصية إلى حلبة المناقشة العامة، ولا سيما الجوانب المتعلقة بخصوصية المرأة وكرامتها وسلامتها. وأُشير إلى أن التركيز على مسألة الصرف الصحي داخل اللجنة يمكن أن يسهم في زيادة الاعتراف بأهميتها. وذكر أن من المعوقات الأخرى المرتبطة بذلك: نقص التمويل؛ وقصور الإشراف على عملية التخلُّص من النفايات وإدارتها وتنظيمها، ونقص بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وأُشير إلى أن عدم ضمان الحيازة يشكِّل رادعا يحول دون استثمار الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في مرافق الصرف الصحي.

الموارد المالية

٨٨ - تم تسليط الضوء على ضرورة توفير الدعم والتمويل لتنفيذ خطط العمل الوطنية. وذُكر أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية يحد منها نقص الاستثمار المالي اللازم للهياكل الأساسية لعملية التخلُّص بصورة سليمة بيئيا من مياه الفضلات والمجاري أو إعادة استخدامها. وأُشير إلى أن عجز البلدان النامية عن النهوض بتوفير خدمات الصرف الصحي تترتب عليه تكاليف اقتصادية باهظة، نظرا لأنه يؤثر على كثير من القطاعات الأخرى. غير أنه أُشير أيضا إلى أن سُبُل الوصول إلى آليات التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف محدودة. ووجَّه عدد من الوفود الانتباه إلى أن تكاليف معالجة المياه العادمة باهظة، مما يتطلب مزيدا من الأموال، في حين أكدت

وفود أخرى الحاجة إلى تكنولوجيات منخفضة التكلفة وحلول بسيطة تشارك فيها المجتمعات المحلية.

٨٩ - وفي إطار مسألة نقص الأموال ذكرت بعض الوفود أن التنافس بين الأولويات الوطنية يشكل أحد المعوقات التي تواجه الحكومات فيما يتصل بالأهداف المتعلقة بالصرف الصحي. وتزيد التكلفة المترتبة على خدمة الديون الخارجية من تفاقم المعوقات المالية التي تواجهها البلدان النامية. وطُلب أن يجري تقديم المساعدة المالية في شكل منح أو على أساس تساهلي، كما وجه البعض نداء يدعون فيه إلى التخفيف من عبء الديون.

الاعتبارات الثقافية والاجتماعية

٩٠ - تم الاعتراف بوجود حساسيات ثقافية هامة تتصل بمسائل الصرف الصحي والنظافة العامة، وبخاصة ما يتصل منها بكرامة النساء وسلامتهن. فعلى سبيل المثال أشارت وفود عديدة إلى أن العوائق التي تعرقل وجود مرافق صحية تراعي القواعد الإيكولوجية تتسم إلى حد كبير بطابع اجتماعي وثقافي. وأُشير إلى إمكانية أن يقبل المجتمع الاستفادة بالشكل الأمثل من الفضلات البشرية إذا ما عولجت بشكل صحي وسليم بيئيا، مع استخدام المعارف المحلية من أجل حماية موارد المياه.

الأخذ باللامركزية في تقديم الخدمات

٩١ - دعا بعض المشاركين إلى نقل المسؤولية عن إدارة مرافق الصرف الصحي إلى صعيد الأسرة أو المجتمع المحلي. كما رأى البعض أن الأخذ باللامركزية في الأنشطة الحكومية يمكن أن يؤدي إلى التركيز على أعمال التشييد على حساب التثقيف والتشجيع على اتباع قواعد النظافة العامة. وأكدت وفود كثيرة أهمية إشراك أطراف عديدة من أصحاب المصلحة في خطط الإدارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي، وأهمية إحساس المجتمع المحلي بمسؤوليته عنها.

تنمية القدرات

٩٢ - سلَّمت وفود كثيرة بأن تنمية القدرات عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وأُشير إلى أن بناء القدرات أمر لازم لا للمهندسين وواضعي السياسات فقط، وإنما أيضا للفنيين القائمين على التشغيل والصيانة وللحرفيين والبنائين، وصغار منظمي المشاريع، وذلك من أجل إنشاء مرافق سليمة.

البيانات والمعلومات

٩٣ - أشارت وفود كثيرة إلى أن نقص البيانات المفيدة يعوق عملية اتخاذ القرار، وإلى أنه يلزم من أجل قياس التقدم المحرز بشأن تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها، بذل جهود أكثر تضافرا للإشراف على الاستخدام الفعلي للمرافق ورصده والإبلاغ عنه، وعدم الاكتفاء بالإبلاغ عن عدد المراحيض التي يتم تركيبها.

الوعي العام

٩٤ - اعترفت وفود كثيرة بأن نقص الطلب على مرافق الصرف الصحي يشكِّل عائقا في حد ذاته. فالمجتمعات المحلية لا تميل إلى تبني تكنولوجيات أو منتجات لا تشعر أنها بحاجة إليها. أما العوائق الأخرى التي أُشير إليها فتتمثل في نقص الوعي العام، وبخاصة في الريف، بالصلات التي تربط بين الصرف الصحي وبين النظافة العامة والإصابة بالأمراض. وأكدت وفود كثيرة ضرورة أن تقوم الحكومات بالتوعية بفوائد الصرف الصحي، وأن تعمل كجهات ميسِّرة تفيد المجتمعات المحلية وصغار مقدمي الخدمات، بدلا من أن تكون في المقام الأول جهة لتوفير الهياكل الأساسية. وأشارت وفود عديدة إلى أنه يلزم تغيير الاتجاهات بحيث يُنظر إلى المياه العادمة ومياه المجاري بوصفها موردا من الموارد، وليس مجرد نفايات.

المعوقات الأخرى

٩٥ - أُشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بصفة خاصة إلى نقص خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه النقية؛ وأنها تعاني من تسرُّب مياه الفضلات إلى المياه السطحية والبيئة البحرية. وذُكر أن تلك الدول لها احتياجات خاصة بها فيما يتعلق بالتكنولوجيا والبحوث والدعم المالي. وتم تحديد ثلاثة مجالات للنشاط لها أولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مرافق الصرف الصحي في الموقع، ونظم الصرف الصحي خارج الموقع، وتقييم حالة النظافة العامة والنهوض بها.

الدروس المستفادة

الالتزام السياسي

٩٦ - أكدت عدة وفود أن على الحكومات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه شعوبها وإزاء الفقراء من أفرادها حين يتعلق الأمر بتوفير الخدمات، بما فيها خدمات المياه ومرافق الصرف الصحي. وشدد كثير من المندوبين على عدم وجود حل واحد

يناسب جميع البلدان أو كل المواقع. فثمة أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية يلزم أخذها بعين الاعتبار حتى يمكن استخدام أنسب التكنولوجيات والطرق وأكثرها فعالية في التكلفة واعتدالا في الثمن.

أفضل الممارسات

٩٧ - ذكر المندوبون أن مشاريع الصرف الصحي الناجحة النابعة من المجتمعات المحلية تتسم عامة بالخصائص التالية: التزام حكومي قوي طويل الأجل؛ نُهج تستجيب للطلب؛ تكنولوجيات ملائمة معقولة التكلفة؛ التثقيف بشؤون الصرف الصحي والنظافة العامة؛ بناء القدرات ومشاركة المجتمعات المحلية؛ توفير الاعتمادات للصيانة السليمة؛ والإدارة المالية المستدامة، بما فيها الائتمان المتناهي الصغر وتقاسم التكاليف. وأشارت عدة وفود إلى نُهج ابتكارية حفزت على توفير خدمات الصرف الصحي، من بينها المشاريع القائمة على الطلب، والصرف الصحي بالمدارس، وحملات غسل الأيدي، والترويج للمراحيض ''الصحية الرفيقة بالبيئة''، والتشجيع على تجميع مياه الأمطار، ومنح الجوائز للقرى التي تبلغ نسبة وجود المراحيض ١٠٠ في المائة بمنازلها ومدارسها. ودعت مجموعة رئيسية إلى تحسين ظروف أداء العمل وتدريب العاملين على الإدارة السليمة للنفايات بأنواعها.

الشؤون المالية والإعانات

٩٨ - رأى البعض أنه ينبغي توفير التمويل للصرف الصحي والنظافة العامة جنبا إلى جنب مع التمويل اللازم لمشاريع المياه، مؤكدين بذلك ما أشارت إليه وفود كثيرة بشأن الترابط القائم بين المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وضرورة التعامل معها بصورة شاملة.

٩٩ - واختلفت الآراء بشأن الاستخدام الأمثل لإعانات الدعم. فذكرت بعض الوفود أن النهج القائم على العرض الذي يركز على توفير المرافق بشكل مدعوم لن ينجح في حفز الطلب على خدمات الصرف الصحي. بينما رأى آخرون أن الإعانات ضرورية وإن كان ينبغي توجيهها إلى أشد الناس فقرا. كما رئي أنه بالنظر إلى أنه قد تم تحديد أهداف ملموسة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، فمن الضروري توفير الموارد للوفاء بهذه الأهداف. وأشير إلى أنه على الرغم من أن الإعانات يمكن أن تساهم في توفير سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي، فإنها يمكن أيضا أن تقوض من جهود القطاع الخاص أو المجتمع المحلي الرامية إلى توفير تلك الخدمات. وأشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي

الاقتصاد في استخدام الإعانات وربطها بطائفة من الاستجابات التي تشمل اتخاذ تدابير تشجع على تنمية الأسواق.

التثقيف والوعي

١٠٠ - أكدت الوفود مرارا على الدور الهام الذي يؤديه التثقيف والتوعية في النهوض بممارسات النظافة العامة والصرف الصحي، من قبيل غسل الأيدي. وذُكر أن توفير مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس قد أصبح محور تركيز رئيسي للبرامج في بلدان عديدة. فقد أدت هذه البرامج، وبخاصة حيثما تتوافر مرافق منفصلة للبنين عن البنات، إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس ومعدل انتظام المراهقات في الحضور. وقُدمت أمثلة لمدارس كان لها دور رئيسي في تثقيف الأطفال بشأن الروابط القائمة بين المياه والصرف الصحي والنظافة العامة والصحة.

١٠١ - وأشير أيضا إلى أن الحملات الإعلامية يمكن أن تكون وسيلة فعالة للتوعية بالصلات التي تربط بين الصرف الصحي والنظافة العامة والإصابة بالأمراض. ورئي أن بعض أساليب التوعية المبتكرة، من قبيل العروض المسرحية المقدمة في الشوارع، وشرائط الفيديو والشرائط المسموعة باللغات المحلية، تشكل أدوات جمة الفائدة في هذا الصدد. ورأت وفود عديدة أن جميع الأمثلة الناجحة استخدم فيها نهج قائم على التشاور مع المستفيدين، شاركت فيه المجتمعات المحلية والنساء والشباب كعوامل حافزة للتغيير، بينما أكد البعض أنه ينبغي استهداف الطبقة الوسطى لضمان تسرب بعض فوائد الصرف الصحي إلى الطبقات الأدنى. كما أشير إلى أن ضرورة كفالة الراحة والكرامة والخصوصية والنظافة قد تكون أهم بكثير من التأثير الصحي كعوامل حافزة على طلب الحصول على خدمات الصرف الصحي.

التكنولوجيا

١٠٢ - أشير إلى أن الحلول المعتمدة على التكنولوجيا الرفيعة المستوى وشبكات المجاري التقليدية قد لا تكون بالضرورة هي الحلول المثلى أو الأكثر فعالية من حيث التكلفة، ولكن ينبغي أن توضع في الاعتبار وفقا لكل موقع على حدة. وأشار عدد من الوفود إلى التكلفة الباهظة للصرف الصحي المعتمد على المياه وإلى الآثار السيئة التي تتعرض لها البيئة نتيجة للمياه العادمة. وأعربت وفود كثيرة عن ضرورة استخدام التكنولوجيا المنخفضة التكلفة، بما في ذلك الحلول القائمة على الصرف الصحي بالموقع بدلا من المجاري التي تنقلها المياه، كلما كان ذلك مناسبا. وقدمت بعض الوفود أمثلة عديدة على حلول فعالة منخفضة التكلفة، من بينها استخدام الأراضي

الرطبة لتنظيف المياه، واستخدام المراحيض السمادية الجافة والتي تستخدم فيها المياه، والصرف الصحي المراعي للقواعد الإيكولوجية، والتخلص من النفايات البشرية بطريقة صحية. كما أشير على نظم المجاري اللامركزية وإلى إنشاء تعاونيات تشارك فيها المجتمعات المحلية. وسيقت أمثلة على منظمات لمجتمعات الأحياء الفقيرة بادرت بتصميم مرافق الصرف الصحي الخاصة بها وبنائها وإدارتها بتكلفة منخفضة. وأفادت عدة وفود بأنه قد تم الشروع، بدعم من الحكومات الوطنية والشركاء الدوليين في مبادرات محلية ومبادرات على صعيد القرى، من قبيل حملات ''الصرف الصحي الكامل''. وأشير إلى أن من الأهمية بمكان الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

١٠٣ - وذكر كثير من الوفود أنه ينبغي تشجيع ودعم الصرف الصحي الذي تراعى فيه القواعد الإيكولوجية. وأشار بعض المندوبين إلى أن ممارسات الصرف الصحي الإيكولوجية تصادف نجاحا في الأماكن التي تنشأ فيها فرص للعمل والدخل الإضافي. وسلط بعض المندوبين الضوء أيضا على نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

القطاع الخاص والأسواق

١٠٤ - انتقد عدد من ممثلي المجموعات الرئيسية اشتراك القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والصرف الصحي، قائلين إن له تأثيرا سلبيا على إمكانيات الحصول على المياه والصرف الصحي، ولا سيما بالنسبة للفقراء. وسلطت بعض الوفود الأضواء على نماذج ناجحة للاشتراك مع القطاع الخاص، وخاصة مع مقدمي الخدمات الصغيرة على الصعيد المحلي. وذكر كثير من المشاركين أن مقدمي الخدمات المذكورة لهم دور هام يؤدونه. وأشار عدد من الوفود والمجموعات الرئيسية إلى أنه ينبغي إدراج الأسواق ضمن العناصر المفضية إلى إحراز التقدم في هذا المجال، وذلك بطرق شتى منها معالجة المخلفات بوصفها سلعا اقتصادية، وخاصة لأغراض الزراعة والطاقة.

الشراكات

١٠٥ - أوضح عدد من الوفود أن الشراكات، من قبيل المجلس التعاوني لإمداد المياه والصرف الصحي، وحملة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة التي يقدم على تنفيذها، لا غنى عنها لإنجاز برامج الصرف الصحي، ولا سيما في المناطق الحضرية.

التحديات المستمرة

الالتزام السياسي

١٠٦ - أبرز كثير من الوفود أهمية إدراج الصرف الصحي ضمن خطط التنمية الوطنية، وخطط ورقات استراتيجية الحد من الفقر والإدارة المتكاملة لموارد المياه وأكد بعض الوفود أن من الضروري لدى إعداد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للصرف الصحي أن توضع استراتيجيات منفصلة للتعامل مع المناطق الحضرية والريفية. كما أشير على أنه ينبغي تكييف استراتيجيات الصرف الصحي بحيث تلائم ظروفا محددة بالذات وإلى أنه لا يمكن الأخذ بنهج واحد في جميع الظروف. وجرى التشديد أيضا على أهمية أن تُكفل الاستراتيجيات التي تتسم بفعالية التكلفة. وارتأى بالبعض تنظيم المعايير الخاصة بالصرف الصحي وإنفاذها أمرا لا غنى عنه لتحسين الأوضاع الصحية.

١٠٧ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه لا ينبغي إغفال دور الحكومات في التنسيق والإشراف، رغم أن تكوين الشراكات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة عنصر ضروري في إنجاز برامج ومشاريع الصرف الصحي. كما رئي أن دور الحكومة في حماية مصادر المياه والمحافظة على المنافع العامة يشكل عنصرا بالغ الأهمية يلزم التطرق إليه.

تعبئة الموارد المالية

١٠٨ - أكدت عدة وفود أنه نظرا لتضارب الاحتياجات والأولويات الوطنية وضخامة حجم الاستثمار المطلوب، يلزم للشركاء الإنمائيين تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية للصرف الصحي. ورأت هذه الوفود أنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز الاستثمارات في مجال الصرف الصحي. ورئي أيضا أن نقل التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لتوجيه المنح والإعانات إلى أغراض الترويج للصرف الصحي وتسويقه والمساهمة في إيجاد الأسواق لمقدمي الخدمات الصغيرة. ويمكن لهذا النهج أن يدعم الموارد المقدمة من الأسر المعيشية والمجتمعات والحكومات المحلية. ورأى البعض أيضا أن هذا الدعم للأسواق لا ينبغي أن يأتي سوى من مصادر جديدة وإضافية، وليس من المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠٩ - وشددت وفود كثيرة على الآثار الإيجابية المترتبة على الاستثمار في مجال الصرف الصحي بالنسبة لصحة المجتمعات المحلية واقتصادها، وأشارت إلى أن مزايا

هذه الاستثمارات بصفة عامة تتجاوز التكاليف كثيرا، وبدرجة قد تصل إلى ستة أمثال. وأشارت بعض الوفود إلى عدد من الآليات الرامية على دعم التنفيذ، ومنها استخدام ضريبة استهلاك المياه لتمويل الصرف الصحي.

الأخذ باللامركزية في تقديم الخدمات

١١٠ - أكد كثير من الوفود ضرورة تعزيز سلطات الحكم المحلي للمساعدة في جهود التنفيذ. كما جرى التشديد على استمرار الحاجة إلى الدعم والإشراف والتمويل الحكومي، بما في ذلك ما يتم عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وساد اعتراف بضرورة التركيز على المرأة والطفل وعلى تمكين المرأة من المشاركة في إعداد سياسات المياه والصرف الصحي وفي عمليات صنع القرارات المتعلقة بها.

بناء القدرات

١١١ - سلطت عدة وفود الضوء على ضرورة بناء القدرات في مجال الصرف الصحي، وخاصة بالنظر إلى أن عملية بناء القدرات كثيرا ما تركز على مجال موارد المياه. ورئي أن من المهم أن تعترف الحكومات والمرافق بمقدمي الخدمات الصغيرة وأن يتلقى هؤلاء التدريب السليم والتكنولوجيا المناسبة. وأبرزت عدة وفود ضرورة تنظيم هذا المجال لكفالة وفاء مقدمي الخدمات الصغيرة بالحد الأدنى للمعايير.

زيادة حجم البرامج

١١٢ - أشير إلى ضرورة القيام بمشاريع نموذجية تجريبية في مختلف أنواع المواقع بوصفها وسيلة للترويج لأفضل الممارسات. وأكد عدة مشاركين ضرورة العمل على نطاق أوسع بالنماذج والتجارب الناجحة. واعتُبرت القيادة على جميع المستويات عنصر ضروري لإحراز التقدم. وذُكر أن هناك حاجة أيضا للاستفادة بالشبكات الجديدة والقائمة في الترويج لطائفة من الحلول الممكنة ومن أفضل الممارسات.

المعلومات والرصد

١١٣ - أشير إلى وجود مشاكل متعلقة بقياس سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية أو المحسّنة. ومع أهمية الوفاء بالأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أشير على أن قياس سبل الحصول على تلك الخدمات لا يقتصر على ''الصنابير والمراحيض''. وذكر أن ثمة نهجا أيسر في التطبيق يتمثل في وضع

أهداف محددة القطاعات يمكن للبلدان تعديلها لتناسب أوضاعها ثم الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه.

الشراكات

١١٤ - أعربت عدة مجموعات رئيسية عن شواغل تتعلق بهيكل بعض الشراكات ونتائجها، وأشير إلى أنه قد يلزم وضع مدونة لقواعد السلوك بالنسبة للشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية. وقدم مثال على مبادرة لتحقيق هذه الغاية.

فرص العمل

١١٥ - رأى كثير من الوفود والمجموعات الرئيسية أن الجهود المبذولة في مجال الصرف الصحي يمكن أن تتولد عنها أيضا فرص للعمل في المجتمعات المحلية، ومنها على سبيل المثال في بناء المراحيض وإنتاج الصابون، أو من خلال استخدام المخلفات البشرية كمورد للطاقة أو في الزراعة. ورأى كثير من الوفود الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصر هام في هذا الصدد.

المستوطنات البشرية

استعراض التقدم المحرز

١١٦ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الجزء المتعلق من المستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. واعتبر تقرير الأمين العام عن المجال المواضيعي الخاص بالمستوطنات البشرية استعراضا مفيدا ومتوازنا لحالة التنفيذ. وحظيت النتائج الواردة في التقرير بالتأييد بصفة عامة.

١١٧ - وأشارت الوفود إلى أن التحضر السريع قد أدى إلى تغيير نمط تنمية المستوطنات البشرية. فالعلاقات بين المناطق الحضرية والريفية آخذة في التغير، فقد أخذت الزراعة تزداد في المناطق الحضرية وأخذت المناطق الريفية تتجه أكثر نحو التحضر. وأشير إلى أن الأحياء العشوائية في المناطق الحضرية تتنامى من حيث العدد والحجم، وأن ارتباط الفقر بالحضر آخذ في التزايد. وكما جاء في تقرير الأمين العام، يعيش حاليا أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في مستوطنات عشوائية، ويُنتظر أن يرتفع عدد سكان العشوائيات في أنحاء العالم إلى نحو بليونين على مدى الأعوام الـ ٣٠ القادمة.

١١٨ - وساد الاعتراف بين الوفود بأن الهدف المتمثل في النهوض بحياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان العشوائيات لا يعالج سوى جزء طفيف من المشكلة. فحتى مع استمرار الأنشطة الجارية للوفاء بالهدف ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يزيد عدد السكان المقيمين في العشوائيات بمعدل مثير للانزعاج نظرا لاستمرار التحضر السريع مع استمرار الفقر. وعلى الرغم من اقتراب بعض البلدان نسبيا من تحقيق الهدف ١١ من الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أشارت عدة وفود إلى أن البلدان التي تمثلها لم تأخذ بالأسباب الكافية لتحقيق هذا الهدف. وأظهرت بعض البلدان نتائج مبهرة في الحد من أعداد سكان العشوائيات، فيما طبقت بلدان أخرى برامج شاملة وطموحة للنهوض بهذه الأحياء، ومع ذلك، لا تزال الأحياء العشوائية آخذة في التضخم. ويؤكد هذا من جديد النتيجة التي خلص إليها الأمين العام في تقريره، وتفيد بأن من الجلي أن هدف تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، رغم كونه جديرا بالثناء، هو هدف غير كاف. وأكدت وفود عديدة أن التركيز على سكان الأحياء الفقيرة لا ينبغي أن يعني عدم الاهتمام باحتياجات الفقراء الذين يعيشون خارج تلك الأحياء، مع الاعتراف بأن ليس كل من يعيش في الأحياء العشوائية يعاني من الفقر المدقع. وتم التشديد أيضا على وجود أمثلة على بلدان تراجع فيها الفقر في حين استمرت الأحياء العشوائية في الازدياد.

١١٩ - وأشار البعض إلى أن برامج النهوض بالعشوائيات قد احتلت موقع الصدارة في سياق مكافحة الفقر في الأحياء العشوائية وفي المناطق الحضرية. وقدمت عدة أمثلة على النتائج الملموسة التي تحققت فيما يتعلق بالنهوض بالأحياء العشوائية، والتي يمكن محاكاتها. ووفر المجتمع المحلي، أنجع هذه الأمثلة، إذ تتزايد قدرة المنظمات المعنية بالفقراء في الحضر على بناء المنازل الخاصة بها وتحسين بيئتها. وتساهم هذه الأنشطة فعليا في تقليص وجود الأحياء العشوائية وكفالة إمكانية تحويل الرؤية المتمثلة في وجود ''مدن بلا عشوائيات'' إلى واقع.

١٢٠ - وأشارت بعض الوفود والمجموعات الرئيسية إلى أن سكان الأحياء العشوائية كثيرا ما يتعرضون إلى الطرد وفي بعض الأحيان ينتقلون للإقامة في مناطق أخرى فقيرة بعد أن تنهض المناطق التي كانوا يقطنونها من قبل. وفي المقابل، عرض بعض الوفود خططا لإعادة التوطين وضعت بالتعاون مع سكان الأحياء العشوائية. وشدد على أنه لا ينبغي، في حالات إعادة التوطين، أن يجري توطين سكان الأحياء

العشوائية في مناطق تبعد كثيرا عن مراكز المدن والأماكن التي تتوافر فيها فرص العمل، وبخاصة الأماكن التي لا ترتبط جيدا بشبكة المواصلات العامة.

١٢١ - وتكلمت بلدان عديدة عن تجربتها الوطنية فيما يتعلق بالتعمير والإنعاش بعد انتهاء الصراع وفي أعقاب التعرض لأعداد متزايدة من الكوارث الطبيعية. وأشير على أن وجود مؤسسات تتسم بالكفاءة والفعالية شرط أساسي للنجاح. وذُكر أن المشاركة النشطة من جانب الفقراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التعمير والإنعاش. وأشير أيضا إلى أن الفترات التي أعقبت بعض الكوارث الطبيعية قد شهدت نتائج إيجابية، من قبيل وضع أطلس لنواحي الضعف وتحسين معايير التشييد وقواعد البناء.

١٢٢ - وقدمت عدة بلدان أمثلة محددة على الشراكات الناجحة التي أثمرت نتائج إيجابية على صعيد المجتمع المحلي. وأشير إلى أن الدور الرئيسي الذي يتعين للقطاع الخاص أن يؤديه هو في مجال البناء والتعمير وتمويل مشاريع الإسكان، في حين يتمثل الدور الرئيسي للقطاع العام في تهيئة بيئة تمكين مؤسسية. بيد أن العديد من الوفود وواحدة من المجموعات الرئيسية أشارت إلى وجود ميل إلى إسناد الجزء الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ الأعمال التي تجري في إطار الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص إلى الشركاء من القطاع الخاص، ويتم ذلك في كثير من الأحيان في ظل غياب الإطار التنظيمي اللازم لرصد الآثار المترتبة على إلغاء الضوابط التنظيمية المفروضة على تقديم الخدمات، ولكفالة خضوع الشركاء من القطاع الخاص للمساءلة.

القيود والعوائق

١٢٣ - أشارت بعض الوفود إلى عدد من المعوقات الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأشارت وفود كثيرة إلى أن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات وصعوبات كأداء بسبب نقص الموارد المالية والتكنولوجيا المناسبة والقدرات المتصلة بهذا المجال. وأشير إلى أن هذه المعوقات، بالإضافة إلى وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، قد أثرت بشكل سلبي على البلدان النامية فيما يتصل بتوفير المأوى وتحسين الظروف السائدة في المستوطنات البشرية الفقيرة. كما أشير إلى أن أعباء الديون الباهظة تحد من توافر التمويل اللازم لتوفير المساكن والمرافق الأساسية والخدمات.

١٢٤ - ومن المعوقات الرئيسية الأخرى التي ذكرتها وفود ومجموعات رئيسية كثيرة محدودية السبل المتاحة أمام الفقراء للحصول على الأراضي وعدم ضمان حيازة الأراضي في المستوطنات غير الرسمية والمشاكل المتعلقة بحسن الإدارة. وأشارت بعض الوفود إلى أن المضاربة على الأراضي تجعل تكلفة الحصول على الأراضي باهظة، فتستبعد الفقراء من أسواق الأراضي والمساكن.

١٢٥ - وساد اعتراف بضرورة زيادة الاتساق فيما بين السياسات المتصلة بهذا المجال؛ والتعامل مع المسائل المتصلة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية بصورة تراعى فيها الصلات القوية القائمة فيما بينها والتعامل مع القضايا الشاملة على نحو متكامل. وأشارت بعض الوفود إلى أن عدم توافر بيئة مستقرة لوضع السياسات والأطر التشريعية يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

١٢٦ - وأشارت بعض الوفود إلى ضعف الإدارة المحلية بوصفه من العوامل الهامة التي تساهم في ترسيخ الظروف السائدة في الأحياء العشوائية، ومنها العنف. وشدد على أنه بالرغم من عدم وجود وصفة موحدة للإدارة الرشيدة فإن هذه الإدارة تعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية، هي الأخذ باللامركزية وإقامة الشراكات واحتواء الجميع. وذكر أن كثيرا من البلدان في جميع المناطق قد بدأت في التخلي عن المركزية في أداء المهام بحيث أصبحت هذه المهام تنفذ على الصعيد المحلي، بيد أن هذا لم يواكبه دائما تخل عن المركزية فيما يتعلق بالموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهام الجديدة. وأفادت بعض الوفود وإحدى المجموعات الرئيسية عن تحقيق قدر كبير من التقدم فيما يتصل بظروف العمل في المستوطنات البشرية بسبب زيادة مشاركة نقابات العمال في عملية صنع القرار.

١٢٧ - وأشير إلى أنه لم يجر بعد التصدي بشكل واف لاحتياجات المرأة وشواغلها. وقد أتاحت الأمثلة التي قدمتها بعض الوفود دليلا على تعرض المرأة بصورة أكبر للتأثير الناجم عن الظروف السائدة في المناطق الحضرية الفقيرة والأحياء العشوائية، بما في ذلك التأثير المتصل بالاستبعاد الاجتماعي وبفرص تنظيم المشاريع، والمشاكل الصحية، وإمكانية الحصول على الأراضي والائتمان، والوقوع ضحية للجريمة والعنف الأسري. وأشير إلى أن القيود المفروضة على إمكانية حصول المرأة على الأراضي وحقوق الإرث كثيرا ما تحول دون إمكانية حصولها على الائتمان.

وذكر أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أبرز الضرورة الملحة لمعالجة مسألة حقوق الإرث الخاصة بالإناث في الأسر المعيشية في كثير من البلدان.

١٢٨ -وشددت وفود عديدة على الافتقار إلى نظام يمكن الاعتماد عليه لرصد تنفيذ الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وقالوا إن وجود مثل هذا النظام يمكن أن تكون له أهميته أيضا في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني وعلى نطاق المدن للقضاء على العشوائيات.

الدروس المستفادة

١٢٩ -يجب تبني نُهج جديدة لتخطيط المدن والمناطق الحضرية تجمع بين التنمية الاقتصادية المحلية، وخلق فرص العمل وتنمية المشاريع الخاصة، وتحقيق التكامل الاجتماعي، وتوفير الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والنقل. وأحجار الزاوية في تحسين إطار تنمية المستوطنات البشرية تتمثل في توفر الاستثمارات، وتأمين الحيازات، وحسن الإدارة. وأكد بعض الوفود والمجموعات الرئيسية على ضرورة تصميم استراتيجيات تكفل تحقيق مصالح الفقراء على المستوى المحلي، وعلى تحديد أطر زمنية واقعية للتدخلات الموجهة والمنفذة على مستوى السياسات العامة. كما أشير إلى ضرورة حماية وتحسين أصول الأسر المعيشية الفقيرة وتحويلها إلى رأسمال منتج، وذلك مثلا ما يتم من خلال تأمين الحيازة وكفالة حقوق الملكية.

١٣٠ -وأشارت وفود عديدة إلى أنه، في المستوطنات العشوائية، كثيرا ما تكون مساكن الفقراء أيضا أماكن للأعمال التجارية. ومن ثم، فإن برامج توفير القروض لتحسين أحوال المنازل - من خلال مؤسسات توفير القروض الصغيرة على سبيل المثال - يمكن أن تشجع بدورها على تنمية روح تنظيم المشاريع الخاصة وتوليد الدخل. وأشير إلى أن النساء بصفة خاصة عادة ما يُدرن أعمالهن التجارية من المنازل.

١٣١ -وتحقق برامج رفع مستوى الأحياء العشوائية أفضل النتائج إذا ما كانت تنبع من استراتيجيات شعبية، وإذا ما أصبحت جزءا من خطط واستراتيجيات وطنية للتنمية. كما أن تحسين حياة سكان تلك الأحياء الفقيرة يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الأطراف المحلية على تخطيط وإدارة وتسيير شؤون مجتمعاتهم المحلية.

١٣٢ -وشدد بعض الوفود والمجموعات الرئيسية على اعتماد الفقراء على أنفسهم. فمعظم الفقراء، على سبيل المثال، يقومون ببناء بيوتهم، ومعظم أعمال بناء المساكن

المنخفضة التكلفة تتم في القطاع العشوائي. ولذلك، أشار البعض إلى ضرورة أن تشمل شراكات تنمية المستوطنات البشرية القطاع العشوائي. وفي كثير من الحالات، أخذت رابطات سكان الأحياء الفقيرة بزمام المبادرة في أنشطة رفع مستوى تلك الأحياء. وقد ثبتت فعالية مؤسسات الادخار التقليدية غير الرسمية في تعبئة موارد المجتمع المحلي للنهوض بتلك الأحياء. وأشير إلى أمثلة لحالات نجحت فيها تلك المؤسسات في تجميع الأموال لصالح فقراء المدن مما أدى إلى اجتذاب موارد مالية إضافية من الشركاء الإنمائيين. كما أشير إلى أن الارتقاء ببرامج التمويل المتناهي الصغر عنصر لازم للنجاح في رفع مستوى الأحياء الفقيرة.

١٣٣ -وأشارت وفود عديدة إلى أن الزيادة في عدد سكان العشوائيات ستتسارع نتيجة للهجرة من المناطق الريفية الأكثر فقرا. ولذلك، حث عدد من الوفود على ضرورة أن تتواكب الجهود المبذولة في المناطق الفقيرة مع وضع سياسات لدعم التنمية المستدامة للمناطق الريفية. وأشير في الوقت ذاته إلى صلة ارتباط عكسي، حيث أن المهاجرين إلى المدن كثيرا ما يكونون مصدرا هاما للتحويلات المالية إلى المناطق الفقيرة.

١٣٤ -وأشير إلى ظهور مشكلتين رئيسيتين نتيجة للكوارث والصراعات، إحداهما مادية والأخرى ذات طبيعة نفسية. فالفقراء يصادفون في التعافي من الصراعات صعوبات أكبر مما يصادفون في التعافي من الكوارث الطبيعية. كما أشير إلى أن النهج القصير الأجل في الإغاثة من الكوارث لا يؤدي بالضرورة إلى الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل التي تحتاجها المدن، مثل إعادة بناء المجتمعات المحلية وتنشيط الأعمال التجارية. وتتجلى أهمية حملات توعية الجمهور العام بخطط الإجلاء وأنظمة الإنذار المبكر في تحقيق الدرجة المطلوبة من التأهب للطوارئ. وأُعرب عن رأي مفاده أن المناقشات التي تشهدها اللجنة يجب أن تكون بمثابة مدخلات في المناسبات الأخرى المتصلة بذلك، مثل المؤتمر العالمي للحد من الكوارث. وشدد البعض على ضرورة تعزيز التعاون على كافة المستويات، بما في ذلك إمكانية إنشاء مراكز تعاونية إقليمية لإدارة جهود التصدي للكوارث الطبيعية.

تحديات مستمرة

الالتزام السياسي

١٣٥ -سلمت الوفود بشكل عام بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة. ورأت الوفود أن اللجنة يمكن أن

تقدم إضافة قيّمة إلى خطط المستوطنات البشرية بأن تحدد بوضوح المعوقات التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والخيارات المتاحة لتحقيقها، مع التركيز على التمويل والإدارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وأشير إلى ضرورة ربط استراتيجيات تنمية المستوطنات البشرية بورقات استراتيجيات الحد من الفقر وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. كما جرى التشديد على الفائدة المتحققة من تنسيق ورقات لاستراتيجيات مع الغايات الإنمائية للألفية.

تأمين الإسكان والحيازة

١٣٦ -دافعت وفود عديدة عن حق الجميع في التمتع بالسكن اللائق الذي يدعمه تنظيم لحيازة الأرض والمساكن. ودعت وفود أخرى إلى تبني نهج يقوم على أساس إنمائي. كما أعرب البعض عن تأييدهم لتبني نهج يقوم على أساس التنمية المستدامة ويجمع بين مسؤولية الحكومات المركزية ومسؤولية المجتمع الدولي. وجرى التسليم بأن ضمان أمن حيازة الممتلكات شرط مسبق لتمكين الناس من الحصول على الائتمانات الرسمية اللازمة للاستثمار في منازلهم. ورغم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتأمين الحيازة، فإن ثمة مسائل من قبيل تسجيل الأراضي، والمنازعات بشأنها وتخصيصها تظل شواغل تتسم بالأولوية للحكومات المركزية والمحلية. وثمة مشكلة خاصة تتعلق بالاعتراف القانوني بحقوق المرأة في الحيازة والميراث على حد سواء.

استغلال الأرض والتخطيط الحضري

١٣٧ -أكد بعض الوفود على أهمية إعادة تقييم المعايير الوطنية للإسكان ووضع قواعد تنظيمية ملائمة لبناء المساكن. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لفكرة الإدارة الاستباقية لاستغلال الأرض والتخطيط الحضري. وقيل إن الإدارة الفعالة للأرض تسهل حل الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن نظم المعلومات الجغرافية من شأنها أن تيسر التخطيط المستدام للمدن.

تمكين الفقراء

١٣٨ -سلطت وفود عديدة الضوء على تمكين الفقراء باعتباره أمرا أساسيا حتى يتسنى لهم الخروج من الحلقة المفرغة التي تبقيهم حبيسي الأحياء العشوائية. وأصر عدد من الوفود والمجموعات الرئيسية على ضرورة النظر إلى سكان الأحياء المذكورة كأعضاء كاملي العضوية في المجتمع وكعناصر للتغيير، وأنه لا بد من بناء الشراكات مع الفقراء في تنفيذ الاستراتيجيات التي تحقق مصالح الفقراء على المستوى المحلي.

وأكدت الأمثلة التي ساقتها الوفود على أهمية التعاون الوثيق بين السلطات المحلية ومجتمعات العشوائيات للنجاح في رفع مستوى الأحياء العشوائية الموجودة.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

١٣٩ -ساد تأييد عام بين الوفود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات وبرامج ومشاريع المستوطنات البشرية، ولضرورة مراعاة البعد الجنساني في الرصد. وتظل كفالة مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار تحديا من التحديات المستمرة في معظم البلدان. ورغم أن المرأة هي الطرف الرئيسي في الأسر المعيشية، وأنها تؤدي دورا حيويا في النهوض بالأحياء العشوائية، فإنها تظل تواجه معوقات عديدة تحول دون مشاركتها بصورة فعالة. وأشير إلى تكوين أكثر من نواة من النساء المقتدرات في المدن الصغيرة والكبيرة بما يتيح تواصلهن مع النساء الأخريات لتبادل الخبرات المكتسبة، باعتبار ذلك من الممارسات الجيدة التي يمكن النسج على منوالها من أجل تمكين المرأة.

تشجيع إقامة المشاريع الخاصة وتوفير فرص العمل

١٤٠ -شددت الوفود على ضرورة تعزيز ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية لتمكين المشاريع التجارية غير المنظمة، التي كثيرا ما تتسم بالنشاط، من التطور لتصبح شركات نظامية، مع تقليل تكلفة المعاملات وزيادة فرص العمل. ورأى بعض الوفود أن الاقتصاد غير الرسمي، الذي كثيرا ما يكون أهم مصدر لسبل كسب الرزق لفقراء المدن، يجب أن يُنظر إليه باعتباره أصلا من الأصول وليس عبئا من الأعباء. وثمة دور هام يمكن أن تؤديه السلطات المحلية في تسهيل تطوير روح تنظيم المشاريع الخاصة على الصعيد المحلي، وبخاصة فيما بين العديد من النساء الفقرات اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم، وإن كن يفتقرن إلى فرص إقامة تلك المشاريع. ولاحظت وفود عديدة أن الأمر يجب ألا يقتصر على إدماج المجتمعات المحلية لفقراء المدن في الاقتصاد الحضري الأوسع، ولكن أيضا في الاقتصاد العالمي، إذا ما كان ذلك ممكنا، من خلال إنشاء مناطق محلية للمشاريع التي تستخدم سكان الأحياء الفقيرة لإنتاج سلع وخدمات للأسواق العالمية على سبيل المثال.

التمويل والاستثمار

١٤١ -توفير الإسكان والخدمات الأساسية ومرافق البنية الأساسية للأعداد المتزايدة بسرعة من سكان الأحياء الفقيرة وغيرهم من سكان الريف والحضر أمر يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة الحجم. وشددت وفود عديدة على أن المساعدات الإنمائية

الرسمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية ليست كافية لسد الاحتياجات. وكذلك الموارد الحكومية الوطنية، ولا سيما في البلدان التي تتحمل أعباء مالية ثقيلة من جراء التكلفة الصحية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من المشاكل الملحة. ولذلك، فقد أصرت وفود كثيرة على ضرورة استكشاف مصادر جديدة للتمويل. ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في تحفيز الموارد المالية الأخرى. كما أوضح بعض الوفود أنه يمكن استخدام برامج مبادلة الديون للتصدي لتحديات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في البلدان النامية.

١٤٢ -وأشارت الوفود إلى نُهج مبتكرة أخرى للتمويل، من بينها: بناء قدرات الهيئات البلدية على استكشاف فرص الوصول إلى الأسواق الرأسمالية المحلية والدولية؛ وبرامج الرهونات المحلية؛ والصناديق الإنمائية والحضرية للإسكان، التي يمكن تمويلها من إيرادات الضرائب المخصصة؛ وتحويل تمويل القروض المتناهية الصغر إلى أوراق مالية؛ وأسواق الرهونات الثانوية؛ ومبادلة الديون، مقابل توفير الأرض لإقامة المستوطنات على سبيل المثال. كما أشير إلى أنه في عدد من البلدان، يتحول مقرضو الرهونات التقليديون إلى المستويات الدنيا من الأسواق لخدمة الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. وجرى التشديد على ضرورة توفير التمويل الطويل الأجل لدعم إقراض المؤسسات المالية المحلية لخدمة احتياجات الفقراء في مجال الإسكان.

١٤٣ -وأكدت وفود عديدة على قدرة الفقراء على التعامل مع المصارف، وعلى ضرورة النظر إليهم كمستثمرين صغار في حد ذاتهم - وإن كانت إحدى المجموعات الرئيسية قد أشارت إلى أن ذلك قد لا يكون صحيحا بالنسبة للفقراء الذين يعانون من العوز الشديد وكذلك المصابين بأمراض فتاكة، ومنهم مثلا مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعُرض عدد من الأمثلة للدور الذي يمكن أن يضطلع به سكان الأحياء الفقيرة في تحسين مجتمعاتهم المحلية عند تمكينهم من الناحية المالية.

التكنولوجيا

١٤٤ -سلطت وفود عديدة الضوء على أن توفير فرص وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات اللازمة لتوفير الإسكان والبنية الأساسية والخدمات، والقدرات اللازمة لاستيعاب هذه التكنولوجيات واستخدامها، هو عنصر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. كما يجب تعزيز البحوث التعاونية (فيما بين بلدان الشمال والجنوب

وفيما بين بلدان الجنوب نفسها) لتدعيم القاعدة العلمية – التكنولوجية في البلدان النامية وبناء المهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا.

بناء القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة

١٤٥ -أكدت وفود عديدة على أن تعزيز قدرات الحكومات المحلية، والوصول بإمكانيات المجموعات الرئيسية في التنفيذ على المستوى المحلي إلى أقصى طاقة لها، يظل من التحديات المستمرة. وأوضحت أنه يجب على الحكومات وضع سياسات وتشريعات تمكينية لحشد إمكانيات القطاع الخاص بصورة أفضل، بما في ذلك ما يتم من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فيما يتعلق بالاستثمارات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وأعرب عن رأي مفاده أن الحكومات المحلية يجب أن تهيئ الأوضاع السليمة لتنمية المؤسسات المالية الخاصة القادرة على إقراض الفقراء والراغبة في ذلك أيضا.

العلاقة بين المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية

١٤٦ -ساد التسليم بوجه عام بأن المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية ترتبط ببعضها ارتباطا قويا، وأنه لابد من التعامل معها بصورة متكاملة. وأشار العديد من الوفود والمجموعات الرئيسية إلى أن القضايا والمشاكل والارتباطات المتبادلة تتسم في جوهرها بصفات محلية، وأن السلطات المحلية تلعب دورا رئيسيا في التصدي لها. كما أشير إلى أن السياسات المحلية والأطر القانونية تحقق أقصى فاعلية لها عندما تتماشى مع السياسات والأهداف الوطنية. وتوفر ورقات استراتيجيات الحد من الفقر آلية لتحديد الأولويات وتحقيق التكامل في الجهود المبذولة في مجالات المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية من أجل تلبية احتياجات الفقراء.

١٤٧ -وأشار العديد من الوفود والمجموعات الرئيسية إلى أن المنظمات المحلية يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي، ولا سيما في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والمستوطنات البشرية الفقيرة. ورؤي أن إشراك النساء والشباب يتسم بأهمية خاصة. وقد تم تسجيل حالات نجاح بصفة خاصة عندما جرى تنظيم سكان الأحياء الفقيرة والعمل في شراكة مع السلطات المحلية والوطنية. فالسلطات المحلية يمكن أن تساعد في دفع المبادرات التجريبية والمحلية الناجحة.

١٤٨ -وأكدت وفود عديدة على الدور المحوري للمرأة في قضايا المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وعلى حالة استضعاف الأطفال والشباب بصفة خاصة إزاء عدم توافر المياه ومرافق الصرف الصحي وإزاء الحياة غير الصحية في المدن. وشددت الوفود على ضرورة إشراك المرأة في عمليات التخطيط وصنع القرار في تلك المجالات، وعلى أن النساء والشباب والأطفال يمكن أن يكونوا من عناصر التغيير الرئيسية.

١٤٩ -وأشير إلى أن نمو المدن المستدامة يتطلب تخطيطا متكاملا لاستخدام الأراضي وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي والنقل. فتطوير البنية الأساسية يكون أكثر تكلفة وصعوبة عندما تكون المستوطنات قد أقيمت بالفعل. كما أشير إلى أهمية صكوك الملكية وتأمين الحيازات باعتبارها عنصرا هاما في استثمار الأسر المعيشية في مجالات الإسكان والصرف الصحي.

١٥٠ -وأعرب بعض الوفود وإحدى المجموعات الرئيسية عن رأي مفاده أن الجهود المبذولة للتصدي لمشاكل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية عادة ما تتركز على المدن. وأكدوا على ترابط التنمية الريفية والحضرية، ودعوا إلى بذل مزيد من الجهود لتلبية احتياجات سكان الريف، الذين يضمون أغلبية كبيرة من الفقراء ومن لا تتوفر لهم سبل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي. كما أشير إلى أن التنمية الريفية المستدامة يمكن أن تحد من النزوح إلى المدن وتقلل من حجم مشاكل المدن.

١٥١ -وأعرب بعض الوفود والمجموعات الرئيسية عن رأي مفاده أن توفير فرص الوصول إلى المياه والإسكان هو حق من حقوق الإنسان الأساسية. كما أعرب في المقابل عن رأي مفاده أنه ليس ثمة اتفاق دولي على أن الحق في المياه هو حق من حقوق الإنسان.

١٥٢ -وأكدت وفود عديدة على أهمية الغايات الإنمائية للألفية والتزامات خطة تنفيذ جوهانسبرغ في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وقالوا إن الالتزام الدولي بتحقيق تلك الأهداف والغايات سيمثل تقدما كبيرا في ميدان التنمية المستدامة والحد من الفقر. غير أنهم أشاروا إلى ضرورة توفير المزيد من الموارد على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، إذا ما أريد بلوغ هذه الأهداف والغايات.

١٥٣ - كما أشار بعض الوفود إلى أهمية تبني نهج متكامل إزاء قضايا المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتم فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة.

الدورات الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٥٤ - أجريت مناقشات تفاعلية استندت إلى عرض لنتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي المعني بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية في أفريقيا قدمه رئيس الاجتماع، الكابتن إ. فرانسيس بابو، وزير الأشغال والإسكان والاتصالات في أوغندا، بالإضافة إلى عدد من العروض التي قدمها الأعضاء المدعوون للمشاركة في الاجتماع. وذكر الوزير أن الاجتماع شدد على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها إطارا للأعمال التي ستتم في أفريقيا في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وتطرق إلى المنجزات والمعوقات والدروس المستفادة في هذه المجالات في المنطقة. وأشار الاجتماع بصفة خاصة إلى ضرورة ضمان ترجمة التوصيات الدولية إلى إجراءات على الصعيد الوطني. وعرض الوزير عددا من التوصيات المحددة التي طُرحت في الاجتماع للمساعدة على التعجيل بالجهود المبذولة لبلوغ الهدف المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وغايات خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وقد عُقد اجتماع التنفيذ الإقليمي الأفريقي على هامش مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالمياه.

١٥٥ - وأعرب عن قلق عام من أن البلدان الأفريقية لن تتمكن من بلوغ الغايات الإنمائية للألفية ولا أهداف وغايات خطة تنفيذ جوهانسبرغ في مجالات المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية نتيجة لمجموعة متنوعة من المعوقات، من بينها الآثار السلبية للعولمة وسياسات الاقتصاد الكلي التي يتبعها بعض البلدان المتقدمة بشأن أفريقيا، ولا سيما في مجال التجارة وفرص الوصول إلى الأسواق. كما أشير إلى استمرار تدهور البيئة، وبخاصة مشكلة الجفاف والتصحر. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه البلدان الخارجة من الصراعات والمتضررة من الكوارث الطبيعية بوجه خاص معوقات تتعلق بالسكان المشردين الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية تعاني من ضآلة فرص الوصول إلى خدمات المياه ومرافق الصرف الصحي. وأكد العديد من البلدان الأفريقية على التحديات الناتجة عن سرعة التحول العمراني وانتشار الأحياء

الفقيرة والمستقطنات التي لا تتوفر فيها الأوضاع الصحية والافتقار إلى مرافق البنية الأساسية.

١٥٦ -وأشار بعض الوفود إلى ضعف المؤسسات على الصعيد الوطني وإلى ضرورة أن تعمل الوزارات الحكومية الرئيسية على كفالة توفير المخصصات المالية الكافية والاستجابات المتكاملة. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية، فإن هناك نقصا عاما في التمويل المحلي الكافي للبرامج في هذه المجموعات النوعية الثلاث. كما أن عدم توفر التمويل الدولي لا يزال يمثل عقبة خطيرة؛ وأشار بعض الوفود إلى قصور التمويل المتوفر لمرفق المأوى العالمي وصندوق التضامن العالمي.

١٥٧ -وأشير إلى مشكلة أخرى تتمثل في ارتفاع النسبة التي تنفقها البلدان الأفريقية من ناتجها المحلي الإجمالي على خدمة ديونها الخارجية. وأفيد عن إحراز قدر من التقدم في إطلاق آليات تمويل مبتكرة مثل مبادلة الديون بالتنمية المستدامة ومرفق المياه الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي لصالح أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويهدف مرفق المياه إلى حفز تعبئة تمويل إضافي واجتذاب شركاء جدد لقطاع المياه في أفريقيا. وتتضمن مبادرة المياه التي يتولى أمرها الاتحاد الأوروبي أنشطة أولية من بينها وضع نهج متكامل لإدارة أحواض الأنهار، يشمل عددا من البلدان الأفريقية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية. كما بدأ مصرف التنمية الأفريقي مبادرة إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي في الريف التي تهدف إلى تسريع فرص الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي في أفريقيا لكي تصل إلى نسبة تغطية تبلغ ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ومبادرة مياه غرب أفريقيا مثال آخر لشراكة جديدة من أجل تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في تلك المنطقة دون الإقليمية.

١٥٨ -ورغم القلق إزاء بطء التقدم المحرز في تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ في أفريقيا، رأى بعض الوفود لمحات من الأمل والتقدم. فضمن الإطار الشامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يعمل المجلس الوزاري الأفريقي للمياه، على سبيل المثال، على تعزيز التعاون الحكومي الدولي والتعاون على الصعيد دون الإقليمي في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي، ورصد التقدم المحرز في المبادرات الإقليمية، وتحليل الاستثمارات المالية والتكنولوجية، وتقييم أفضل الممارسات. واقترح توضيح دور اللجنة الأفريقية للتنمية المستدامة في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وربط هذا الدور بالإجراءات المتخذة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية.

١٥٩ -وأشير إلى ضرورة بناء شراكات جديدة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد اتخذ بعض الحكومات خطوات لمكافحة الفقر والتصدي لمشاكل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية من خلال تطوير سياسات ووضع صكوك تشريعية وإنشاء ترتيبات مؤسسية سواء على المستويات المركزية أو مستويات الحكم المحلي، وإطلاق برامج وطنية لتمكين المجتمع المدني. غير أن وفودا عديدة دعت إلى زيادة الدعم الدولي، من حيث الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من أجل دعم هذه الجهود الوطنية.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٦٠ -عرضت مارغريت بيكيت، وزيرة الدولة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النتائج التي كانت أساسا للنقاش بعد أن انتهى إليها منتدى التنفيذ الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا. وأشارت الوزيرة إلى ما تم اتخاذه من خطوات ايجابية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتصل بتحقيق الالتزامات المتعلقة بالمستوطنات البشرية - وبخاصة المستوطنات الحضرية - وفي مجالي المياه والصرف الصحي، حيث كانت هناك خطوات هامة نحو الإدارة المتكاملة لموارد المياه ومعالجة المياه العذبة. كما أشارت إلى أنه، كما هو الحال في المناطق الأخرى، توجد أوجه تباين واسعة داخل المنطقة، وأنه يمكن تعلّم الكثير من خلال تبادل الخبرات. وأعربت الوفود عن تقديرها لتركيز المنتدى على التحديات الكبرى والعقبات وأفضل الممارسات. كما شدد كثير من المشاركين على أهمية القضايا المشتركة بين القطاعات التي نظر فيها المنتدى، مثل التعليم وبناء القدرات.

١٦١ -وجرى التشديد على ضرورة التعاون الإقليمي الذي من شأنه التعجيل بالجهود المبذولة لتحقيق التزامات الغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وستكون استراتيجية شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى هي الأداة الرئيسية لبلوغ هذه الغايات في تلك المنطقة دون الإقليمية. وجرى التأكيد على ضرورة تحقيق هدف الإدارة المتكاملة لموارد المياه من أجل بلوغ الهدف المتعلق بالمياه وغيره من الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت بلدان عديدة إلى أنه عند وضع خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ينبغي تطبيق نهج أحواض الأنهار أو النظم الإيكولوجية، إلى أن الاستخدام المستدام للمياه العابرة للحدود الوطنية يتطلب تعزيز التعاون بين البلدان التي تشترك في نفس مستجمع المياه. وأكد ممثلو المجموعات الرئيسية على أهمية

إشراك المجموعات الرئيسية في مشاريع المياه كشركاء فعالين وليس كمجرد فئات مستهدفة.

١٦٢ -وأعربت بلدان عديدة عن قلق ملحوظ إزاء المشاكل المتصلة بتوفير الإسكان اللائق الميسور. وأعرب بعض المشاركين عن تأييدهم لتخطيط مدن متكاملة صغيرة، مشيرين على سبيل المثال إلى كفاءة نظم النقل العام وتوفرها لجميع الفئات الاجتماعية، مع استرعاء الاهتمام إلى المشاكل المتصلة بالتوسع العشوائي للمدن. كما جرى التشديد على ضرورة تسليط الضوء على دور مرافق الصرف الصحي من خلال رفع مستوى الوعي بالترابط بين المشاكل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

١٦٣ -وأثير العديد من قضايا السياسات العامة، من بينها اللامركزية، وخصخصة خدمات المياه، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعرب عن القلق من أن نهج المشاريع القصيرة الأجل السائد يمكن أن يشكل مخاطر على إمكانية تحقيق أهداف الاستدامة في الأجل الطويل.

١٦٤ -وعُرض عدد من المقترحات فيما يتعلق بدور منتدى التنفيذ الإقليمي وتنظيمه مستقبلا، بما في ذلك تعزيز التفاعل من خلال تنظيم دورات مخصصة واجتماعات مائدة مستديرة نوعية، وتحسين تركيز الاجتماعات وتوقيتها للخروج بنواتج فعالة تُطرح على اللجنة، بما في ذلك الدورات السنوية المخصصة للسياسات العامة. وكان من بين الأنشطة الأخرى المقترحة إجراء تحليل للفجوات القائمة على المستوى الإقليمي وإنشاء ''مركز للتعلم'' على غرار المركز التابع للجنة وجعله جزءا من المنتديات الإقليمية القادمة.

١٦٥ -وأشير إلى غياب التجانس في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ورغم إحراز تقدم في بعض المجالات، لا تزال هناك مشاكل ملحة تتطلب اهتماما خاصا، ولا سيما بالنسبة لبعض البلدان الضعيفة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأشير إلى أنه يلزم تبني نهج دون إقليمي في التصدي لهذه المشاكل.

١٦٦ -كما أشير إلى أن فائدة المناقشات الإقليمية خلال دورات اللجنة لا تقتصر على بلدان المناطق المعنية فحسب، بل وتمتد أيضا إلى بلدان المناطق الأخرى من خلال تقاسم الخبرات والدروس المستفادة. كما أشير إلى أهمية مواصلة التعاون داخل المناطق وفيما بين اللجان الإقليمية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٦٧ -استندت المناقشات التفاعلية إلى عرض لنتائج الاجتماعات الإقليمية بشأن قضايا المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية قدمه السيد خوسيليوس سامنييغو، رئيس شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعقبه عدد من العروض التي قدمتها أفرقة المناقشة.

١٦٨ -واتفقت وفود عديدة على أنه رغم أن الغايات الإنمائية للألفية عززت الوعي بالطبيعة المتكاملة للقضايا المتصلة بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فلم يُحرز في المنطقة بوجه عام تقدم نحو بلوغ أهداف وغايات الأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. فلا بد من قيام أنواع جديدة من التحالفات فيما بين الوزارات المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتشجيع النُهج التكاملية المطلوبة.

١٦٩ -وأشارت وفود عديدة إلى التحديات الهامة التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بخدمات إمدادات المياه. وكانت إحدى القضايا الرئيسية تتمثل في أن إجراءات تنظيم وخصخصة مرافق المياه لم تواكب الطلب المتزايد على المياه بالصورة التي تحقق الكفاءة. فقد أعيد تنظيم قطاع المياه في كثير من البلدان بالفعل، بالفصل بين مهام التخطيط والتنظيم وتوفير الخدمات وإدارة النظام. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة توحيد الهياكل المؤسسية المشتتة لتوفير قاعدة للإدارة المستدامة لموارد المياه. وفي بعض البلدان، لم تراع التغييرات التي أدخلت على تشريعات المياه بدرجة كافية احتياجات المستخدمين التقليديين، مثل الشعوب الأصلية. وفي كثير من البلدان، يحتاج الإطار القانوني إلى تعزيزه وزيادة توازنه، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع المشاركة العامة. وأُعرب عن رأي مفاده أن الأمر بحاجة إلى التوصل إلى توازن أفضل، بما في ذلك ما يتم من خلال وضع إطار نظري جديد، بين سعي القطاع الخاص وراء تحقيق الربح وبين الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات، لضمان أن تكون الاستثمارات في إمدادات المياه موجهة أيضا لتلبية احتياجات الفقراء والمهمشين في المجتمع.

١٧٠ -وشددت وفود عديدة على ضرورة تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه القائمة على نهج أحواض الأنهار. وأشير إلى أن من الأهمية وضع معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية لمشاريع المياه، وإجراء تقييمات للأثر استنادا إلى هذه المعايير. كما

جرى التشديد على أهمية تبني نهج متكامل لتخطيط استخدام الأراضي ومستجمعات المياه وإدارة المناطق الساحلية.

١٧١ -وأعربت إحدى المجموعات الرئيسية عن رأي مفاده أن تجميع مياه الأمطار، الذي كان خيارا مهملا في سياسات كثير من البلدان، يمكن أن يكون خيارا غير تقليدي قليل التكلفة ويتمتع بالأولوية للتغلب على ندرة المياه، ولا سيما في الدول الجزرية النامية الصغيرة، أو في مناطق الهضاب المرتفعة، أو المناطق التي تتسبب الصراعات الداخلية فيها في تشريد أعداد كبيرة من البشر.

١٧٢ -وأشير إلى أنه لا تتم معالجة سوى ١٥ في المائة فحسب من المياه العادمة على مستوى البلديات في المنطقة، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة تلوث موارد المياه. وتشمل العقبات الرئيسية التي تحول دون معالجة المياه العادمة الافتقار إلى البنية الأساسية، وضعف المؤسسات والإدارة. ولا تزال ممارسة إعادة استخدام المياه العادمة في مراحلها الأولية، وقد بدأت الحكومات في تنظيم نوعية المياه.

١٧٣ -وأشير إلى أن ندرة الأراضي في الحضر وطبيعة المضاربة في أسواق الأراضي في مدن المنطقة يؤديان إلى ارتفاع شديد في أسعار الأرض، وإلى دفع الفئات الفقيرة إلى أطراف المدن، مما يسهم في الاستبعاد الاجتماعي - المكاني للفقراء. وذكر بعض الوفود بالذات ضرورة أن تتصدى السياسات والإجراءات لمشاكل المستوطنات البشرية للسكان الذين يبقون في المناطق الريفية، بما لا يشجع على النزوح من الريف إلى الحضر.

١٧٤ -ولمعالجة نقص القدرة التقنية والمؤسسية في المنطقة، اقترح أن تجري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باعتبارها جزءا من العملية التحضيرية الإقليمية للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تحليلا للثغرات أو تقييما إقليميا لاحتياجات بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. فمثل هذا التحليل يمكن أن يساعد الوكالات الدولية والثنائية على تلبية هذه الاحتياجات بصورة متكاملة ومنسقة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٧٥ -عرضت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي بشأن قضايا المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأعقب ذلك عدد من العروض التي قدمتها أفرقة المناقشة.

١٧٦ -وفيما يتعلق بإمدادات المياه، أعربت وفود عديدة عن رأي مفاده أنه رغم إحراز قدر من التقدم، لا تزال هناك تحديات لا يستهان بها. فقرابة ثلث سكان الريف في آسيا لا يزالون يفتقرون إلى سبل مستدامة للوصول إلى إمدادات محسنة للمياه. وتشمل القضايا الرئيسية التي يتعين تناولها: زيادة الإجهاد المائي، وضعف القدرات على التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد المياه، وعدم كفاية التمويل اللازم للهياكل الأساسية لإمدادات المياه. وكان من نتائج المنتدى العالمي الثالث للمياه ما يتمثل في مجموعة الإجراءات المتعلقة بالمياه، التي أصبح لديها الآن موقع شبكي على شبكة الإنترنت يتيح الاطلاع بسرعة على أوضاع المياه في العالم ، فضلا عن تشجيع الشراكات الجديدة، وتقاسم المعارف والخبرات في التصدي لمشاكل إمدادت المياه. ورأى بعض الوفود أن العقد الدولي الجديد للعمل: ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥ يتيح فرصة عظيمة لتحقيق إجراءات منسقة وصولا إلى تحقيق الهدف المتعلق بالمياه ضمن الغايات الإنمائية للألفية. كما أن اللجان الإقليمية مدعوة لوضع برامج محددة في هذا الصدد.

١٧٧ -وشدد ممثلو العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على التحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان، فثمة عقبات تحول دون الإدارة المستدامة لإمدادات المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها: (أ) هشاشة موارد المياه؛ (ب) ضعف القدرات على الإدارة المستدامة للمياه والمياه العادمة؛ (ج) التعقيد الشديد لهياكل إدارة المياه. ويُعد وضع استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل للمياه أمرا بالغ الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ما يتطلب التعامل بصورة متكاملة مع القضايا المشتركة بين القطاعات مع التشديد على التنمية المحلية. وثمة منهجيات تتسم بأهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من قبيل تجميع مياه الأمطار وإزالة ملوحة مياه البحر ويمكن مواصلة تطويرها بمساعدة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

١٧٨ -وحُدد الصرف الصحي باعتباره مشكلة كبيرة ومتنامية في المنطقة، حيث يعيش حوالي ربع سكان الحضر دون أن تتوفر لهم فرص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، ومعظمهم يعيشون في الأحياء الفقيرة. وأشار ممثلو المجموعات الرئيسية إلى أن المرأة تتحمل العبء الأكبر عندما لا تتوفر مرافق الصرف الصحي، وخاصة فيما يتعلق بالسلامة الشخصية وبإهدار الإنتاجية. ولا بد من النظر إلى المياه والصرف الصحي بصورة متكاملة، مع ضرورة أن تتوافر البيانات العلمية والاجتماعية عن المياه، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

١٧٩ -وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يعيش أكثر من بليون شخص في مناطق حضرية، منهم ٤٥ في المائة يعيشون في أحياء عشوائية. وقد حددت ثلاث قضايا بالغة الأهمية لا بد من التصدي لها لمواجهة مشكلة المأوى في المدن، وهي: (أ) توفر الأراضي المنخفضة التكلفة في المدن، (ب) توفير التمويل الميسور، (ج) مشاركة المجتمعات المحلية الحضرية في تخطيط وتطوير الإسكان لذوي الدخل المنخفض.

١٨٠ -وكان هناك تأييد عام لاجتماعات التنفيذ الإقليمية، مثل تلك التي وفرت مساهمات هامة للدورة الحالية للجنة، وهي المساهمات التي ساعدت في تحديد أوجه التباين الإقليمية والتفكير في التحديات والأولويات المحددة التي تواجهها كل منطقة. وينتظر أيضا من اللجان الإقليمية أن تواصل الإسهام في عمل اللجنة مستقبلا، بما في ذلك في الدورات المخصصة للسياسات. واقترح الاستفادة من العملية الإقليمية في تحديد الثغرات في بناء القدرات في مجالات بعينها. كما اقترح النسج على منوال ''مركز التعلم'' الذي أنشأته اللجنة على الصعيد الإقليمي لتشجيع بناء القدرات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

١٨١ -ودعا عدد من المشاركين إلى تعزيز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واقترحوا تشجيع مصرف التنمية الآسيوي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تشجيع زيادة التعاون داخل المنطقة، فضلا عن تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد مختلف بلدان المنطقة. ونظرا لتنوع منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حذر أحد المندوبين من الإفراط في التبسيط بتعميم القضايا على الصعيد الإقليمي، وشدد على أهمية تبني نهج دون إقليمي في هذا الخصوص.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٨٢ -استندت المناقشة التفاعلية إلى عرض لنتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي بشأن قضايا المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية قدمه الدكتور محمد الإرياني، وزير المياه والبيئة في اليمن، أعقبه عدد من العروض التي قدمتها أفرقة المناقشة. وأوضح الوزير أن المنطقة قد شهدت تعزيز أطر السياسات العامة، وتبني قوانين للمياه تتماشى مع الشريعة الإسلامية والاتفاقات الثنائية بشأن المياه السطحية وموارد المياه المشتركة. وتم الأخذ باللامركزية في العديد من المرافق، التي أصبحت مستقلة عن الحكومات المركزية. وتم تحديد معايير لتصريف المياه العادمة، ويجري رصد ذلك.

١٨٣ -وكان من المسلم به بوجه عام أنه في ضوء ندرة المياه الشديدة في معظم أنحاء المنطقة، فإن البلدان تواجه تحديات وعقبات من نوع خاص فيما تبذله من

جهود لبلوغ أهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وفي حين لوحظ إحراز تقدم في تحسين المؤسسات والأخذ باللامركزية في عمليات صنع القرار، فإن الشكوك لا تزال قائمة فيما إذا كان بمقدور المنطقة تحقيق تلك الأهداف خلال الإطار الزمني المحدد، وذلك في ضوء جسامة المشكلة وندرة الموارد والنمو السكاني، الذي يتسم بالارتفاع نسبيا حيث يزيد عن ٣ في المائة سنويا.

١٨٤ -وشددت الوفود على أوجه الارتباط مع الفقر، ونوهت تحديدا بالجهود التي تبذلها الحكومات للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة سواء عن من ارتفاع الأسعار أو عن ظاهرة العولمة بالنسبة للفقراء. وفي مجال المستوطنات البشرية، أشير إلى أن بعض الدول توفر الأراضي المجانية أو المدعومة بالإعانات لإسكان الفقراء، مع توفير قروض الإسكان بأسعار تفضيلية لمصارف الإسكان الخاصة. وفي بعض الحالات، تم دعم مياه الشرب بالإعانات في المناطق التي يكون غالبية السكان فيها من الفقراء، وذلك لتجنب الآثار السلبية لارتفاع الأسعار وظاهرة العولمة على الفقراء. وأشير إلى أن مبادلة الديون بمشاريع المياه يمكن أن تكون من آليات التمويل المبتكرة الفعالة الأخرى. وأعرب عن رأي مفاده أن من الممكن تكرار مثل هذه المبادرات الجيدة في بلدان أخرى لمعالجة الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل.

١٨٥ -ورأت الوفود أن للقطاع الخاص دورا يتعين أن يؤديه في توفير خدمات المياه ومرافق الصرف الصحي والإسكان، وأشار البعض إلى الدور المحدد المنوط بالقطاع الخاص باعتبار أن الحكومات لا تستطيع وحدها تلبية جميع مطالب الخدمات في هذه المجالات. وأكد بعض الوفود على أهمية توفر البيئة التمكينية والشفافية والأطر القانونية والإدارة الرشيدة والسياسات الاقتصادية المستقرة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص. كما أشير إلى بناء الشراكات بين القطاعين الخاص والعام كخيار اتبعته بعض البلدان. وأعرب البعض عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجتمعات المحلية أن تختار أنسب الترتيبات، مراعية في ذلك الاحتياجات المحلية. كما أعرب عن رأي مفاده أنه في الحالات التي يكون فيها أداء القطاع الخاص مخيبا للآمال، يمكن حفزه بدرجة أكبر على الوفاء بوعوده، وعلى أن يكون مسؤولا عن الإجراءات التي يتخذها.

١٨٦ -وأشارت الوفود إلى عدد من المجالات التي تحتاج إلى التعاون الدولي للأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك معالجة المياه العادمة ومياه الصرف، وتحلية مياه البحر، وتوفير المياه للزراعة في مناطق الأراضي العالية. ولا بد من التوسع في

استخدام التكنولوجيات الجديدة. كما رأى البعض ضرورة للدعم الدولي في جهود بناء القدرات.

١٨٧ -ورئي أن إقرار السلام واستتباب الأمن في المنطقة أمر جوهري لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه والمتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، ولا سيما لتشجيع التنسيق فيما بين البلدان التي تشترك في موارد المياه على مستوى أحواض الأنهار أو مستجمعات المياه الجوفية. وأشير إلى أن الأوضاع السياسية في المنطقة تؤثر تأثيرا بالغا على فرص الحصول على المياه، وتوزيع موارد المياه، وكفاءة استخدامها.

أبرز فعاليات معرض الشراكات

١٨٨ -كانت الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة أول دورة تدرج معرض الشراكات ضمن أنشطتها الرسمية. وكان الغرض من المعرض يتمثل في إتاحة الفرصة للشراكات المسجلة لدى اللجنة لعرض ما أحرزته من تقدم، وما أقامته من شبكات، مع تحديد الشركاء الجدد، والتعلم من الخبرات المشتركة.

١٨٩ -وتطويرا لمعرض الشراكات التجريبي الذي نظمته الدورة الحادية عشرة للجنة، و لم يتضمن سوى العنصر المتعلق بالعروض، واستفادة من ردود الفعل التي تضمنها تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة، تضمن معرض هذا العام طائفة واسعة من الأنشطة: مناقشات تفاعلية، وعروضا، ومكاتب المعلومات، وعروضا للفيديو، ومعرضا للملصقات.

١٩٠ -وشمل المعرض ٥٠ عرضا للشراكات، وست دورات للمناقشات التفاعلية، و ٢٨ من مكاتب المعلومات، و ١٨ معرضا للملصقات، وخمسة عروض للفيديو، تركز معظمها على واحد من المواضيع الثلاثة: المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وبدأت ثلاث شراكات جديدة. وحظيت الدورات بحضور طيب، بلغ ٤٢ شخصا في المتوسط للدورة الواحدة.

١٩١ -وشملت المناقشات التفاعلية دورة عن الشراكات في مجال المستوطنات البشرية وأخرى عن الشراكات في مجال المياه والصرف الصحي، فضلا عن سلسلة من القضايا العملية المتصلة بالشراكات: أدوات إدارة معلومات الشراكات؛ وأهداف الشراكات وهيكلها؛ والاتصال والتنسيق؛ وتمويل الشراكات.

١٩٢ -وتجمعت مجموعة متنوعة من المشاركين — يمثلون الحكومات، والمجموعات الرئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، فضلا عن الشراكات —

لتركز على إجراء حوار موجه نحو التنفيذ، مما خلق مناخا ايجابيا للعمل. وشهدت كل الدورات تبادلا ديناميا ومثمرا للآراء، ولا سيما المناقشات التفاعلية.

١٩٣ -وساد اتفاق عام على عدد من عناصر الشراكات الناجحة. وأكد كثير من المشاركين على أهمية الالتزام التام من قبل جميع الأطراف، وشددوا على ضرورة أن يكون الطلب هو المحرك للشراكات. كما جرى التشديد على أهمية الارتقاء بمستوى أنشطة الشراكات وما ينطوي عليه ذلك من تحديات. وسلط البعض الضوء على ضرورة تحقيق التوازن بين الوقت المنفق في تنظيم الشراكات والوقت المنفق في التنفيذ.

١٩٤ -ورئي أن الجهود المبذولة لتوفير التمويل المستدام تمثل تحديا كبيرا. ولوحظ أن الشركاء يحققون درجة أكبر من النجاح عندما ينجحون في اجتذاب المانحين خلال مرحلة التخطيط للشراكات. كما أشير إلى أهمية المساهمات غير المالية، مثل التكنولوجيا، وموارد المعلومات، ووقت عمل الموظفين، وحيز المكاتب.

١٩٥ -وسلطت العروض العملية للشراكات الضوء على طائفة واسعة من النتائج الملموسة، منها: عدد الخبراء الذين تلقوا تدريبا في السنتين الماضيتين، وعدد الأسر المعيشية التي توفرت لها مياه الشرب المأمونة، وعدد المدارس التي أعيد بناؤها، وحجم شبكة تقاسم المعلومات، والتزامات السياسات المحددة التي تعهدت بها الحكومات، وعدد الشراكات الجديدة التي بدأت. وفي حين حظيت هذه الشراكات بردود فعل ايجابية بوجه عام، شدد المشاركون على وجوب تكرارها مع غيرها من المبادرات، وعلى ما ينطوي عليه ذلك من تحديات.

١٩٦ -وجرى التأكيد على ضرورة زيادة التحليلات المتعمقة وعمليات الرصد والمعلومات فيما يتعلق بالشراكات المسجلة. كما ساد اهتمام خاص بالدروس المستفادة من حالات النجاح والفشل على حد سواء. وأشار المشاركون إلى أنه نظرا للتنوع الشديد في شراكات لجنة التنمية المستدامة، فإن من الصعب استخلاص استنتاجات عامة فيما يتعلق بإسهام هذه الشراكات في التنمية المستدامة، فضلا عن ما يتعلق بالدروس المستفادة الأعم.

١٩٧ -ومن واقع استجابات المشاركين، يتضح أنه كان يُنظر إلى معرض الشراكات باعتباره منتدى مفيدا لتبادل الآراء بشأن الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات؛ وقد حظيت دورات المناقشات التفاعلية ومكاتب المعلومات بقبول طيب بصفة خاصة. وطُرح عدد من المقترحات، من بينها ملاحظة أن توفير خدمات الترجمة الشفوية سيعزز بدرجة كبيرة من المشاركة وتبادل الآراء فيما بين جميع أصحاب المصلحة المهتمين والوفود.

مركز التعلم

١٩٨ -قدم مركز التعلم ثماني عشرة دورة خلال الدورة العادية للجنة. وجرى معظمها باللغة الإنكليزية، بينما نُظمت دورة واحدة باللغة الفرنسية. ووفرت الدورات معرفة عملية مباشرة لدعم تنفيذ برنامج عمل القرن الحادي والعشرين والأهداف الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ فيما يتعلق بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فضلا عن القضايا المشتركة بين القطاعات التي تهدف إلى بناء القدرات والمؤسسات وتحسين فرص الحصول على التمويل. وأدمج كثير من المحاضرين في هذه الدورات دراسات إفرادية في محاضراتهم، وشمل معظم الدورات وقتا مخصصا لتوجيه الأسئلة والرد عليها ومناقشات تفاعلية، وهو ما كان أمرا ناجحا بصفة خاصة. ومثّل المحاضرون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات، من بينها الجامعات الكبرى، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية.

١٩٩ -وشملت المواضيع التي تناولتها الدورات: إدماج تعلم إدارة موارد المياه في نظم التعليم، وأدوات إدارة المدن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الشبكات من أجل التنمية المستدامة، والعلم وعملية صنع القرار، وتمويل مشاريع المياه، والفروق بين الجنسين والصرف الصحي، والممرات المائية العابرة للحدود الوطنية، وتحسين أحوال المدن وسبل معيشة الفقراء. وشملت المؤسسات التي قدمت المحاضرات جامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة روما، وجامعة هوكايدو (اليابان)، و CapNet، ومؤسسة Institute@ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد سميثونيان، والبنك الدولي، وشبكة التوعية البيئية (النرويج)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والموئل، والتحالف المعني بنوع الجنس والمياه، ومرفق البيئة العالمية.

٢٠٠ -وحظيت الدورات بحضور طيب تراوح بين ٢٥ و٣٠ مشاركا للدورة الواحدة. كما حظي بعض الدورات بقبول إيجابي بصفة خاصة واجتذب أعدادا أكبر من المشاركين الذين اكتظت بهم قاعة الاجتماع، ومنها الدورات المتصلة بتمويل مرفق البيئة العالمية، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومثّل الحاضرون عينة عريضة من المشاركين في لجنة التنمية المستدامة من الوفود الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأخرى، فضلا عن الخبراء. وفي كثير من الأحيان، شهدت دورات المناقشات تفاعلات حية بين المشاركين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، التي كانت تشكل عنصرا هاما في تجربة التعلم. وشملت إحدى الدورات عروضا قدمها تلاميذ في المرحلة الثانوية ممن استفادوا من

إدماج ممارسات التنمية المستدامة في مقرراتهم الدراسية. وأعرب المشاركون عن حماسهم لمركز التعلم وإدراجه في الدورة العادية، كما كانت ردود الفعل الأولية ايجابية تجاه فرادى الدورات.

الفعاليات الجانبية

٢٠١ - كانت الفعاليات الجانبية جزءا مكملا ومفيدا لدورات اللجنة، حيث أتاحت فرصا غير رسمية لتبادل المعلومات والخبرات والآراء غير التقليدية. ونظمت المجموعات الرئيسية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية أكثر من ٩٠ من الفعاليات الجانبية وما يتصل بها من أنشطة على هامش الاجتماعات الرسمية. وتركز معظمها مواضيع المجموعة النوعية الرئيسية، وهي المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فضلا عن المواضيع الأخرى المتصلة بها.

الجزء الثاني

الجزء الرفيع المستوى

مقدمة

٢٠٢ - كانت مشاركة أكثر من ١٠٠ من وزراء البيئة، والمياه، والإسكان، والتنمية، والمالية، والزراعة، ورؤساء عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فضلا عن المشاركة الواسعة للمجموعات الرئيسية، مؤشرا على الأهمية التي توليها هذه الأطراف للالتزامات التي تعهدت بها بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية وأهداف وغايات خطة تنفيذ جوهانسبرغ فيما يتعلق بالمياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، فضلا عن الأهمية التي توليها لعمل اللجنة. وقد جرى إبراز دور لجنة التنمية المستدامة كهيئة حكومية دولية رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة وبرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن تنفيذ الأهداف والغايات الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وفي كلمته الافتتاحية أمام اللجنة، حث كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، اللجنة على أن ترصد التقدم المحرز عن كثب - أي أن تكون بمثابة ''هيئة حارسة''.

٢٠٣ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لثراء المناقشات ولتقاسم الخبرات وطرح أفضل الممارسات في جهود التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عما واجهته البلدان من معوقات وعقبات وتحديات. ورحبوا بالمشاركة النشطة للمجموعات الرئيسية طوال الدورة. كما أعربوا عن تقديرهم لنتائج منتديات التنفيذ الإقليمية،

ولتنوع الأنشطة في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وللفرص المتاحة لبناء القدرات، بما في ذلك ما تم من خلال معارض الشراكات ومراكز التعلم والمناسبات الجانبية. وقد نُظمت الدورة بالطريقة التي تشجع المناقشات التفاعلية، فيما أعرب الوزراء عن ارتياحهم لأساليب العمل هذه، واقترحوا مواصلة هذا النهج في دورات الاستعراض التي تعقدها اللجنة مستقبلا.

٢٠٤ -وشدد الوزراء ورؤساء الوفود الذين تكلموا أمام اللجنة في الجزء الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أهمية ضمان أن يخرج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالتزام سياسي متجدد من جانب جميع البلدان ببرنامج عمل بربادوس، وأن تتركز نتائج الاجتماع على الإجراءات التنفيذية والبراغماتية للمضي قدما في تنفيذه. وجرى التشديد على السمات التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتؤدي إلى ضعفها، وذلك فضلا عن المسائل الجديدة والناشئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشواغل الأمنية.

تحقيق الأهداف

٢٠٥ -أكد الوزراء على أن ثمة ارتباطا لا ينفصم بين تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية وبين تحقيق هدف القضاء على الفقر، باعتبار أن هذا الارتباط له دور بالغ الأهمية في استدامة النمو الاقتصادي. وأشير إلى أن حالة تنفيذ الأهداف والغايات هي على النحو التالي:

(أ) ينتظر أن يحقق عدد كبير من البلدان هدف تطوير الإدارة المتكاملة لموارد المياه والخطط المتعلقة بالكفاءة بحلول عام ٢٠٠٥، غير أن كثيرا من البلدان ستكون بحاجة إلى المزيد من المساعدة التقنية لتحقيق هذا الهدف؛

(ب) يسير عدد كبير من البلدان على الطريق السليم لخفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، غير أن التقدم المحرز في هذا الصدد يتسم بالتفاوت بين البلدان والقارات، وستخفق بلدان عديدة في بلوغ هذا الهدف إذا ما استمر التقدم المحرز بوتيرته الحالية؛

(ج) ثمة عدد كبير من البلدان لا تسير على الطريق السليم لبلوغ هدف خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على مرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، ما لم تتوفر موارد إضافية يُعتد بها؛

(د) اقترب بعض البلدان من تحقيق هدف إضفاء تحسن كبير على حياة سكان الأحياء الفقيرة بصورة نسبية بحلول عام ٢٠٢٠، في حين لا تزال بلدان عديدة بعيدة عن الطريق السليم. وفي كثير من البلدان، تتزايد الأحياء الفقيرة بمعدلات تبعث على الانزعاج.

٢٠٦ - ورغم أن العديد من البلدان لا تسير حاليا على الطريق السليم، فإن الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية تظل قابلة للتحقيق في الإطار الزمني المتفق عليه. إلا أن تحقيقها سيتطلب التزاما سياسيا رفيع المستوى وتعزيزا لإدارة دفة الحكم على كافة المستويات، فضلا عن بذل جهود كبيرة لتعبئة الموارد واستخدامها بصورة فعالة. وأكد الوزراء التزامهم بالتنفيذ، وبجعل العقد الحالي عقدا للوفاء بالوعود، وشددوا على أهمية توفير مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والمأوى كشرط مسبق لتحقيق سائر الغايات الإنمائية للألفية.

تهيئة بيئة تمكينية

٢٠٧ - يتحمل كل بلد من البلدان مسؤولية إحراز تقدمه الخاص نحو تنفيذ أهداف والتزامات جدول أعمال القرن ٢١ والغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، مع مراعاة أن هناك مسؤوليات مشتركة وإن كانت متمايزة عن بعضها البعض. وسلم الوزراء بأن البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تزال بحاجة إلى الدعم من جانب البلدان المانحة، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات، ولا سيما في مجالات التخطيط والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وساد تأييد واسع لإدماج قضايا المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٢٠٨ - سلم الوزراء بأن جهود بناء القدرات لم تساير الاحتياجات المستجدة، وأنه لا تزال هناك ثغرات تقنية ومؤسسية كبيرة على كل المستويات. وأشاروا إلى ضرورة تعزيز برامج الرصد في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية على الصعيد الوطني، إذا ما أريد قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وأهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٢٠٩ - ومن الممكن تعزيز القدرات الوطنية بصورة مفيدة في مجال المعرفة العلمية والتقنية اللازمة لإجراء التقييمات والرصد لموارد المياه، ولنوعية المياه، وجوانب

الضعف المتعلقة بالمياه – بما في ذلك الكوارث الطبيعية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن توثيق وتركيز التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب نفسها، فضلا عن التعاون العلمي والتقني، أن يسهل من تحقيق ذلك. والمجتمعات المحلية، بما فيها الشعوب الأصلية والمنظمات والأفراد، تمتلك ثروة من المعارف والخبرات العملية التي يمكن استغلالها بصورة أكثر فعالية وتقاسمها على نطاق أوسع مع الآليات الإقليمية والدولية المعززة لتقاسم المعارف في هذه المجالات.

أسلوب الحكم

٢١٠ – أكد الوزراء على ضرورة توفر المؤسسات القوية وأسلوب الحكم الرشيد لكفالة سلامة وكفاءة استخدام الموارد الحكومية الشحيحة من أجل تقديم الخدمات بأسعار ميسورة للفقراء مشيرين في ذلك إلى التقدم المحرز في العديد من البلدان. وسلم الوزراء بأن مشاركة جميع أصحاب المصلحة بصورة ديمقراطية تضم الجميع، فضلا عن سيادة القانون، وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية، والأخذ بالمساءلة، والشفافية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، هي كلها من الأبعاد الهامة للحكم الرشيد. كما جرى التسليم بالأهمية الخاصة لتحقيق الاستقرار السياسي وإقرار الأمن وسلامة الإدارة الاقتصادية في تعبئة الاستثمارات ومبادرات الأعمال الخاصة المنتجة التي ينهض بها القطاع الخاص. كما أشير إلى ضرورة وجود مؤسسات محلية قوية لكفالة فعالية توصيل الخدمات، ولا سيما لدعم اللامركزية ولجعل توفير الخدمات يستند إلى الطلب.

٢١١ – وفي حين تقع القيادة والمسؤولية الوطنية عن سياسات التنمية المستدامة على عاتق الحكومات، فإن مبادرات تقاسم المسؤوليات مع السلطات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمواطنين الأفراد، بمن فيهم الشعوب الأصلية، تتسم كلها بالأهمية لفعالية التصدي لقضايا التنمية المستدامة. كما أن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات عنصر بالغ الأهمية في تخطيط وإدارة المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية بصورة فعالة.

٢١٢ – كما أن سلامة تصريف الأمور على المستوى الدولي أمر بالغ الأهمية في تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة.

التمويل

٢١٣ -أشار الوزراء إلى أن القطاع العام يظل الممول الرئيسي لاستثمارات الهياكل الأساسية في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. ومع الأخذ بنظام لامركزية الخدمات، أصبحت الحكومات المحلية تتحمل نصيبا متزايدا من المسؤولية المالية. وجرى توجيه الانتباه إلى أهمية وجود تدابير لتوفير الموارد اللازمة لها، و/أو تمكينها من تعبئة هذه الموارد.

٢١٤ -ووُجه نداء عام للشركاء الإنمائيين كي يتحركوا، بروح من المساءلة المتبادلة، للوفاء بكامل التزامات مونتيري، ويوجهوا قدرا متزايدا من التمويل للاستثمارات في مجالات المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية على وجه الخصوص. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد في تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من خلال مجموعة متنوعة من برامج التمويل، منها نماذج التمويل التي تعتمد على السوق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يمكن أن تحقق أثرا مضاعفا على تعبئة الموارد المحلية. وأشار الوزراء إلى الالتزام الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بتشجيع النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف المفتوحة والعادلة، والمقننة والقابلة للتنبؤ والبعيدة عن التمييز، مما يفيد جميع البلدان في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢١٥ -ورئي أن تعبئة الاستثمارات من القطاع الخاص لصالح مرافق المياه والصرف الصحي تتسم بأهمية بالغة، على الرغم من الإعراب عن رأي مفاده أن استثمارات القطاع الخاص لن تكون كافية لسد فجوة المياه والصرف الصحي التي يعاني منها الفقراء. ومع توفر الدعم اللازم على صعيدي السياسات والمؤسسات، بما في ذلك زيادة تطوير الأطر التنظيمية الداعمة وخطط التمويل المبتكرة، يمكن تعزيز دور صغار منظمي المشاريع الخاصة في توفير الخدمات الميسورة التكلفة للفقراء.

٢١٦ -ويلزم توفر ترتيبات تمويل مناسبة لتلبية احتياجات الإسكان للفقراء، وبصفة خاصة سكان المستوطنات العشوائية. وأشير إلى أن مؤسسات إقراض الرهونات التقليدية قد بدأت في تقديم القروض للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وإن لم يكن للفئات الأكثر فقرا، وأنه يجب مواصلة تشجيع ذلك من خلال مخططات من قبيل الضمانات الجزئية للقروض. كما أن التمويل من خلال الائتمانات المتناهية الصغير يمكن أن يوفر دعما قيّما لتحسين بيوت سكان العشوائيات ممن لا تتوفر لهم سبل الوصول إلى أسواق الائتمانات الرسمية. ويظل النهوض بمنشآت الائتمانات المتناهية

الصغر لزيادة الفائدة المتحققة للفقراء – ولا سيما أشدهم فقرا – من بين التحديات القائمة.

٢١٧ –وساد التسليم بأن نهج بناء الشراكات الذي تم تبنيه في مؤتمر جوهانسبرغ وما بعده يمكن أن يكون من الطرائق القيّمة والهامة في تعبئة موارد إضافية للتنمية المستدامة. وأشير إلى أن الشراكات يجب أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، وليس لأولويات المانحين، وأنها يجب أن تكمل الجهود المشتركة بين الحكومات لا أن تكون بديلا عنها.

المياه

الإدارة المتكاملة لموارد المياه

٢١٨ –شدد الوزراء على أن بلوغ هدف تطوير الإدارة المتكاملة لموارد المياه ووضع خطط لتحقيق الكفاءة بحلول عام ٢٠٠٥، للتصدي للشواغل المتصلة بكميات المياه ونوعيتها، يجب أن يكون أولوية سياسية، وأنه لابد من الإسراع بجهود التنفيذ.

٢١٩ –وسلم الوزراء بأن إدارة قطاع المياه كثيرا ما تصادفها عراقيل من جراء عدم وضوح تقسيم المسؤوليات والمساءلة ومحدودية التنسيق فيما بين مختلف الوكالات. كما أن خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه تتيح الفرصة لترشيد إدارة المياه وتوقف النزوع إلى التفكك القطاعي. ويمكن للوكالات المسؤولة عن إدارة الأراضي أن تنسق جهودها بصورة أجدى وأوثق مع الوكالات المسؤولة عن موارد المياه.

٢٢٠ –وأشير إلى الخبرات المكتسبة وإلى قيمة التعاون وإدارة موارد المياه على أساس نهج أحواض الأنهار، ولا سيما في إطار المجاري المائية الدولية. وجرى التسليم بضرورة مواصلة تطوير وتنفيذ نهج إيكولوجي، بما في ذلك الاعتراف بالخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية، باعتبار ذلك أحد الخيارات العديدة التي يمكن تشجيعها، في ضوء الأولويات والظروف القائمة. وأكد الوزراء على أهمية تحسين كفاءة المياه، وبخاصة في مجال الزراعة المروية، وأعربوا عن شواغلهم إزاء ندرة المياه واستنفاد موارد المياه الجوفية وتلوثها في كثير من المناطق. وجرى التسليم بضرورة النظر في أوجه الترابط بين النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الساحلية والبحرية.

إمدادات مياه الشرب

٢٢١ –أكد الوزراء على أن توفير سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة أمر لازم لتحسين الصحة، ولا سيما بالنسبة للأطفال، وللتخفيف من حدة الفقر. وأشاروا

إلى أن تمويل الاستثمارات في نظم إمدادات المياه يتطلب مزيجا من الاستثمارات العامة واسترداد التكلفة من خلال تحديد رسوم يدفعها المستخدمون، مع الأخذ بنظام للإعانات الموجهة لكفالة فرص حصول الفقراء على إمدادات المياه بأسعار ميسورة للأغراض الأساسية.

٢٢٢ -كما أن إصلاح البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي يتطلب اتخاذ إجراءات على جبهات عديدة. فلا بد وأن تتوفر الأموال، لا لبناء مرافق المياه فحسب، وإنما أيضا لتشغيلها وصيانتها في الأجل الطويل. وقد بدأ بعض البلدان في التحرك نحو استرداد التكلفة بالكامل لتعزيز تمويل صيانة وتوسيع وتحسين إمدادات المياه. وأشير إلى أن الإعانات الموجهة وسيلة هامة لضمان حصول الفقراء على هذه الإمدادات.

٢٢٣ -وأكد الوزراء على أن الحكومات تتحمل مسؤولية توفير مياه الشرب المأمونة، وأن إشراك القطاع الخاص بصورة فعالة يتطلب وجود نظام إداري سليم. وأشاروا إلى ضرورة مواصلة تقييم دور القطاع الخاص كمصدر للاستثمارات والخبرة في إدارة المرافق على حد سواء، بما في ذلك التشغيل والصيانة. غير أن موارد المياه نفسها تظل تعتبر ضمن المجال العام.

٢٢٤ -وجرى التسليم بالحاجة الملحة لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في أفريقيا، ورحب الوزراء بالمبادرات الجديدة في هذا المجال.

الصرف الصحي

٢٢٥ -أكد الوزراء على ضرورة تسليط الضوء على الصرف الصحي والنظافة الصحية العامة نظرا لأهميتهما المحورية بالنسبة للتنمية المستدامة. وجرى التسليم بارتفاع التكلفة التي تتحملها المجتمعات لقصور كفاية مرافق الصرف الصحي، وبالمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة التي تتحقق من الاستثمار في مجال الصرف الصحي. وأشاروا مع التقدير إلى أنه يجري للمرة الأولى النظر إلى مرافق الصرف الصحي بطريقة شاملة كبند قائم بذاته في جدول أعمال اللجنة.

٢٢٦ -وأكد الوزراء على أن توفير مرافق الصرف الصحي الأساسية، مع تشجيع قواعد النظافة الصحية العامة مثل غسل الأيدي، يمكن أن يُخلف آثارا إيجابية هائلة في مجالات مثل مراعاة الخصوصية، والكرامة، والأمن، والصحة، والتعليم، والنمو الاقتصادي. وأشير إلى أهمية خلق الطلب على خدمات الصرف الصحي ومواصلة هذا الطلب. ونظرا للآثار الايجابية على الصحة العامة، فإن تقديم إعانات عامة

لمرافق الصرف الصحي ورفع مستوى الوعي أمر له ما يبرره. غير أنه يجب أن تكون هذه الإعانات موجهة إلى الفقراء.

٢٢٧ -وسلم الوزراء بأهمية تحديد وتطبيق تكنولوجيات تتكيف بصورة جيدة مع الواقع الاجتماعي والمادي المحلي في إمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، ومعالجة المياه العادمة، كبديل للصرف الصحي باستخدام المياه. وقد لا تكون الحلول ذات التكنولوجيا المتقدمة ونظم الصرف التقليدية هي أفضل الحلول بالضرورة أو أكثرها فعالية من حيث التكلفة، وذلك يجب النظر إليها على أساس كل حالة على حدة. كما أن بلوغ الأهداف المتعلقة بالصرف الصحي يتطلب اهتماما خاصا بتوفير مرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية.

٢٢٨ -وتؤدي النساء والفتيات دورا هاما بصفة خاصة في إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية العامة في الأسر المعيشية، وهن بمثابة عامل من عوامل التغيير. غير أنهن يعانين من مشاكل خاصة إزاء عدم كفاية مرافق الصرف الصحي. ولا بد من إشراك النساء في تخطيط وتصميم وتحديد مواقع مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي. وقد أشير إلى أهمية توفير مرافق صحية مستقلة للفتيات في المدارس.

٢٢٩- وشدد الوزراء على مدى إلحاح تحسين إدارة المياه العادمة، ولا سيما في البلدان النامية، لحماية الصحة والبيئة، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم البحرية على السواء.

المستوطنات البشرية

٢٣٠ -أشار الوزراء إلى أنه في السنوات القادمة، سيطرأ كل النمو السكاني تقريبا في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وسيكون ذلك على شكل مستوطنات عشوائية. ولإحراز تقدم حقيقي في التصدي لمشكلة الأحياء الفقيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز بدرجة كبيرة الهدف المحدد في الغايات الإنمائية للألفية لتحسين حياة ١٠٠ مليون من سكان العشوائيات.

٢٣١ -وشدد الوزراء على أهمية تأمين الحيازات، وصكوك ملكية الأرض، والتحرر من خطر الطرد بصورة غير قانونية. وأشير إلى أنه من خلال إقامة نظم رسمية لتسجيل الممتلكات والمنازل وفض المنازعات بشأنها، تستطيع الحكومات تمكين المواطنين من تحويل ما يملكون من أصول إلى رؤوس أموال عاملة والوصول إلى

مصادر التمويل. وجرى التسليم بالتحدي المتنامي في تلبية احتياج الناس للعمالة والمأوى اللائق في مجتمعات محلية صحية وآمنة.

٢٣٢ -ورئي أن تمكين الفقراء أمر بالغ الأهمية في تحسين حياتهم ومجتمعاتهم المحلية. كما يجب الاعتراف بآراء وأولويات وقدرات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ويلزم الاستفادة من طاقات منظمي المشاريع الخاصة.

٢٣٣ -وأكد الوزراء على الدور البالغ الأهمية للمرأة، معربين عن تأييدهم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المتصلة بالمستوطنات البشرية. وأشاروا إلى أن الأوضاع في المستوطنات العشوائية الفقيرة تخلف أثرا غير متناسب على النساء والأطفال. كما أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد زاد من ضرورة العمل على معالجة مسألة حقوق الميراث للإناث في الأسر المعيشية.

٢٣٤ -ويمثل التحول العمراني السريع تحديا رئيسيا لتخطيط المدن وتنميتها. وقد أصبح وضع سياسات تدعم التنمية الريفية وكفالة التفاعل الايجابي فيما بين المستوطنات الريفية والحضرية أمرا متزايد الأهمية. كما أشار الوزراء إلى أن تحقيق التكامل في الأجل الطويل بين تخطيط الأراضي وإدارة المدن، ولا سيما في مجالات النقل وغيره من الخدمات، أمر أساسي لتنمية المدن المستدامة.

٢٣٥ -ويمكن أن تترتب على الصراعات والكوارث الطبيعية آثار مدمرة تصيب الهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية، مما يوجب التأهب على الصعيد الوطني لمجابهة الكوارث بصور شتى من بينها إعداد برامج لتنظيم استغلال الأراضي وتخفيف الأضرار وتحقيق الانتعاش، ويمكن تعزيز هذه البرامج بالتعاون الإقليمي، كأن تنفذ على سبيل المثال في إطار مراكز تعاونية إقليمية متخصصة. كما أشير إلى أن بعض البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى معرضة بشدة للتأثر بالكوارث الطبيعية.

التصدي للتحديات: المسار المقبل

٢٣٦ -حدد الوزراء عددا من التحديات التي ينبغي مواجهتها على مدى سنة السياسات في إطار من المتابعة الفعالة لنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة بما يتفق مع برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الحادية عشرة بهدف دفع عجلة التنفيذ وسعيا إلى بلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها في مجالات المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية، ومن ذلك ما يلي:

(أ) تعبئة الموارد من جميع المصادر – دولية وإقليمية ووطنية ومحلية وعامة وخاصة لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية وتحقيق غايات وأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) إدراج المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وورقات استراتيجية الحد من الفقر وضمان أن تشمل جميع العمليات المنفذة في إطار هذه الاستراتيجيات والورقات سائر قطاعات المجتمع وأن تدار بوازع وطني وأن يخضع تنفيذها للرصد؛

(ج) تعزيز الإدارة على جميع المستويات ضمانا لسلامة استخدام الموارد النادرة وكفاءة استثمارها؛

(د) تحسين سبل التعاون المشترك بين الوكالات والتنسيق عبر مختلف القطاعات فيما بين المنظمات الدولية وفقا لولاياتها ولخطة جوهانسبرغ للتنفيذ إضافة إلى التعاون عبر مختلف القطاعات وتنسيق أعمال المانحين على الصعيد الوطني بما يسهم في إعمال خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(هـ) توسيع دور الشراكات في تعبئة الموارد الجديدة والإضافية وتشجيع الشراكات التي تساهم بجهود فعالة في تلبية الاحتياجات الوطنية؛

(و) بناء القدرات من أجل تخطيط وتطوير إدارة المياه ومرافق الصرف الصحي والمستوطنات البشرية في البلدان النامية من خلال مساعدات مالية وتقنية من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية، ولبناء القدرات على الصعيد الوطني أهمية بالغة بالنظر إلى الاتجاه صوب اللامركزية في توفير الخدمات؛

(ز) التوسع في نقل التكنولوجيات المناسبة وتعزيز التعاون العلمي والتقني؛

(ح) نشر المعرفة ونقل الخبرات، وخاصة فيما يتعلق بالنُهج والتكنولوجيات الزهيدة التكلفة والمطوعة محليا والتوسع في تطبيق التجارب الناجحة؛

(ط) تعزيز آليات الرصد والتقييم والإبلاغ لتحسين عملية صنع القرار وإتاحة قياس التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف مع التسليم بضرورة تخفيف عبء إعداد التقارير؛

(ي) معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

(ك) تعزيز دور المرأة ومركزها باعتبارها شريكا وعنصرا للتغيير وتعميم المنظور الجنساني في التخطيط وصنع القرارات والإدارة؛

(ل) الإسراع بتنفيذ الالتزامات المطلوبة لوضع خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه وكفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥ على نحو يعالج قضايا التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وحماية البيئة واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك كفاءة استخدام المياه في الزراعة؛

(م) زيادة الوعي بأهمية الصرف الصحي والنظافة الشخصية في مجال الصحة والحد من الفقر وغير ذلك من جوانب التنمية المستدامة كأساس لتعبئة الموارد العامة والخاصة؛

(ن) مواجهة التحديات الرئيسية للتخطيط الحضري ولتنظيم استخدام الأراضي، النابعة من سرعة التحول الحضري وضمان المشاركة الفعالة من جانب السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الفقراء في تلك العمليات؛

(س) تحسين الأوضاع في المستوطنات العشوائية بوسائل من بينها ربطها بالاقتصادات الحضرية والوطنية الأوسع نطاقا، مما سيتيح فرص العمل أمام الفقراء، ولا سيما المرأة الفقيرة، ويشجعهم على إقامة المشاريع.

الفصل الثالث

الاستعدادات المتخذة لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال في جلساتها ٢ و٣ و٢٣ المعقودة في ١٤ و ١٦ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على كل من الأصعدة الوطني والإقليمي والأقاليمي (E/CN.17/2004/8)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن اعتماد المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى في الاجتماع الدولي (E/CN.17/2004/9)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة يحيل بها استراتيجية تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ والصين (E/CN.17/2004/12).

٢ - وعقدت اللجنة، بوصفها اجتماعا تحضيريا مفتوح العضوية معقودا لمدة ثلاثة أيام للإعداد للاجتماع الدولي، جلستين و عددا من الجلسات غير الرسمية.

٣ - و افتتح الرئيس الدورة في الجلسة الثانية المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل، وأدلى ببيان افتتاحي.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلالي.

٥ - كما ألقى أنوار الكريم - تشودري، الأمين العام للاجتماع الدولي، كلمة أمام اللجنة في الجلسة ذاتها.

٦ - وأدلى الممثل الدائم لكمنولث جزر البهاما ببيان في الجلسة ذاتها.

٧ - وفي الجلسة نفسها، عرض رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة (موريشيوس) مشروع استراتيجية مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٨ - كما استمعت اللجنة في الجلسة ذاتها إلى بيانات أدلت بها وفود أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه، وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، وهي: بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام، وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا) والولايات المتحدة الأمريكية، وتوفالو، والاتحاد الروسي.

٩ - وأدلى ممثل نيوزيلندا، ميسّر المشاورات غير الرسمية، ببيان في الجلسة نفسها أيضا.

١٠ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمعت اللجنة إلى تقرير شفوي عن نتائج المشاورات التي تولت تيسيرها نيوزيلندا بشأن الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي.

١١ - وفي الجلسة ٢٣ المعقودة خلال الجزء الرفيع المستوى في ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى ممثل موريشيوس ببيان.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها أدلت ببيانات عن الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي، وفود كل من قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) و أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، وجزر البهاما (باسم مجموعة الكاريبي) وبربادوس، وغينيا، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وتوفالو، وجزر مارشال، وبالاو، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة.

١٣ - وأدلى الأمين العام للاجتماع الدولي ببيان في الجلسة ذاتها.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٤ - في جلستها الثانية المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أقرت اللجنة، بوصفها اللجنة التحضيرية، طلبات الاعتماد المقدمة من المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى لحضور الاجتماع الدولي واجتماعه التحضيري بصفة مراقبين، وهي واردة في الوثيقة E/CN.17/2004/9.

١٥ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة، بوصفها الاجتماع التحضيري، مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الدولي الوارد في الوثيقة E/CN.17/2004/L.2 بصيغته المنقحة شفويا، وفيما يلي بيانه:

١ - افتتاح الاجتماع الدولي.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - إقرار النظام الداخلي.

٤ - انتخاب أعضاء المكتب الآخرين بخلاف الرئيس.

٥ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الدولي وتنظيم أعماله: اعتماد المنظمات الحكومية الدولية والفئات الرئيسية الأخرى.

٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.

٧ - وثائق تفويض الممثلين إلى الاجتماع الدولي:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - المناقشة العامة: الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - إقرار النتائج النهائية للاجتماع الدولي. (جديد)

١٠ - اعتماد تقرير الاجتماع الدولي.

١١ - اختتام الاجتماع الدولي.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة، بوصفها الاجتماع التحضيري، مشروع تقريرها (E/CN.17/2004/L.4).

الفصل الرابع
مسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستيها ٩ و٢٣ المعقودتين في ٢١ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التعاون والتنسيق بين الوكالات في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (E/2004/12- E/CN.17/2004/3).

(ب) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقررات اللجنة المتصلة بإدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية والأعمال الأخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة (E/CN.17/2004/17).

(ج) مذكرة من الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.17/2004/18).

٢ - وفي جلستها التاسعة المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى ببيان استهلالي مدير شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو بلجيكا، وقطر، وكوستاريكا، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمملكة المتحدة، والمكسيك، وسلوفينيا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا، والهند، وجنوب أفريقيا، وكوبا، والولايات المتحدة، ونيجيريا، وبوركينا فاسو.

٤ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان أيضا ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو النقابات العمالية والمرأة (باسم المجموعات الرئيسية).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦ - في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، أن تحيط علما بالمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.17/2004/18).

الفصل الخامس
جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في الجلسة ٢٣، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة عشرة (E/CN.17/2004/L.5).

٢ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت ، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول).

الفصل السادس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة

١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها ٢٣ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مشروع تقريرها (E/CN.17/2004/L.6).

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير، وعهدت إلى المقرر بإكماله، بغية تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل السابع
المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الثانية عشرة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ ثم وفي الفترة من ١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وعقدت اللجنة ٢٤ جلسة إلى جانب الجلسات غير الرسمية وعدد من الأنشطة المتصلة بها.

٢ – وفي الفترة من ١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل عملت اللجنة لمدة ثلاثة أيام بوصفها اجتماعا تحضيريا مفتوح العضوية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣ – وأدلى الرئيس ببيان في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل.

٤ – وفي الجلسة ذاتها، ألقى سمو الأمير فيليم، أمير هولندا، كلمة أمام اللجنة.

٥ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات استهلالية كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، والمدير المشارك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٦ – في جلستها الأولى التي عقدتها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

بورغيه **برندي** (النرويج)

نائب الرئيس:

برونو ستاغنو **أوغارتيه** (كوستاريكا)

٧ – وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس:

تورو **شيميزو** (اليابان)

بولوس بول **زوم لولو** (نيجيريا)

إيفا **توميتش** (سلوفينيا)

نائب الرئيس بصفته مقرراً:

بولوس بول **زوم لولو** (نيجيريا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨ – في جلستها الثانية، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل أقرت اللجنة، جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/2004/1، ووافقت على تنظيم أعمالها. وكان جدول الأعمال كالتالي:

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ – المجموعة المواضيعية المخصصة لفترة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥:

(أ) المياه؛

(ب) مرافق الصرف الصحي؛

(ج) المستوطنات البشرية.

٤ – الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ – مسائل أخرى.

٦ – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة.

٧ – اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة.

دال – الحضور

٩ – حضر الدورة ممثلو ٥٣ دولة عضوا في اللجنة. كما حضرها مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأمانات الهيئات المنشأة بمعاهدات، فضلا عن مراقبين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى. وستنشر قائمة بالمشاركين في الوثيقة E/CN.17/2004/INF/1.

هاء – الوثائق

١٠ – ترد في المرفق الأول الوثائق التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الثانية عشرة.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2004/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.17/2004/1/Add.1	٢	حالة الوثائق
E/CN.17/2004/2	٣	لمحة عامة عن التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة: استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ – تقرير مقدم من الأمين العام
E/2004/12- E/CN.17/2004/3	٥	تقرير الأمين العام عن التعاون والتنسيق بين الوكالات في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
E/CN.17/2004/4	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن إدارة المياه العذبة: التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف والالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ
E/CN.17/2004/5	٣	تقرير الأمين العام عن مرافق الصرف الصحي: التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد والتزامات جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ
E/CN.17/2004/6	٣	تقرير الأمين العام عن المستوطنات البشرية: التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات والتزامات جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ
E/CN.17/2004/7 and Add.1-5	٣	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها تقارير اجتماعات التنفيذ الإقليمية للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/8	٤	تقرير الأمين العام عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
E/CN.17/2004/9	٤	مذكرة من الأمانة العامة عن اعتماد المنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واجتماعه التحضيري
E/CN.17/2004/10 and Add. 1-9	٣	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها ورقات للمناقشة مقدَّمة من المجموعات الرئيسية عن المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية
E/CN.17/2004/11	٣	مذكرة من الأمانة العامة عن نتائج اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بوضع إطار عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
E/CN.17/2004/12	٤	رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة يحيل بها استراتيجية تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2004/13	٣	مذكرة من الأمانة العامة عن نتائج حلقة العمل المعنية بالحكم التابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بتنفيذ التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
E/CN.17/2004/14	٣	رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقريرا عن المؤتمر ''المياه لأفقر الفئات''
E/CN.17/2004/15	٣	رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نتائج المنتدى الدولي المعني بشراكات التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/16	٣	تقرير الأمين العام عن شراكات التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/17	٥	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة المتصلة بإدخال تحسينات على عملية تقديم التقارير الوطنية والأعمال الأخرى المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/18	٥	مذكرة من الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧
E/CN.17/2004/19	٣	رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان هونغ كونغ بشأن التنمية المستدامة للمدن
E/CN.17/2004/20	٣	مذكرة من الأمانة العامة عن حقوق الإنسان والبيئة كجزء من التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/L.1	٢	مذكرة من الأمانة العامة عن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة
E/CN.17/2004/L.2	٤	مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
E/CN.17/2004/L.3	٤	مشروع مقرر: مشروع مؤقت لتنظيم الأعمال للمؤتمر الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
E/CN.17/2004/L.4	٤	مشروع تقرير الاجتماع التحضيري المفتوح العضوية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
E/CN.17/2004/L.5	٦	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة
E/CN.17/2004/L.6	٧	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة
E/CN.17/2004/BP.1-9 and 11		ورقات معلومات أساسية

المرفق الثاني

معرض الشراكات

ألف – الشراكات التي ساهمت في الأنشطة

Presentations: Partnerships related to water, sanitation and human settlements

Adriatic Sea integrated coastal areas and river basin management system pilot project

Caring Cities: volunteer capital for urban development

Community water initiative

Development and implementation of new, improved and tailored methodologies, tools and materials for training and capacity-building on mainstreaming gender in integrated water resource management

Dialogue on effective water governance

Earth observation for integrated water resources management in Africa

Establishment of networking partnership for sharing knowledge and cooperation through activities of the third World Water Forum

European Union water initiative: Water for Life-Mediterranean Component; Euro-Mediterranean water and poverty facility: a tripartite programme of action

International Flood Network

International network for capacity-building in integrated water resources management (Cap-Net)

Local environmental planning and management

Mediterranean education initiative for environment and sustainability, with an emphasis on water and waste

My Community, Our Earth: Geographic Learning for Sustainable Development

Network of regional governments for sustainable development

Nile Basin Initiative

North-eastern Brazil groundwater project

Partners for Water and Sanitation

Partnership for Water Education and Research

Safe Water System

Seawater Forest Initiative

Sustainable Cities Initiative

Sustainable Rural Development and Ecovillage Training Programme

Systemic integration of networks for sustainable freshwater management at West/Central Asia and North Africa national and regional levels

Transfer of Know-how held by local Japanese governments working to address environmental problems

Water and Nature Initiative

Water for Asian Cities

Water for African Cities

Water, Sanitation and Hygiene for all Initiative

White Water to Blue Water

Women for Water

Presentations: Other partnerships

Abu Dhabi Global Environment Data Initiative

Asia-Pacific Environmental Innovation Strategy Project

Central Asian Initiative for Sustainable Development

Cleaner Fuels and Vehicles Partnership

Collaborative Labeling and Appliance Standards Program

Congo Basin Forest Partnership

Critical Ecosystem Partnership Fund

Environmental Emergencies Partnership

Equator Initiative

Global Dialogue on Mining/Metals and Sustainable Development

Global information system on sustainable development — Mediaterre

Health and Environment Linkages Initiative

Healthy Environments for Children Alliance

International Law for Sustainable Development

International Partnership for Sustainable Development in Mountain Regions (Mountain Partnership)

Partnership for Principle 10

Population and Sustainability Network

Renewable Energy and Energy Efficiency Partnership

Sustainable Agriculture and Rural Development Initiative: People Shaping their Sustainable Futures

The Seed Initiative

The Southern Caucus of NGOs for Sustainable Development; Five Multi-Regional Partnership and Policy Centers

United States Clean Energy Initiative

Workplace Assessments Partnerships

Information desks: Partnerships related to water, sanitation and human settlements

Caring Cities: Volunteer Capital for Urban Development

Establishment of networking partnership for sharing knowledge and cooperation through activities of the third World Water Forum

Getting research and pilot activities into practice, to improve access to water and sanitation services in African cities and towns

Greywater use for urban agriculture in the Middle East — North Africa

International Flood Network

Network of regional governments for sustainable development

Nile Basin Initiative

North-eastern Brazil groundwater project

Partners for Water and Sanitation

Partnership for Water Education and Research

Seawater Forest Initiative

Sustainable Rural Development and Ecovillage Training Programme

Transfer of Know-how held by local Japanese governments working to address environmental problems

Water and Nature Initiative

Water, Sanitation and Hygiene for all Initiative

Women for Water

Information desks: Other partnerships

Central Asian Initiative for Sustainable Development

Congo Basin Forest Partnership

Environmental Emergencies Partnership

Equator Initiative

Healthy Environments for Children Alliance

International Law for Sustainable Development

International Partnership for Sustainable Development in Mountain Regions (Mountain Partnership)

Partnership for Principle 10

Population and Sustainability Network

Renewable Energy and Energy Efficiency Partnership

Sustainable Agriculture and Rural Development Initiative

The GlobalGiving Alliance

United States Mexico Environmental Health Training Project

Poster exhibits: Partnerships related to water, sanitation and human settlements

CGIAR Challenge Programme: Water and Food

Global Mapping

Greywater use for urban agriculture in the Middle East — North Africa

My Community, Our Earth: Geographic Learning for Sustainable Development

Pacific Umbrella Initiative: Pacific Strategies for Water, Sanitation and Hygiene, and Regional Consultation on Sustainable Water management

Systemic integration of networks for sustainable freshwater management at West/Central Asia and North Africa national and regional levels

Transfer of Know-how held by local Japanese governments working to address environmental problems

Water and Nature Initiative

Water, Sanitation and Hygiene for all Initiative

White Water to Blue Water

Poster exhibits: Other partnerships

African Regional Centre for Infectious Diseases

Cleaner Fuels and Vehicles Partnership

Educating for Sustainable Living with the Earth Charter

Flour Fortification Initiative

Global Higher Education for Sustainability Partnership

Global Information System and Land Surface Analysis, Monitoring, and Mapping for Sustainable Development to support Decision Making

Global Village Energy Partnership

Institutional consolidation for systemic planning and management toward poverty alleviation and environmental conservation in a framework of sustainable regional development in the Hindu Kush, Karakorum, Himalaya mountain complex

International Law for Sustainable Development

International Partnership for Sustainable Development in Mountain Regions (Mountain Partnership)

Livelihood enhancement, conservation of biological diversity and stability through systemic trans-boundary resource management in the Limpopo corridor

Network of Spatial Decision Support Systems toward the sustainable use of plant diversity in the Southern African Development Community Region

Niger Delta Fund Initiative

Partnership for Clean Indoor Air

Poverty alleviation and biodiversity conservation in islands with high biodiversity value: sustainable development planning and management in the Galapagos (Ecuador) and Socotra (Yemen) archipelagos

Sustainable Biotechnology and Agriculture in Africa

System planning and management of transboundary ecosystem resources in the south-western Amazon for the sustainable development of local communities and regional stability

The GlobalGiving Alliance

The Seed Initiative

Videos

Equator Initiative

Seawater Forest Initiative

Sustainable Rural Development and Ecovillage Training Program

Water and Nature Initiative

Water, Sanitation and Hygiene for all Initiative

B. Interactive discussion sessions

In keeping with the goal of fostering interactivity and open dialogue during the twelfth session of the Commission, six interactive discussion sessions were organized within the Partnerships Fair.

Two of these sessions were moderated discussions on the contribution of partnerships to the implementation of international commitments on the thematic cluster of issues:

- Interactive discussion: Partnerships for human settlements
- Interactive discussion: Partnerships for water and sanitation

The other four sessions focused on practical issues related to partnerships, specifically:

- Interactive discussion: Tools for management of partnerships information
- Interactive discussion: Practical issues of defining a partnership's goals and structure
- Interactive discussion: Practical issues of communication and coordination within partnerships
- Interactive discussion: Practical issues of funding for partnerships

المرفق الثالث

المركز التعليمي للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة

قائمة الدورات الدراسية

رتبت أسماء الدورات الدراسية (الموضوع والمجال) وأسماء المعلمين والجهات التابعين لها وفق جدول تنظيمها:

Strategic Planning for Sustainable Development: The national sustainable development strategy from concept to action (institution/capacity-building), Mr. Mersie Ejigu, Partnership for African Environmental Sustainability

Consensus Building for Natural Resources (institution-building), Dr. Pietronella van den Oever and Ms. Marguerite Monnet, World Bank

How to Apply for GEF Projects (institution/capacity-building), Mr. Frank Pinto and Tehmina Akhtar, UNDP/GEF

Investing in Communities (human settlements), offered in French, Ms. Marguerite Monnet and Dr. Pietronella van den Oever, World Bank

ICT Networking Approaches and Development Solutions for Sustainable Development (institution/capacity-building, water, sanitation), Ms. Radhika Lal, UNDP

Urban Governance Tools to Support Sustainable Urbanization (human settlements), Dr. Dinesh Mehta, Ms. Shipra Narang, Mr. Rafael Tuts, UN-Habitat

Learning about Water Management (water, capacity-building), Mr. Karl Torstein Hetland and Dr. Faye Benedict, University of Oslo, and Ms. Astrid Sandås, National Board of Education (Norway)

Science and Technology for Decision Making (institution/capacity-building), Dr. Calestous Juma, Harvard University

Restoring Urban Waterways (water), Ms. Bonnie A. Harken, Nautilus International Development Consulting, Mr. Sean C. S. Chiao, EDAW Urban Design and Mr. George Stockton, Moriyama and Teshima Planners

Integrated Water Resource Management (water), by Dr. Colin Mayfield, United Nations University and University of Waterloo, Canada, Dr. Velma Grover, United Nations University International Network on Water, Environment and Health

New Integrated Water Resource Management Concepts, including non-conventional water resources such as desalination (water), Ms. Else Boutkan and Mr. Allerd Stikker, Ecological Management Foundation

Improving cities and the lives of the urban poor (human settlements), Dr. Elliot Sclar, Columbia University, and Dr. Pietro Garau, University of Rome “La Sapienza”

Water Supply, Sanitation and Health: Public Health Aspects (capacity-building, water, sanitation), Professor Magara, Hokkaido University

Gender and Sanitation (sanitation), Ms. Maria Arce Moreira, Gender and Water Alliance, Ms. Ethnè Davey, South Africa Department of Water Affairs and Forestry, Ms. Karin Krchnak, World Resources Institute

Finance for Water and Sanitation (water, sanitation, capacity-building), Mr. John Wasielewski, USAID, Mr. Paul L. Freedman, USAID, Mr. Martin Baker, Salans, Mr. Gersan R. Zurita, Fitch Ratings

How to address the Millennium Development Goals in relation to water, Mr. Kees Leendertse, Cap-Net/UNDP, Mr. Ingvar Andersson, UNDP and CapNet

How water decision makers and water professionals can address integrated water resources management (water), Mr. Kees Leendertse, Cap-Net/UNDP and CapNet

Use of the Global Environment Facility Processes for Collaboration on Transboundary Waters (water), Dr. Martin Bloxham, University of Plymouth